AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

عدنان برجي «للهدف»:
الصهيونيّةُ والاستعمارُ مشروعٌ واحد، ومجابهته تكون بوحدة نضال كلّ المقاومين العرب والفلسطينيّين

عمليّةُ مَعبر العُوجة

حلقةٌ في سلسلة الغضب وتجسيدٌ لوعي الشّهيد محمد صلاح

الهدف - فلسطين - العدد 51 (1525) - تموز / يوليو 2023

أعترف بأني ما زلت إنساناً
ممسكًا على حبه قابضًا عليه
كما لو كان الجمر، وسأبقى
صامدًا بهذا الحب ..
AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الهدف AL-HADAF

كل الحقيقة للجماهير

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

العدد رقم 51 (1525) تموز / يوليو 2023

غلاف العدد

تصميم الأغلفة
جيفارا عبد القادر

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

في هذا العدد

الافتتاحية: محمد صلاح: عودة إلى البديهات 2

شؤون فلسطينية

الأطفالُ الفلسطينيّون كلمةُ السرّ ..... محمد أبو شريفة 3
العلاقة ما بين الفكرة وأدواتها ووسائلها ..... حاتم استانبولي 5
الشباب الفلسطيني بين السياسي والاجتماعي: واعيًا لذاته وبذاته ..... رامي مراد 7
في طبقيّة النضال الوطني التحرّري: وذكرى اغتيال الشهيد نزار بنات ..... عصام حجاوي 9
أحمد سعدات .. لماذا هذا الاستثناء؟ ..... ثائر أبو عياش 10
الصراع الديموغرافي: يهود أكثر.. فلسطينيون أقل ..... إلهام الحكيم 12

شؤون عربية

عدنان برجي «للهدف»: الصهيونيّةُ والاستعمار مشروع واحد، ومجابهته تكون بوحدة نضال كلّ المقاومين العرب والفلسطينيّين.... مقابلة أجراها د. وسام الفقعاوي 14
الانتخاباتُ الرئاسيّة اللبنانيّة: دخلت مرحلة كسر العظم ..... عليان عليان 18
عمليّةُ معبر العوجة حلقةٌ في سلسلة الغضب وتجسيدٌ لوعي الشهيد محمد صلاح ..... عابد الزريعي 20
جورج عبدالله... الثائرُ الذي لن يهدأ حتى تحرير فلسطين والأسرى ..... كاترين ضاهر 22
المنطقةُ العربيّة .. من التبعيّة الخارجيّة إلى التفكّك الداخلي ..... صافي الدين البدالي 24
الأمن الغذائي وعدم المساواة في الحالة العربيّة ..... تيسير محيسن 26
السودان ومنزلق الحرب الأهليّة ..... حمدي عبد العزيز 28
السعوديّة: هل الطموحُ السياسي يتلاءمُ ومستوى التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة؟ .... اسحاق أبو الوليد 30

شؤون دولية

ملفّ اللاجئين في بازار الانتخابات التركيّة ..... محمد صوان 32
الهند .. عملاقٌ يولدُ من تحت الرماد ..... رضى الموسوي 34
الحربُ العالميّةُ الثالثة.. والمجابهةُ الكبرى بين دول «البريكس» ودول المركز الرأسمالي .... ماري الدبس 36
موقعا الاقتصاد والطاقة من تغيير النظام العالمي.. الحرب العالميّة الثالثة هل بدأت؟ ..... أدهم شقير 38

شؤون العدو

فلسفةُ الحرب الصهيونيّة وإرادة المقاومة ..... غسان سرحان 40
دفنُ حلّ الدولتين ..... حسن شاهين 42
الجريمةُ .. والمجتمعُ في الداخل ..... أكرم عطاالله 44
عن مظاهرات الاحتجاج وأزمة وجود الكيان الإسرائيلي ..... كاظم الموسوي 46
في الفكر الصهيوني: الاقتصادُ سلاحٌ للسيطرة « لماذا نقاوم التطبيع » ؟ ..... موسى العزب 48

شؤون ثقافية

الافتتاحية: حسين مروة.. في مواجهة قاتلي الفكر 50
الموسيقى والثقافة ومحاربة الاعتقال السياسي ..... لوس برهوني 51
سرُ التطبيع المُدنّس.. علانيّةُ التغيير القادم! ..... وليد عبد الرحيم 53
تحت كلّ فضيحة فضيحةٌ ..... عبد النور هنداوي 55
الرّواية الأهمّ.. والأفخم! ..... حسن حميد 57

في الهدف: الضفّةُ هي الهدفُ الإسرائيلي المباشر ..... طلال عوكل 58

أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني
عام 1969

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د . وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
نضال أبو مايلة

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر

عناوين مجلة وبوابة الهدف
غزة - بجوار مستشفى الشفاء
نهاية شارع الثورة

08 - 2836472
info@hadfnews.ps

تصدر عن :
دائرة الإعلام المركزي في
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الافتتاحية
رئيس التحرير

محمد صلاح :
عودةٌ إلى البديهات

دلّت حقائقُ الحياة وتَجربةُ عقودٍ طويلة جدًّا من الزمن، على أنّ المسألة الفلسطينيّة عنوانٌ دائمٌ للشّعوب/الحاضنة العربيّة، التي لم تتأخّر يومًا عن نصرتها، رغم بلادة السياسة الرسميّة العربيّة وقساوتها وخيانتها، التي عملت، طوال الوقت، لأنْ تجرّد فلسطين من حاضنتها، وتخضعها لأجندتها القائمة بالمطلق على مشروع سايكس بيكو، المستفيدة منه. لذلك كان، طوال الوقت، تجريدُ الشعوب العربيّة من قضيّتهم الفلسطينيّة قائمًا على إدراك عرب سايكس بيكو لدور الصاعق الفلسطيني في جملة الانفجارات التي شهدتها عمومُ المنطقة منذ مطلع القرن العشرين على الأقلّ. هذه البديهةُ الأولى، ويتأسّس عليها القول: إنّ مشروعًا قوميًّا، دون فلسطين، ليس من القوميّة في شيء، ولكن في المقابل: هل ثمّةَ مجالٌ لمشروع وطنيّ فلسطينيّ جديّ وتاريخيّ يحملُ فرصَ نجاح، إذا ما جُرّد من عمقه ومداه العربي، ودوره عنصرَ تفجيرٍ/تثوير، كما كان دائمًا؟

لقد كان الثمن باهظًا، عندما تخلّى بعضُ الرسميّين الفلسطينيّين عن هذا العمق، وذهبوا إلى أنّ الشعب الفلسطيني قادرٌ وحدَهُ على مواجهة عدوٍّ يملكُ ميزان قوى لصالحه، قياسًا لكلّ الطاقة العربيّة المفعّلة حتّى الآن؛ فكيف الحالُ حين يكون محلّ المقارنة جهدُ الشعب الفلسطيني فقط وطاقتُه؟

إنّ وضع القضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة في مواجهة البعد القومي، واعتباره بديلًا عنه، كان خطأً في البديهات، وتجنّبه يرتقي إلى مستوى المسلّمات. وهذه هي البديهةُ الثانية.

البديهة الثالثة: افتعال التناقضات أو تسعيرها من خلال عدم وعي طبيعتها والخلط بين الثانوي والرئيسي، وحجب الجزئي للكلّي، وقريب المدى لبعيد المدى... هذه حقيقة، وكان ثمنها باهظًا دُفع من تاريخ القضيّة الفلسطينيّة وراهنها، حينما جرى افتعال التناقض بين القومي والوطني؛ والأخطر من ذلك، كان وضع المصلحة الوطنيّة لهذا القُطر أو ذاك نقيضًا ومتناقضًا مع العمل لفلسطين. وهنا بالضبط، يكمن جوهر المشروع القومي المُبتغى وجدواه، كونه مصلحةً عليا للجميع، انطلاقًا من أن نقطة البدء هي مشروع سايكس بيكو. والحصيلةُ تصغيرُهُ؛ ليصبحَ مشروعًا لفلسطين ومن أجلها. وهنا، ليضع الجميع نصب عينيه السؤال الآتي: لماذا الاستهداف المستمرّ للأمّة العربيّة؛ شعوبًا وأرضًا وحقوقًا وثرواتٍ، مستمرٌّ منذ ما يزيد عن قرنٍ من الزمان؟!

البديهة الرابعة: الوقوع في خطيئة تصوير الهزيمة على أنّها نهائيّةٌ ولا مخرج منها — كما يحاول العدو ومن معه من عرب سايكس بيكو - فهذا هو جوهر استراتيجيّة العدوّ لكسر الإرادة الشعبيّة، وأيّ إرادةٍ تبقى بعد تكريس قناعة: النصر مستحيلٌ؟

في هذا السياق، يمكن إدراج خطيئة السعي للاعتماد على الذات — وهي مسألةٌ صحيحة — ولكن في مسار اندراج القيادة الرسميّة الفلسطينيّة في مسار التسوية ومفاوضاتها بنتائجها المحقّقة، باتت تدميريّةً تمامًا؛ لأنّها قامت أساسًا على فكرةٍ خاطئة بالمطلق؛ وهي أنّنا وحدنا ولا معين لنا. ومنهجٌ كهذا يؤسّسُ في الضمير الجمعي، ويحفر في غير الوعي لشعورٍ دفينٍ وقناعةٍ بالعجز، واستطرادًا، انكسار الإرادة، حيث تبلغ هذه المسألة مدياتٍ خطيرةً ومضرّةً جدًّا، مع التركيز على «السند» الخارجي القوي الذي يستند إليه العدو ذاته.

لقد أعاد محمد صلاح بعمليّته البطوليّة التأكيدَ على هذه البديهات؛ بتأسيس الوعي العام، والضمير الجمعي العربي، على مركزيّة القضيّة الفلسطينيّة ومحوريّتها فيه، وعلى أنّ الصراع مع العدو الصهيوني ومشروعه الاستعماري، ليست مهمّة الفلسطينيين وحدهم، حتى لو ادّعى بعضهم هذا؛ ففلسطينُ لا يمكن أن تكون دون جبهتِها العربيّة، وجبهتُها العربيّةُ لا يمكن أن تحضر دون أن يكون شعبُ فلسطينَ في طليعتها.

الأطفالُ الفلسطينيّون كلمةُ السرّ

محمد أبو شريفة
كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ سورية

في الوقت الذي بدأت تتصاعدُ فيه وتيرةُ الاشتباك وبروز ملامح مقاومة مسلّحة في الضفة الفلسطينيّة وقطاع غزّة واتّضاح خطوط المواجهات مع العدو الإسرائيلي الذي يستهدف بكلّ قسوةٍ وجبروتٍ مكونات الشعب الفلسطيني كافةً من قوى وأحزاب ومعتقلين ومناضلين وطلاب مدارس وجامعات ومدنيين عزل، وعدم تقيّده والتزامه بمعايير محدّدة بالصراع مع الفلسطينيين، وهو في الأصل فارّ من وجه العدالة الدوليّة المعنية بحقوق الإنسان، حيث بات الإنسان الفلسطيني لا يشكل إلا عدوًا له، سواءً قام بفعل الكفاح والاشتباك أو لم يقم، وقوانين الاحتلال المزعومة تسمح وتعزّز للجيش الإسرائيلي بارتكاب كل الأفعال غير الإنسانية بحقّ الفلسطينيين.

ومع زيادة وتيرة الاعتداءات في السنوات الأخيرة برز في المشهد ظاهرة استهداف الأطفال الفلسطينيين الذين يعانون وذويهم أساسًا من إجراءات الاحتلال الإجراميّة التي تعتمد على التصفية والقتل والأذى الجسدي والمطاردة والاعتقال التعسفي والترويع والتخويف أثناء اقتحام منازلهم ليلًا، وأثناء فترة اعتقالهم ومحاولات تشويه الحقائق وغسل أدمغتهم بأسلوب فرض رقابة صارمة على المناهج التعليميّة وأسرلتها في القدس والضفة. إذنْ هي سياسةٌ إجراميّةٌ ينفذها الاحتلال لتشمل كل المستويات والشرائح العمرية في فعلٍ ممنهج يهدف في المحصلة الأخيرة إلى ترسيخ واقع الاحتلال في نفوس كل الفلسطينيين بغض الطرف عن انخراطهم بفعل المقاومة أو عدم انخراطهم.

لكن ما يدفعنا في البحث عن ظاهرة الاعتداء على الأطفال الفلسطينيين بهذه الوتيرة المتصاعدة يظهر بأن الاحتلال قد فقد كل المعايير العقلية لفعله الإجرامي. فمنذ احتلاله للأرض الفلسطينية تمادت (إسرائيل) في انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان، دون أدنى اعتبار لكل التزاماتها الدولية ومن ثَمّ مجمل ممارساتها تشكّل انتهاكًا صارخًا لحقوق الأطفال الفلسطينيين ولاتفاقية حقوق الطفل التي وقّعتها وصادقت عليها منذ عام 1991؛ الأمرُ الذي يلزمها بتطبيقها، وكذلك للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعدّ جزءًا من القانون الدولي وملزمًا لها كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها جنود الاحتلال وعلمهم المسبق أنهم لن يحاسبوا على أفعالهم مهما كانت، يشجعهم على المضي في انتهاكاتهم لحقوق أطفال فلسطين وتصعيدها؛ الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل اعتقال جميع مرتكبي الجرائم الإسرائيليين الذين يقتلون الأطفال الفلسطينيين أو يسبّبون لهم الإعاقات الدائمة، في انتهاك مباشر للقانون الدولي.

فمنذ بداية العام الجاري 2023، استشهد 28 طفلًا فلسطينيًا بنيران قوات الاحتلال سبعة أطفال استشهدوا مع ذويهم في العدوان الأخير على قطاع غزة، والبقية منهم في الضفة الفلسطينيّة وأصيب وجرح أكثر من 62 طفلًا، ونحو 150 معتقلًا من بينهم 16 طفلًا قيد الاعتقال الإداري.

وبلغت حجم الاعتداءات والانتهاكات المباشرة التي يرتكبها المستوطنين بحق الأطفال منذ بداية العام الجاري 12 حالة استهدفت 7 فتيات وخمسة أطفال. وبحسب الإحصائيات فإنه في العقد الأخير استشهد 852 طفلًا فلسطينيًا على أيدي قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة كما أصيب في المدّة نفسها أكثر من 1789 طفلًا فلسطينيًا.

ووثّقت المؤسسات الحقوقية للدفاع عن الأطفال في فلسطين استشهاد 2270 طفلًا على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2000، أي مع بدء انتفاضة الأقصى وحتى الأول من حزيران (يونيو) 2023. ووفق تأكيدات الحركة العالمية للدفاع عن الطفل في الأراضي الفلسطينية، فإنّ كل عمليات القتل، التي تمّت منذ مطلع العام الجاري بحق أطفال فلسطينيين، لم يكن هناك مبرّر إسرائيلي لها، وتمّت خلال اقتحامات عسكريّة إسرائيليّة للقرى والمدن الفلسطينيّة. وليس أبلغ من ذلك استهداف الطفل محمد التميمي ذو العامين، وقتله بدم بارد في بلدة النبي صالح شمال غرب رام الله، حيث أوضحت والدته بأن طفلها محمد دخل برفقة والده إلى السيارة التي كانت مركونةً في ساحة منزلهم الذي يبعد نحو 300 متر عن النقطة العسكرية، وعند تشغيل السيارة وإنارة مصابيحها، استهدفها جنود الاحتلال بالرصاص الحي. وقالت إنهم كانوا في طريقهم لزيارة أقارب للعائلة، عندما أصيب طفلها وزوجها برصاص الاحتلال الذي حطّم جميع نوافذ السيارة.

وتشير الأرقام الصادرة إلى أن أعدادًا كبيرةً من الأطفال يتم توقيفهم واعتقالهم،

حيث تعتقل قوات الاحتلال نحو 700 طفل فلسطيني سنويًا بعض هؤلاء الأطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عامًا (وفقًا للقانون العسكري الإسرائيلي، تسري المسؤوليّة الجنائيّة على قاصر إذا بلغ سن 12 سنة)، والاحتلال يحدّد سن الطفل بما دون الـ16 عامًا، وذلك وفق الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يستند في استصدار الأحكام ضدّ الأسرى الأطفال إلى الأمر العسكري رقم «132»، الذي حدّد فيه سن الطفولة، حتى سن السادسة عشرة ما يشكل مخالفةً صريحةً لنص المادة رقم «1» من «اتفاقية الطفل» التي عرفت الطفل بأنه (كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة). لم يتوقف الأمر على الأوامر العسكرية بل أقرت الكنيست يوم 2015/11/25 مشروع قانون يسمح بمحاكمة وسجن من هو أقل من 14 عامًا من الأطفال الفلسطينيين الذين يخضعون لقانون الأحداث الإسرائيلي المدني كأطفال القدس، وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالًا ممن بلغوا سن 12 عامًا لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن 14 عامًا، حيث يصبح جيل المسؤولية الجنائية هو 12 عامًا.

ويمكن اعتقال طفل والتحقيق معه، وبعد إدانته يرسل إلى إصلاحيّة مغلقة، ويبقى فيها إلى أن يبلغ 14 عامًا. والتهمة الأكثر شيوعًا ضدّ الأطفال تكون رمي الحجارة (وفقًا للقانون العسكري الإسرائيلي، إذا رمى شخص شيئًا ما (مثل حجر) على جسم ثابت، قد تصل مدة الحكم عليه بـ10 سنوات من الحبس، أما إذا رمى شيئًا على جسم متحرّك (مثل مركبة عسكريّة) فقد تصلً فترة الحكم عليه 20 سنة من الحبس.

إنّ قوات الاحتلال تمارس شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأطفال الفلسطينيين المعتقلين وذلك خلال فترة اعتقالهم ومحاكمتهم. فمن بين 4 أطفال يوجد 3 أطفال يتعرضون لتجربة الاعتقال في النظام العسكري الإسرائيلي، ويمارس عليهم نوع واحد كحد أدنى من أنواع التعذيب وإساءة المعاملة كالعنف اللفظي أو الجسدي أو الاعتقال الليلي، وتشمل أيضًا

تعصيب العينين وتقييد اليدين ونقلهم على الأرضية الحديدية للمركبة العسكرية وعدم إعلامهم عن سبب اعتقالهم، ووضعهم في العزل الانفرادي وعدم السماح لهم بالأكل والشرب واستخدام المرحاض، ومنعهم من حقهم الطبيعي في الصحة والحق في التعليم؛ إذ إن مصلحة السجون تسمح للأطفال الفلسطينيين بدراسة 3 مواد وهي: العربي والعبري والحساب، (المواد الأخرى بنظرهم قد تشكل تهديدًا للأمن)، كما أن هذه المواد الثلاث لا تعود بفائدة فعلية عليهم؛ إذ أنّها لأطفال أصغر سنًّا وهم يعرفونها مسبقًا، وعليه، فإن الكثير من الأطفال لا يرغبون بإتمام تعليمهم بعد الإفراج عنهم. كما أن معدل الإدانة في المحاكم العسكرية 99٪، وفي حين إقرار الحكم على الأطفال، يتم وضعهم في واحد من 3 سجون إسرائيلية (فيها أقسام للأطفال)، واحد منها في الضفة الغربيّة، فيما اثنين داخل فلسطين المحتلة عام 1948 ما يعدّ جريمة حرب. وتستخدم سلطات الاحتلال أيضًا الاعتقال الإداري ضدّ الأطفال الفلسطينيين، وهو سجن الأفراد فتراتٍ طويلة دون تهمةٍ أو محاكمة بناءً على أدلة سريّة يرقى إلى الاعتقال التعسفي، كما لا يوجد حد لعدد المرات التي يمكن فيها تجديد أمر الاعتقال الإداري. ونتيجة لذلك، يواجه الأطفال المعتقلون إداريًا حالة من عدم اليقين تتمثل بالسجن إلى أجل غير مسمى، وبدأ الاحتلال باعتقال الأطفال منذ احتلاله لأراضي الضفة الغربية وغزة عام 1967، إلا أنّه كثّف من سياسته الموجّهة لاعتقالهم خلال الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى 1987، بتهمة إلقاء الحجارة وتطوّرت تلك السياسة بشكلٍ لافتٍ بعد الانتفاضة الفلسطينيّة عام 2000.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن الأطفال يمثلون قطاعًا واسعًا في المجتمع الفلسطيني وتستحوذ نسبتهم الإجمالية على أكثر من نصف عدد السكان، وبمعنى أعمق فإنهم يشكلون أهم مصدر لحيوية الشعب الفلسطيني والقادرين على الاستمرار في عملية الكفاح والبناء والتنمية والتطور. ولذلك من الواجب حمايتهم وتوفير الأمن والأمان لهم والعيش بمستوى حياة كريمة أسوة بأقرانهم أطفال العالم، لقد دفع الكثير من أطفال فلسطين حياتهم ثمنًا لجرائم المحتل وجسّدوا نماذج وقصصًا واقعيةً عن مدى الظلم والاضطهاد الذي يتعرضون له، فهم الوعي المشتبك المقترن بالعشق والانتماء إلى الأرض وهم الأجدر بالبقاء على قيد الحياة، فاستهدافهم يعني استهداف الحاضر والمستقبل، ولذلك يخشى العدو من جيل الأطفال الصاعد ويتعمد قتلهم؛ لأنه بجريمته هذه يريد قتل المستقبل الفلسطيني وتصفية القضية، ومن المتوقع تصاعد وتيرة العنف الإسرائيلي الممنهج تجاه الأطفال، وأن تتعقّد الأمور في ظل تزايد يمينية وتطرف المجتمع الإسرائيلي وحكومته.

العلاقـة ما بين الفـكـرة وأدواتـهـا ووسائلـها

حاتم استانبولي
كاتبٌ سياسيٌ فلسطينيّ/ القدس

عُقد في مدينة مالمو السويديّة مؤتمرُ فلسطينيي أوروبا العشرين تحت شعار (75 عامًا وإنا عائدون). وقبيل الانعقاد أثيرت اعتراضاتٌ داخليّةٌ فلسطينيّةٌ عديدةٌ حول انعقاده، تعكس الحالة الفلسطينية وخلافاتها، وعدّت بعض القوى أنّ هذا المؤتمر يعدّ خارجًا عن الإجماع الفلسطيني أو بالأحرى يتعارض مع وحدانيّة منظّمة التحرير الفلسطينيّة وتمثيلها، وأصدروا بيانًا يوضّح معارضتهم لانعقاد المؤتمر وتقاطع رفضهم مع رفض السفارة الإسرائيليّة في ستوكهولم، الذي عدّته مؤتمرًا إرهابيًا، حيث صرّح الناطق باسم السفارة أنّ كل من يشارك بالمؤتمر يعدّ إرهابيًا كأصحاب المؤتمر.

نتيجة الاعتراضات والتحريض تم مقاطعة نشاط المؤتمر من الضيوف الرسميين للأحزاب وبعض الشخصيات التي دعيت إلى النشاط، ونجحت محاولات الناطق الرسمي باسم السفارة الإسرائيليّة في إجبار الضيوف الرسميّين على مقاطعة نشاط المؤتمر تحت حجّة أنّه نشاطٌ لحماس التي تندرج في لوائح الإرهاب الأوروبيّة مع بقية الفصائل المعارضة لاتفاقية أوسلو، وفي الوقت ذاته تم محاصرة شخصيتين فلسطينيتين ناشطتين وتجميدهما في مؤسّساتٍ حزبيّةٍ سويديّةٍ وازنة.

الاختلاف الداخلي حول النشاط يعيد طرح سؤالٍ ملحٍّ لمصلحة من تم التحريض على نشاط شعبي فلسطيني يحمل شعار حقّ العودة؟ وهل هذا النشاط فعلًا موجّه ضد منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها؟ وهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينيّة (طلابيّة ونسائيّة وعماليّة واجتماعيّة وثقافيّة وغيرها) مُفَعّلة بين الجاليات الفلسطينيّة في الخارج؟

هذه الأسئلة وغيرها تتقاطع حول مهمّة لم نستطع حتى الآن حلها، تحمل عنوانً كيفية إدارة الصراع الفلسطيني الداخلي والخارجي من خلال برنامج عملٍ واضح يحدّد الحدود الفاصلة بين التعارض في إطار وحدة القضية وعدالتها وقانونيّتها والتناقض في إطار الصراع مع المحتل الصهيوني الإحلالي. إن الإدارة هي جانبٌ من منظومة التفكير والتخطيط والتنفيذ هذه المنظومة هي شروط يجب توفّرها في القيادة بغض النظر عن موقعها ومكان فعلها لتحقيق الفكرة الفلسطينيّة، وفي الحالة الفلسطينيّة المترامية والمتداخلة في مجموعةٍ متنوّعةٍ من المجتمعات والثقافات، فإنّ تحقيق توفرها يعدّ ضرورةً لنجاح الفكرة وتحويلها لقوّةٍ ماديّةٍ ملموسة؛ ولكي تتحوّل لقوّةٍ ماديّةٍ ملموسةٍ تتطلبُ إبداعًا في الإدارة والتنفيذ، آخذين بعين الاعتبار ظروف المكان والزمان ومتطلبات تنفيذ المهمة المرتبطة في الفكرة العامة الفلسطينية، وهي تحقيق مهمة التحرر الوطني التي تحمل خصوصيّةً متداخلةً مع بعض مهمات التحرر الاجتماعي والسياسي يحكمها ظروف المكان والزمان.

لا أحد ينفي أن هنالك حالة من الصراع السياسي الحاد فرضه توقيع اتفاقية أوسلو التي أصبحت عبئًا ثقيلًا على القضية الفلسطينية وأدواتها من منظمة تحرير فلسطينية وفصائل داخلها وخارجها، ومشكلة أطراف هذا الصراع السياسي أنهم في الكثير من الحالات لا يفرقون في صراعهم ما بين أولوية وحدة القضية على وحدة الفصائل أو المنظمة، وفي هذا السياق يندرج الموقف التحريضي على النشاط بمناسبة النكبة تحت عنوان حق العودة. هذا يعيد إلى الواجهة ضرورة التأكيد على أهمية وحدة القضية الفلسطينية التي أساسها حق العودة التي ناضل شعبنا الفلسطيني من أجلها منذ ما قبل تأسيس المنظمة، وما قبل ظهور حماس وغيرها.

إنّ الخلاف الجوهري الذي يدور في التجمّعات الفلسطينيّة هو خلافٌ سياسيٌّ بامتياز ما بين رؤية السلطة الفلسطينية الرسمية التي تريد أن تتعاطى مع الجاليات باعتبارها حالة اغترابٍ انسجامًا مع اتفاقيات أوسلو، وبين اتجاهٍ يؤكّد أن نضال الجاليات يجب أن يكون في إطار حق العودة المرتبط بالنكبة، وهذا الشعار الوطني الجامع العابر للتجمعات الفلسطينية كافة

هو جوهر القضية الفلسطينية، والدور القيادي لمركز القرار، إنْ كان في السلطة أو الفصائل، عليه واجب إعطاء التوجيهات بضرورة دعم النشاطات الفلسطينية التي تتوجه للرأي العام، خاصة فيما يتعلق بعنوان حق العودة كونه عنوانًا جامعًا لفئات الشعب الفلسطيني كافةً بغض النظر عن المواقف السياسيّة حول تفسيره.

فالهجوم الصهيوني الممنهج على شعار حق العودة والأونروا التي هي المؤسسة القانونية الدولية التي تعطي مدلولًا ماديًا لما عاناه الشعب الفلسطيني على مدار 75 عامًا يتطلب

من القوى الفلسطينية كافةً إخراج هذا العنوان من إطار الصراع الميداني وإيلائه أقصى درجة من الحرص على استمرار إبرازه في ظل الهجمة القانونية والسياسية الممنهجة لترويج إن عنوان العودة واللاجئين سقط بحكم الاتفاقات السياسية مع السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى عملية التطبيع مع النظم العربية في إطار اتفاقات إبراهام، خاصّةً وأنّ الهجمة الصهيونيّة الإسرائيليّة مستمرّةٌ وبشكلٍ أكثر حدّة من أجل تفتيت خصوصية عنوان اللاجئين الفلسطينيين وإلغائها، الذي يعبر عن مدى إجرامية وعدوانية الحركة الصهيونية وتمثيلها المادي المتمثل بإسرائيل التي تمارس عدوانيتها بصورة ممنهجة وعن وعي.

الردّ على هذه العدوانيّة الممنهجة يجب أن يكون من خلال عناوين عدّة:

1- إعادة الوحدة للقضيّة الفلسطينيّة التي جوهرها التحرّري يتمثّل في عنوان العودة والحرية والعدالة وفي إطار العلاقة ما بين القضية وأدواتها، فإنّ العامل الثابت هي القضيّة والعامل المتغيّر هي الفصائل بمدى التزامها بجوهر القضية واعتبار أن وحدة القضية أولوية على وحدة الفصائل وهي المعيار الناظم لوحدة الفصائل. كل ذلك يتطلب إخراج الجماهير الفلسطينية من الحسابات الفصائلية الضيقة في إطار مجابهة الهجمة الممنهجة على القضية الفلسطينية وتوحيد الجهود من أجل مجابهة الهجوم المنهجي على الشعب الفلسطيني وقضيّته من خلال الغاء حق العودة وما ترتب على هذا الحق من قرارات دوليّة تحت عنوان أن قضية الشعب الفلسطيني هي في الجوهر قضية سكانية حلها يتم من خلال إعطائهم حق المواطنة في الدول والمجتمعات التي استضافتها.

2- أما في إطار العلاقة بين الفكرة وأدوات ووسائل تحقيقها، فإنّ الأدوات والوسائل بالضرورة عليها أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية القضية الفلسطينية وامتداداتها وخصائصها الفريدة من حيث نشأتها وجبهة أعدائها وامتداداتها العميقة في الدول والمؤسسات الرأسمالية وأدواتها كل هذا يتطلّب قيادةً تستطيع أن تدير التشابك والاشتباك بين الأدوات والوسائل في إطار العلاقة بين الفكرة وأدواتها ووسائل تحقيقها آخذة بعين الاعتبار أولوية المعيار والناظم التحرري للقضية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، فإنّ استمرار تعليق فعل المؤسسات الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعملها، واستخدامها فقط في إطار المصالح الفئوية لتقييد حرية نشاط التجمّعات الفلسطينيّة في الخارج تحت عنوان أنها خارج مظلة المنظمة ومؤسساتها التي هي أصلًا غير مفعّلة ومصادرة لصالح السلطة وسياساتها المقيدة باتفاقيات أوسلو وملحقاتها.

إنّ الجميع يدرك أنّ منظمة التحرير الفلسطينية مصادرة لصالح السلطة وتستخدم فقط في مجالين الأمم المتحدة وفي إطار الضغط الداخلي الفلسطيني على الفصائل ومؤسساتها مجمدة عن وعي لكون القاعدة الجماهيرية الفلسطينية الواسعة هي متعارضة مع سياسات السلطة الفلسطينية. هذه السياسات التي أعطت مبررات للمحيط العربي أن يذهب بعيدًا في إجراءات التطبيع والأبرز كان ما أقدم عليه النظام المغربي من توقيع اتفاقيّات سياسيّة وأمنيّة وعسكريّة مع «إسرائيل»، وهذا يتطلب من السلطة والمنظمة تقديم طلب رسمي للجامعة العربية لنقل مركز لجنة القدس المنبثقة عن مؤتمر القمة العربية إلى الجزائر التي ما زالت تحمل القضية الفلسطينية قضيةً عربيةً جزائرية.

3- الحرب في أوكرانيا أعطت ظروفًا ملائمةً لرفع حدة النضال ضد الاحتلال الاستعماري الإحلالي الإسرائيلي في

ظل رفع الدول الرأسمالية شعار لا حوار مع موسكو ما دامت تستمر في احتلالها الأراضي الأوكرانية، وفي هذا السياق هناك ضرورة لإعلاء الصوت الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين تحت العنوان ذاته، واستخدام هذا العنوان لكشف المعيار المزدوج في التعاطي مع قضايا الشعوب وجوهر موقفهم التمييزي، وهنا فإن النشاطات كافةً التي تحمل عناوين الأسرى والاغتيال الميداني والحصار الظالم على غزة ومصادرة الأراضي والعقاب الجماعي وبناء المستوطنات وحق العودة جميعها عناوين يجب ألا تكون موضعًا لخلاف فلسطيني ميداني، بل عناوين لوحدة الأداء الميداني.

ما جرى في مدينة مالمو يجب أن يكون محطة لإعادة التفكير وصياغة سياسات فلسطينية عامة تحمي وتعزز النشاطات الفلسطينية و(القائمين عليها) المناهضة للممارسات العدوانية الصهيونية الإسرائيلية اليومية.

الشباب الفلسطيني بين السياسي والاجتماعي: واعيًا لذاته وبذاته

رامي مـراد
باحثٌ في قضايا الشباب والتنمية/ فلسطين

تعدّ الحالة الفلسطينيّة غريبةً في سياق العالم الذي لم يعد الاستعمار له شكل الاحتلال الفعلي الفيزيائي إلا في فلسطين، وهو ما يجعل الفلسطيني بمختلف انتماءاته وتوجّهاته وقطاعاته الاجتماعيّة يولي الموضوع السياسي الأولوية عن الإشكاليات والقضايا الحياتيّة كافةً، وهو ما انعكس أيضًا على تشكيل الائتلافات والتشكيلات السياسية الفلسطينية باعتبار المحدد الأول لبناء الائتلافات والتحالفات هو الموقف السياسي والعلاقة مع مشروع المقاومة لاسيما المسلحة منها، وعلى الرغم من هيمنة الجانب السياسي على المسألة الفلسطينية إلا أن هذا يجب ألا يمنع من وجود مشكلات داخليّة متراكمة في المجتمع الفلسطيني تتمفصل بالسياسي يوجب الاعتراف بها. فالجبهةُ الفلسطينيّةُ الداخليّة مزدحمةٌ بمشكلاتٍ متعدّدة المصادر من بينها الجمود الحزبي، غياب الديمقراطية سواء داخل الأطر الحزبية، أو في داخل مؤسسات الحكم، وهيمنة السلطة التنفيذيّة انعكس سلبًا على مستوى احترام القانون، فضلًا عن تهميش دور الشباب والمرأة، وغيرها من مشكلات البطالة والفساد والفقر. وهي مشكلاتٌ وإن بدت داخليةً إلا أنها ذات ارتباط وثيق بالمعركة ضد الاحتلال، وهذا يحتّم علينا الشروع الفوري بعملية مراجعة شاملة للإصلاح الداخلي من أجل تجديد الفكر النضالي والاجتماعي بعد أن أثبتت العقلية السائدة في العقود الماضية قصورًا عن الاستجابة لحجم التحدّيات المتجدّدة والمتعاظمة.

في هذا السياق يأتي الحديثُ عن إعادة تشكيل تصوّر عن المأزق الفلسطيني العام من منظور التركيز على الشباب، وذلك بالتركيز على استعادة دور الشباب بوصفهم «فئة تابعة» ومقموعة وتخضع للنخبة السياسية التقليدية التي لطالما هيمنت على العمل السياسي.

يطمح هذا التصوّر إلى تسليط الضوء على دور الشباب في إطار دعاوى بضرورة المراجعة الفلسطينية على الشأن العام، مانحًا دورًا للشباب في عملية التغيير المنشودة، التي تبدو أنها تنطلق من أفكار جاهزة ترى بأنه لا يمكن للعقول التي صنعت الأزمة أن تصنع ذاتها الحل، وأن العقول الشابة بطبيعتها أكثر ديناميّةً وتحرّرًا وإبداعًا وتمرّدًا وثوريّة. من هنا تسليط الضوء على أوضاع الشباب باعتبارهم شريحةً اجتماعيّةً واسعة، وتحليل واقعهم ومشكلاتهم ورصد احتياجاتهم والبحث عن الوسائل الإبداعية لتمكينهم والدفع بهم إلى مواقع المبادرة والقيادة، كون الشباب الفئة النوعيّة القادرة على التجديد والإبداع والمغامرة والتمرّد لاستكشاف آفاق جديدة.

تصف هذه النظرة الشباب كأنّهم فاعلٌ تاريخيٌّ يتوصّل إلى إدراك ذاته في العملية السياسية القائمة لجهة تشكيل حيّز سياسيّ شبابيّ مستقل، وهكذا يصبح الشباب فاعلًا عقلانيًا متحرّرًا من تبعيته للكبار، مصورة بذلك الشباب مقولةً جوهريّةً تحقق نفسها في الواقع الفلسطيني، في صراع إرادات مع النخبة السياسية القائمة.

تشير الملاحظة الميدانية إلى صعود الحركات الشبابية من خارج فضاء العمل السياسي الحزبي. أهمية الشباب الذين يمثلون طاقةً مهملةً من طاقات الالتزام السياسي والاجتماعي، والتبصّر في بروز الظاهرة الشبابية تعبيرًا عن حقل اجتماعيّ متوتّرٍ تشكّل في الخفاء، واستطاع أن يخلق موروثًا مستترًا في مواجهة الخطاب العلني، وهذا بدوره يربك حسابات القوى النظامية المسيطرة.

ومع ذلك فإنّ انخراط الشباب في عمل جماعيّ منظّم يناضل في سبيل حقوقه السياسيّة والاجتماعية ليس طريقًا معبدًا، بل هناك عقبات تعمل على تعزيز حالة الإحباط والسلبية والانكفاء في نفوس الشباب وتضغط عليهم للتراجع؛ من هذه العقبات ما هو ذاتي ذو أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية بكل الإرث التاريخي المصاحب لكل منهما، ومنها ما هو موضوعي يرتبط بخصوصية الحالة الفلسطينية التي تعيش تحت نير احتلال كولونيالي ما فتئ يقتلع أي بارقة أمل تجاه الانطلاق نحو المستقبل برؤية شبابيّة وطنيّة ديمقراطية، غير أن هذا يجب ألا يكون من خلال البحث عن موقع محدد مستقل ذاتي التشكيل كعلامة مميزة لما هو شبابي خالص[1].

يهدف الشباب وبمساندة قوى عديدة، إلى اختراع هذا الموقع بحيث تتحقق صيرورتهم بالتطابق معه من حيث هو دلالة على ما يجب أن تكون عليه سياسات الشباب. ظهر هذا الموقع المستقل في البداية على المستوى الافتراضي والشعاراتي، وهكذا يتم اختراع ثنائية الشباب والآخرين: حيز سياسي شبابي تقدمي وآخر تقليدي، شباب مجدد إبداعي مقابل نخبة تقليدية تقف ضد التقدم، شباب مع التغيير، وواقع سياسي عنيد يأبى التغيير، أو عناوين لا تحمل طابعًا ثنائيًا بل تضمره من خلال شعارات معنية بتظهير دور شبابي، ومن ثَمّ تبرر وجود حيز شبابي مستقل معزول عما هو غير شبابي ولا يتفرع عنه، وهي شعارات تهدف إلى تبيان أن ثمة مجالًا سياسيًا شبابيًا مستقلًا عن الأطر السياسية القائمة، ومن ثَمّ يبرر ذلك وجود سياسات

تعكس تطلعات الشباب، من حيث هي تطلعات ذاتية تعبر عن وجود حيز سياسي لم يتفرع من مجال سياسي تقليدي، أو غير متفرع من النخبة التي لطالما هيمنت على الحيز السياسي الوطني، ولم يعتمد عليها وجوديًا. مجال شبابي مجدّد عفوي لا عنفي غير منضبط بالتقاليد السياسية، وله احتياجاته الخاصة وغير هرمي، مقابل حيّز سياسي تقليدي تراتبي يهمن عليه الكبار وتسيّره نخبة متكلّسة منتهية الصلاحية تقف ضد التغيير، ومنضبط بقواعد عصية على الاختراق، يكرّر نفسه، منظم وخاضع لقواعد جامدة.

الشباب تصنيفًا سياسيًا:

تعريف الشباب مقولةً جوهريّةً أو تصنيفًا سياسيًا يمتلك حقلًا من الأقوال والأفعال منفصلًا عمّا يقوله الناس وعما يفعلونه، ويحقّق نفسه في حقل سياسي، حزب سياسي على سبيل المثال، مستقل يعمل بمعزل عن التنظيمات السياسية، أو في بناء حركة اجتماعية تسعى إلى تحقيق مطالب شبابية، أو في تشكيل تيار شبابي بمطالب خاصة؛ سياسية واجتماعية واقتصادية. بَيْدَ أن محاولات تناول موضوع الشباب باعتبارهم شريحةً اجتماعيةً متجانسةً واحدةً تجمعهم خصائص بيولوجية واجتماعية عمرية ووظيفية واحدة، فضلًا عن محاولة عزلها فئةً ناجزةً تشتغل وفق احتياجاتها الخاصة تبقى عملية غير رصينة[2] وتثير الكثير من الشكوك، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ فئة الشباب تختلف من حيث ظروفها وخصائصها وإمكاناتها وطموحاتها، وليسوا شريحةً واحدةً كما تروج لها بعض الأدبيات[3]، فضلًا عن أن العامل الذاتي غير ناضج بما يكفي ليشكل الحركات الاجتماعية بمفهومها الحديث. وكذلك أن محاولة تشكيل تيار سياسي شبابي تواجه بدورها تحديات كبيرة تتعلق بالإمكانيات، وحفظ استقلاليته، ومحاولات الاحتواء من قبل البنى التقليدية[4] أو السياسية، كما الثقافة المجتمعية السائدة لا تؤمن بالدور القيادي للشباب، خاصة عندما يعمل بشكل منعزل عن الأطر الحزبية، غير أن هذا بالرغم أنه قد يعد مكسبًا خاصًا يحقّق بعض المطالب لبعض الشرائح الاجتماعية، إلا أنه يبقى على المستوى الوطني العام محدود الفعالية ووقعه ضعيف الأثر، غير أن هذا يعد مكسبًا لأطراف عديدة، منها مؤسسات التمويل الدولي ذات التوجه النيوليبرالي [5]، ويعد مكسبًا أيضًا لأطراف أخرى تريد التغلغل في الشأن الفلسطيني من بوابة دعم الشباب، وممكن أن يكون مكسبًا مفيدًا كذلك لبعض القوى الحزبية الداخلية والسلطة الحاكمة، لأجل استعمال الشباب لأغراض خاصة، ومناكفة الطرف الآخر، أو لإضعاف أي إمكانية لفعالية مضادة تسعى لأجل فك الهيمنة السياسية على الواقع المحلي، خاصة أن فئة الشباب يشكلون العبء الذي تضيق به السلطات ذرعًا [6]. لكن في المجمل فهذا يعدّ خسارةً من منظور الحسابات الوطنية، ويفوت فرصة كبيرة في الاستثمار الوطني في الشباب من خلال رؤية جامعة وخطّة استراتيجية وطنية تكاملية مع كل الأطراف السياسيّة والفئات الاجتماعيّة.

انخراط شبابي واعٍ وداعٍ للتغيير في الأطر الحزبية:

وفقًا لرؤيتنا السابقة، فإن الشباب يعدون ثروة مهمة في إطار دافعها الثوري الداعي لعملية تغيير شاملة، بيد أن هذا الفعل يجب أن ينطلق من داخل البنى السياسية القائمة لا من خارجها، ولكون الشباب فئة عمرية تتميز بثوريتها وطموحها الساعي دومًا للتغيير، فإنّ فعلها يجب أن يكون ذي بدء بالانخراط الواعي في الأطر النقابيّة والاتحادات الشبابيّة، ومنها منطلقًا برؤية جديدة إلى داخل المنظّمات الحزبيّة وفقًا لانتماءاتهم الأيديولوجيّة ومواقفهم السياسيّة من القضيّة المركزيّة التي تتعلّق بالخلاص من نير الاحتلال، ما يعني أن تكامل دور المؤسسات الأهلية (الوطنية بأجنداتها) يجب أن يكون من خلال دعم بناء قدرات الشباب على مستويات مهاراتيّة ومعرفيّة دون التدخّل في تشكيل انتماءاتهم السياسيّة وتوجّهاتهم الأيديولوجيّة، ومن ثَمّ تمكينهم من دافع الفعل المستمر والتراكمي تجاه التغيير، ولاحقًا دفعهم للانتماءات الحزبيّة والسياسيّة لا تحريضهم على هجرانها بما يحيلهم إلى حالة ليبراليّة تعزّز الخلاص الفردي وتمزق القوة الشبابية قطاعًا اجتماعيًا فاعلًا ومؤثّرًا، وهناك تبدأ العملية تجاه التغيير من خلال؛ أوّلًا: الضغط تجاه الحراك الديمقراطي داخل الأطر النقابية والسياسية وصولًا لعملية انتخابات شاملة، تجدد هذه البنى وتعزز من حضور الدماء الشبابية في هيئاتها المتعددة، وبالتدريج نصل إلى حراك مجتمعي يعيد الحياة مرة أخرى في مكونات النظام السياسي، التي بالضرورة ستعدّ مدخلًا أساسيًا لتجاوز مأزق النظام السياسي وإنهاء الانقسام مدخلًا لتصليب الجبهة الوطنية الداخلية وتعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم واستكمال مسيرتهم النضالية نحو الهدف الأسمى في سياقنا الاستعماري وهو التخلّص من الاحتلال وتبعاته.

المراجـع

1. حسنين توفيق علي، الأبعاد السياسية لازمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي، في: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.
2. محمد الكردي، الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم علم الاجتماع جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2000، ص3.
3. مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص203.
4. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992
5. للمزيد حول هيمنة المنهج النيوليبرالي على الإدارة العامة والاقتصاد والتعليم في فلسطيني، انظر: رجا الخالدي وصبحي سمور، النيوليبرالية بصفتها تحررًا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، العدد 88، 2011.
6. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ـ المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء ـ المغرب، الطبعة الثانية 2006، ص203.

في طبقيّة النضال الوطني التحرّري
وذكـرى اغتيـال الشـهيد نزار بنـات

د. عصام حجاوي
كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ بريطانيا

في الرابع والعشرين من حزيران الحالي يكون قد مضى عامان على اغتيال الشهيد المغدور نزار بنات على أيدي أجهزة أمن سلطة أوسلو، حيث ما تزال مهزلةُ محاكمة المتهمين المباشرين الأربعة عشر باغتياله مستمرةً، ولا يتوقّع لها أن تنتهي قريبًا أو أن تصل لنتائجَ حاسمة، خاصةً وأن عائلة المغدور وأصدقائه يطالبون بكشف الغطاء عن المتورطين باغتيال نزار، ومن أصدر أمر اغتياله، التي تطال قمة الهرم الأمني والسياسي لسلطة أوسلو لتشمل محمود عباس ورئيس حكومته اشتيه، بالإضافة لرئيس جهاز الأمن الوقائي زياد هب الريح ومدير جهازه في الخليل ماهر أبو الحلاوة.

رأس المـال الفلسـطيني المتصهـين وقضيّة تبييض التمور:

لم يتسنّ لي معرفة الشهيد المغدور شخصيًا، ولكن جمعتنا قضية نضال شعبنا، وإن اختلفت المواقع والاهتمامات، وهكذا وفي سياق تصدي نزار لفساد سلطة أوسلو وإفسادها، فقد تحدّث في حلقة له قبل أشهر من اغتياله عن قضية اعتقالي، وتلفيق تهم الإرهاب لي في بريطانيا في شهر آب 2020؛ بحجة إقامة علاقات مع الجمهوريين الأيرلنديين في شمال أيرلندا المحتل، حيث ما زلت أخضع للكفالة بانتظار المحاكمة.

في تلك الحلقة تحدّث نزار عن السبب الحقيقي لاعتقالي من قبل أجهزة الأمن البريطانيّة، الذي كان إطلاقي لحملة مئويّة إعلان بلفور في الثاني من تشرين الثاني عام 2017، التي طالبت بملاحقة بريطانيا قانونيًا، وإجبارها على تحمّل تبعات جريمتها المستمرة تلك من كل الجوانب كافةً.

وفي سياق حديثه في حينه فضح نزار وبجداره توجهات الملياديرٍ منيب المصري، الذي كان قد رفع قضيةً جزائيةً على بريطانيا على خلفية إصدارها لإعلان بلفور المذكور في محكمة بداية نابلس، مشيرًا لحقائق وارتباطات إمبراطورية منيب المصري الاقتصادية بعجلة الاقتصاد الصهيوني، وتناقض ادّعاءاته الوطنية مع تلك الحقائق، فكيف يستوي ذلك الارتباط العضوي مع ضرورات النضال الوطني وتبعاته؟

وارتباطًا بذلك يغيب عن قصد وسبق إصرار قضية وطنية من الدرجة الأولى تحاول سلطة أوسلو دفنها منذ أن فاحت رائحتها النتنة قبل أكثر من عامين، التي تعرف بقضية تبييض التمور الصهيونية، المتورط بها رجال أعمال ووزراء سلطة أوسلو وأزلامها.

حقائقُ اقتصاديّةٌ تفضح حجم الجريمة والمتورطين بها:

تتلخّص القضيّة باختصارٍ بقيام بعض التجار ومالكي شركات التمور وبشراكة فاضحة مع مسؤولي السلطة ووزرائها بتزوير شهادات منشأة فلسطينية لتمورٍ من إنتاج صهيوني على أنها تمور من إنتاج فلسطيني، وتصديرها على هذا الأساس. فحسب الأرقام والتقديرات الرسمية لوزارة سلطة أوسلو، يقدر إنتاج التمور الفلسطينية ب 12 ألف طن سنويًا من محافظات أريحا والأغوار وطوباس، وهي في أغلبها من نوع المجهول، الذي ينتج فقط داخل فلسطين التاريخية والمغرب فقط، ويتم استهلاك ما يقارب نصف ذلك الإنتاج السنوي محليًا؛ أي أن كمية المتاح للتصدير لا يتجاوز الـ 6 آلاف طن سنويًا تصدر لـ 26 دولة حسب الوزارة نفسها، بينما يتعدى إنتاج الكيان الـ 120 ألف طن من نحو 25 مستوطنة زراعية في الأغوار المغتصبة تدر عليه أكثر من 100 مليون دولار سنويًا.

وفي سياق حملة مقاطعة الكيان، وفرض

الشهيد / نـزار بنـات

العقوبات عليه - حملة ال BDS صدمنا ومنذ سنوات من حجم التمور المعروضة في محلات التسوق في أوروبا والمغلفة على أنّها إنتاج فلسطيني ممهورة بالعلم وبتسميات فلسطينية مقدسه يهتز لها ضمير كل وطني شريف، حيث أفاد أحد المستوردين الذي يقيم في بريطانيا عائدًا من زيارة له لمزارع التمور في الأغوار أنّه قام هذا العام فقط باستيراد ما يربو على 2000 طن من التمور من شركات تصدير فلسطينية ممهورة بشهادة منشأة فلسطينية!!! فمن أين أتت تلك التمور؟ ومن هم المتورطون بهذه الجريمة الوطنية؟ ولماذا تتعامى سلطة أوسلو عن الموضوع وتعيق الإجراءات القانونية في المحاكم منذ أكثر من 3 سنوات؟

لقد قام الائتلاف من أجل النزاهة والمسألة - أمان- بتسليم هيئة مكافحة الفساد ملف - تبييض التمور - منذ سنوات عدّة، ولم تقم الهيئة بتحويل الملف للنيابة العامة إلا بعد تأخير غير مبرر ورغم ذلك ما يزال الملف يقبع في ملفات المحاكم رغم اكتمال كل عناصر الجريمة، ولكن هناك على ما يبدو من يحاول إغلاق الملف نهائيًا، وخاصّةً من قبل متنفذين كبار في وزارتي المالية والزراعة لسلطة أوسلو.

القانون الفلسطيني:

ينصّ القانون الفلسطيني رقم (4) لسنة 2010 على 'الحبس مدّة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة مالية أو إحدى هاتين العقوبتين لكل من تداول منتجات المستوطنات، وكل من شارك أو أسهم في تداولها أو ورد سلعة أو خدمة للمستوطنات" كما 'يمنع القانون أي دائرة حكومية من تسجيل أي وكالة أو علامة

تجارية إذا كان موضوعها يتعلق بمنتجات المستوطنات، ودعوا لشطب تسجيل أي شخص وأي وكالة تجارية إذا تداول منتجات المستوطنات أو استخدم وكالته لتداولها'

وعليه فإن سلطة أوسلو وجهازها القضائي مدانون بأجوبة وإجراءات شافية لأكثر من خمسة آلاف مزارع وعامل فلسطيني في الأغوار يشاهدون يوميًا ومنذ سنوات شاحنات محملة بالتمور تخرج من المستوطنات الصهيونية تجاه شركات فلسطينية للتصدير قبل إعادة تصديرها منتجًا فلسطينيًا تحت سمع وبصر بل ومشاركة وتغطية من أزلام سلطة أوسلو ومرتزقتها.

د م نزار وعود على بدء:

على مدار 7 سنوات من نشاطه المُحرض قبل اغتياله من قبل أجهزة السلطة، أولى نزار اهتمامًا خاصًا بفساد السلطة على كل المستويات مستندًا لحقائق ماديّة كان يصعب على السلطة مواجهتها فكان قرار التخلّص منه بأبشع الطرق لإسكات صوت الناس والحقيقة، وقد أدرك، وخاصّة في الأشهر التي سبقت اغتياله، أن رأسه أصبح مطلوبًا للتصفية من قبل تحالف المستفيدين من بقاء السلطة وأجهزتها الذين يدركون أنّهم ليسوا سوى شخوص بامتيازات تمنحهم إياها سلطات الاحتلال الصهيوني، وليسوا شخوصًا بصلاحيات وطنية تتناسق مع المصالح الوطنية لشعبنا وبرنامجه ومشروعه الوطني في التحرير والعودة وتقرير المصير ونحن - الشعب الفلسطيني - لم ولن نكون استثنائيًا بين الشعوب التي خاضت تجارب معارك التحرير، فكل تلك الشعوب شهدت وعاشت تجارب تحالف بعض رأسماليها مع سلطات الاحتلال خدمة لمصالحها الذاتية التي تتعارض مع المصلحة الوطنية، إلا أنه وفي حالتنا الفلسطينية وبعد أكثر من قرن ونيف من النضال التحرري؛ ما زالت بعض الفئات المجتمعية تستسيغ مقايضة الدم بالدينار؛ لتؤكد مرارًا وتكرارًا أن حرية الشعوب لن ينتزعها سوى من لهم مصلحة حقيقية في النضال والكفاح على اعتبارهم مزارعي النخيل وعماله في الأغوار الصامدين بحقولهم في مواجهة مستوطني الكيان، وليس تجار الدم وشركائهم ممن يزورون شهادات منشأة إنتاجهم... إنّها طبقيّة النضال الوطني؛ فلا نامت أعين أصحاب المال المتصهين ومرتزقتهم.

أحمد سعدات ..
لماذا هذا الاستثناء؟

ثائر أبو عياش
باحثٌ وكاتب/ فلسطين

يُعدّ النظامُ الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمثابة العقد التنظيمي الذي ينظّم العلاقة بين أعضاء الحزب، ويرسم ملامحها وأشكالها، وأيضًا بين الحزب والجماهير الشعبيّة، بالإضافة إلى أنّ النظام الداخلي هو بمثابة «نصوص» ليست جامدة، بل تحمل في طيّاتها المرونة باعتبارها لوائح داخليّة، والقدرة على مواكبة التطوّرات على الأصعدة كافة، وخاصّةً أنّ هذه النصوص تقوم بترتيب الهيكليّة الداخليّة للحزب بما يتناسب مع ضرورة متطلّبات القضيّة الفلسطينيّة وما يخدم أهدافها.

الجَبهَة الشَعبية لتحرِيرَ فلسطين
Popular Front for the Liberation of Palestine

النظام الداخلي

المؤتمر الوطني الثامن
آيار 2022

تؤكّد نصوص النظام الداخلي للجبهة الشعبية أنّ المدة القصوى لإشغال عضويّة موقع «الأمين العام» يجب ألا تتجاوز دورتين متتاليتين (عشر سنوات)، وهذا ما أثار بعض النقاش حول تجديد عضوية موقع الأمين العام مرّةً أخرى للأسير «أحمد سعدات»، حيث تجديد العضوية بحسب النظام الداخلي يعدّ عدم احترام للّوائح الداخليّة، كما وصفها البعض، وأنّ هذا التجديد يُعبّر عن عدم التجديد في ديناميكيّة الحزب التنظيميّة، وخصوصًا أنّ الجبهة الشعبيّة تؤمنُ بضرورة ضخّ دماء شبابيّة داخل هيئاتها القياديّة، حيثُ عبّرت الجبهة عن ضرورة وجود فئة الشباب مع خبرة القدماء من أجل صوابيه القرار الحزبي، بل إنّ هذا التجديد لا يتناسب مع ما كان يدعو له الأمين السابق الشهيد «أبو علي مصطفى» الذي قال: «من لا يتجدّد حتمًا يتبدّد».

هنا يُطرح السؤال التالي: «هل احترام القانون الذي تم صياغته لخدمة القضية الفلسطينية يتطلب أن يُترك أحمد سعدات دون احترام تاريخه ونضاله في ظل - إذا جاز التعبير - التقصير معه؟ وللإجابة عن هذا السؤال في مقابلة سابقة له عبر نائب الأمين العام للجبهة الشعبية «جميل مزهر» بالقول(1): «إنّ رمزية أحمد سعدات تتطلب الوفاء لتاريخ هذا الرجل، حيث يعدّ أحمد سعدات أيقونةً للمقاوم، ولن تسمح الجبهة أن يقوم الاحتلال بالاستفراد بأمينها العام، وتجديد العضوية لسعدات هي بمثابة الوفاء له، وأكثر، هي رسالةٌ أخلاقيّةٌ لنضالات هذا الرجل».

على النقيض ممّا قاله «جميل مزهر» يقول «أحمد سعدات»(2) بعد تجديد الأمانّة العامة، التي جاءت نتيجةً لعقد المؤتمر الثامن(3): « كنت أفضّل إعفائي من هذه المهمّة لسببين؛ الأوّل احترامي لنصوص النظام الداخلي للجبهة الذي لا

يجيز بأن يشغل أي رفيق موقع الأمين العام أكثر من دورتين، والثاني أنّ الخيار الأفضل والأكثر عمليّة هو إسناد هذه المهمة لرفيقٍ حر وعلى رأس العمل المباشر».

على الرغم من رؤية «أحمد سعدات»، أو ما عبّر عنه باحترام النظام الداخلي، إلا أنّه قرّر تحمّل مسؤوليته أمينًا عامًا، وعلى الرغم من أن من يتحمل العبء الأكبر في قيادة الجبهة الشعبية هو نائبه «جميل مزهر»، وعليه يمكن القول إنّ موقف الجبهة من تجديد عضوية الأمين العام للأسير «أحمد سعدات» هو بمثابة الثقة بتاريخ رجل أفنى حياته ثمنًا لقرار وجوده بالمقاومةً، بالإضافة إلى وجود رسالة سياسيّة بالحفاظ على أحمد سعدات على رأس هرم الجبهة الشعبيّة مفادُها ألا يترك «سعدات» دون الحفاظ على تاريخه السياسي، وأكثر مواقفة السياسيّة، وهذا ما يؤدّي دورًا في الحفاظ على تاريخ الجبهة الشعبيّة بالدرجة الأولى.

إنّ التمسّك بأحمد سعدات هو بمثابة التمسّك بمن قام بترجمة شعار «الرأس بالرأس (4)» حيث تركت هذه الكلمات بصمةً واضحةً ونوعيّةً في تاريخ الصراع مع الاحتلال، بالإضافة إلى أن «الكاريزما» التي يتمتع فيها «أحمد سعدات» تتطلب الحفاظ على وجود هذا الرجل على رأس قرار الجبهة الشعبيّة، ويضاف إلى ذلك تأكيد الجبهة الشعبية على أن واقع الصراع مع الاحتلال يتطلّب أحيانًا أن يكون الحفاظ على قرار المقاومة أهم من الحفاظ على ديمقراطية اللوائح الداخلية.

تُعدّ شخصية «أحمد سعدات» شخصية فريدة، ونادرة؛ لأنّه يمثّل «محامي دفاع عن الشعب الفلسطيني (5)»، حيث رفض الوقوف للمحكمة العسكرية والاعتراف بشرعيتها (6)، وعاش هذا الرجل بشكل زهيد عن ترف الحياة، ولم يتنازل يومًا للمظاهر التي تعبّر عن التبعيّة للنظام الرأسمالي، ولم يُغيّر منصب «الأمين العام» شيئًا في شخصيته، حيث مارس نضاله جنديًا مقاتلًا دون استخدام هذا المنصب لطموحات فرديّة، ولم يتنحَ يومًا أيضًا عن ممارسةً دوره في المقاومة؛ لأنّه لم يكن قصير النفس رغم حجم الضغوطات الواقعة عليه.

يقول الفيلسوف نيتشه (7): «الشاي نافع في الصباح فقط، ومن الأفضل تناوله بكميات قليلة وأن يكون ثقيلًا، إن الشاي يصبح مضرًا ومجلبًا للكدر طوال اليوم إذا ما كان خفيفًا أكثر من اللازم»، وهذا ما كان يفعله «أحمد سعدات» الرجل المغرمُ بالشاي، وفي هذا الصدد يقول الأسير «حسن سلامة»(8) في رسالة كتبها عن «أحمد سعدات»: «كنت كل يوم أنتظر برّاد الشاي الذي يصنعه أبو غسان، ويأخذ منه كاسًا ويترك الباقي حتى أستمتع بشربه»، وتحدثنا مثل هذه القصص عن الأشياء البسيطة التي يُحبّها «أحمد سعدات».

مثل القادة الذين يؤمنون بتحقيق العدالة لشعوبهم يترك «أحمد سعدات» بصمة تؤدي دورًا مهمًا في تغيير شخصية كلّ من يعيش معه، وهنا يمكنني القول إنني التقيت «أبو غسان» في «سجن الرملة» أو ما يطلق عليه الأسرى «معبار الرملة» عام 2010، وعند محاولتي مساعدته في ترتيب فراشه، رفض ذلك بشكل صريح وقال: «أنا أمتلك اليدين والقدمين وأستطيع ترتيب فراشي»، واستمر النقاش معه وكان يتمحور حول مرحلة التحقيق، وهنا قال لي كلمات حفرت عميقًا بداخلي حيث قال: «عندما يطرق الاحتلال باب البيت عليك، أدرك أنّك منذ هذه اللحظة في مرحلة تحقيق حتى يتم الإفراج عنك، وخلال هذه المرحلة عليك عدم التحدّث عن نشاطك المقاوم حتى لو من طرح السؤال هو أحمد سعدات نفسه».

---

1. مقابلة مع نائب الأمين العام للجبهة الشعبية «جميل مزهر»، 4 يوليو 2022. الميادين: بإيجاز، https://www.youtube.com/watch?v=WsCutKPJ548.

2. مقابلة مع الأمين العام «أحمد سعدات»، 30 أبريل 2023، حوار شامل مع صحيفة الخبر، بوابة الهدف الإخبارية، https://hadfnews.ps/post/117757/

3. في 25 أيّار/ مايو 2022، عقدت «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين» مؤتمرها الوطني الثامن» بعد انقطاع دام تسع سنوات من موعد آخر مؤتمر لهما.

4. وعد «أحمد سعدات» الشهير والذي قال فيه بعد اغتيال الشهيد «أبو علي مصطفى:» لن نستحق احترام الشهداء، ولن نستحق احترام شعبنا؛ شهدائه من قادته أطفاله وشيوخه ونسائه، إذا لم يكن شعارنا: العين بالعين والسن بالسن والرأس بالرأس. فعهداً لك يا رفيقنا أبو علي، عهداً لك يا معلمنا، عهدًا لك يا رمزنا، عهدًا لك يا عنوان عزتنا، ألا يكون شعارنا أقلّ من الرأس بالرأس؛ هذا لكم يا كتائب الشهيد أبو علي مصطفى».

5. متراس، 10 ديسمبر 2022. أحمد سعدات: سيرة «الرأس بالرأس».

6. 12عامًا على محاكمة القائد أحمد سعدات، 25 ديسمبر 2020. مجلة الهدف، النص الكامل للكلمة التي قالها الأسير «أحمد سعدات» داخل المحكمة.

7. فريدريش فيلهيلم نيتشه: فيلسوف ألماني، ناقد ثقافي، شاعر وملحن ولغوي وباحث في اللاتينية واليونانية، كان لعمله تأثير عميق على الفلسفة الغربية وتاريخ الفكر الحديث.

8. حسن سلامة: أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية، من سكان خان يونس جنوب قطاع غزة، اعتقل في الخليل عام 1996، وحكم عليه بالسجن 84 مؤبدًا وثلاثين عامًا (1175 عامًا).

الصراع الديموغرافي:
يهود أكثر.. فلسطينيون أقل

إلهام الحكيم
كاتبة فلسطينية/ تركيا

خمس وسبعون سنةً خلت على هيمنة الصهاينة على أجزاءٍ من فلسطين، كما مضت ست وخمسون سنةً على احتلال بقيّتها لتصبح أرضها التاريخيّة فريسةً للسيطرة الصهيونيّة بكل أشكالها البغيضة المتمثّلة بـ «القتل والتدمير والتهجير والتشريد والأسر والمصادرة والاستيطان والتفرقة العنصريّة والإحلال»؛ بهدف الوصول لمبتغاه بإفراغ الأرض الفلسطينية من أصحابها الشرعيين واستبدالهم باليهود المتطرفين والمهاجرين الغربيين من مختلف أنحاء العالم خدمةً للأجندة الصهيونيّة المتمثّلة بإحداث خللٍ ديمغرافي، وقلب المعادلة السكانيّة التي كانت لصالح الفلسطينيين رغم النكبة والنكسة وارتفاع وتيرة التهجير.

فتح الاحتلال باب الهجرة اليهوديّة نحو الأراضي المحتلّة وشجّعهم على الإقامة في المستوطنات التي أقيمت حول المناطق الفلسطينيّة، وأحاطت بها إحاطة السوار بالمعصم للتضييق على الفلسطينيين ودفعهم نحو الهجرة الطوعية، كما أقام جدار الفصل العنصري الذي رافقه المزيد من مصادرة الأراضي وحرق الأشجار، وهدم المنازل وطرد أصحابها، والاستيلاء عليها بحجة أنها أراضي دولة أو منطقة أمنيّة رغم هذا لم يستسلم الفلسطينيون وتابعوا معركة الدفاع عن حقوقهم ووجودهم فوق أرضهم وممتلكاتهم، خاصة بعد إيصال الحقيقة للعالم و دحض الرواية الصهيونية بأن «فلسطين أرض بلا شعب» ومن ثَمّ تنامي عدد المنظمات والهيئات الدولية الإنسانية والحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني المتضامنة مع القضية الفلسطينية، لكن ذلك لم يمنع الاحتلال من الاستمرار بممارسة سياساته الإجراميّة، خاصّةً في ظلّ الصمت الرسمي الدولي، والدعم الغربي له بذريعة الخوف من تهمة «العداء للسامية»، ومن ثَمّ النجاة من العقاب.

سياسة صهيونية عنصرية ضد الفلسطينيين:

كان لتزايد عدد السكان في قطاع غزة من 90 ألف مواطن عام 1948 إلى ما يزيد على المليونين حاليًا على مساحة ضيّقة أثرٌ كبيرٌ على المجتمع، فصارت غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم؛ ما شكّل عبئًا اقتصاديًا ضاعفه فرض الاحتلال «الحصار الشامل» عليه منذ 17 سنة؛ بهدف المزيد من التضييق على سكانه اقتصاديًا ومعيشيًا، وترافق ذلك مع الاعتداءات الصهيونيّة المتكرّرة عليه؛ ما أدى لتدمير البنية التحتية وارتفاع نسبة البطالة، خاصّةً بين الخرّيجين الجامعيين، ثم العزوف عن الزواج بين الشباب الذين يشكّلون نسبةً عاليةً في المجتمع الغزّي الفتيّ، واقع دفع بعضهم نحو الهجرة التي تؤدي مع الوقت إلى تراجع عددهم وإفراغ القطاع منهم، وقد بلغت نسبة الهجرة 10٪ من السكان منذ بداية الحصار حتى النصف الأول من 2022 وهذا مؤشّرٌ خطير.

يمثّل الفلسطينيون في الأراضي المحتلّة 20٪ من العدد الإجمالي للسكان، فقد بلغ عددهم مؤخّرًا «مليون و800ألف نسمة» ومع هذا لم يسمح الاحتلال بتوسيع الرقعة السكنية مترًا واحدًا عما كانت عليه عام 1948عندما كانوا لا يتجاوزون150 ألف، كثافة سكانية تولدت إثرها عوامل اقتصادية ومعيشية وصحية صعبة أدت لتراجع الإقبال على الزواج لعدم توفر المكان المناسب.. إضافةً لتزايد الوفيات بين الأطفال الرضّع بسبب غياب الرعاية الصحية، كما حرص المحتل على اتّباع سياسة الإفقار الممنهج من خلال توسيع الفجوة التعليمية بين الجنسين من جهة، وبين اليهود والعرب من جهة أخرى، واستكمالًا لتلك السياسة العنصرية زرع بذور الفتنة في صفوف الفلسطينيين وأسهم بنشر العنف والجريمة المنظّمة

بينهم فتفاقمت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، لقد وصل عدد ضحايا القتل منذ بداية العام الجاري إلى «100 شخص» ولم تتدخل الشرطة لاعتقال المجرمين رغم معرفتها بهم كونها هي التي شجعتهم.

أما في الضفة الغربية فقد تابع الاحتلال المصادرة وطرد السكان، والتوسع الاستيطاني وتشجيع المهاجرين المتدينين على الإقامة فيها تحديدًا في القدس للهيمنة على مقدساتها الإسلامية والمسيحية ثم فرض التقسيم الزماني والمكاني وصولًا للسيطرة الكاملة عليها.. وتثبيتًا لذلك عقدت حكومة نتنياهو اجتماعًا في النفق تحت حائط البراق وصادقت على إضافة 17 مليون دولار لميزانية حفر الأنفاق تحت الحائط والبلدة القديمة.. كما تم التصديق لاحقًا على إقامة مئات الوحدات السكنية.. هذه الإجراءات ترسّخ خطة نتنياهو الذي يعدّ «أن معركة توحيد القدس ما تزال مستمرّة»، ما يحتّم استمرار حكومته الحالية بتركيبتها المتطرفة، وقد تفاقمت تلك السياسة الصهيونية مؤخّرًا مع وصول المستوطنين المتدينين إلى الكنيست ثمّ الحكومة، ومن ثَمّ رسم سياسة الكيان بما يتناسب مع تطلّعاتهم المتطرّفة، فأضافت لكلّ ما سبق سياسةً جديدةً تمثّلت بتحويل الصراع في القدس من صراع بين «احتلال و محتل» إلى حرب «ديمغرافيّة — دينية» والمضي تجاهَ زيادة الأنفاق وتوسيع المستوطنات وصولًا لـزيادة عدد اليهود عن الفلسطينيين في كلّ المناطق - خوفًا من ترجيح الكفّة السكانية لصالح الفلسطينيين - ثم المضي نحو «تحرير القدس الصهيونية وتوحيدها»، خاصةً بعد سيطرة الاحتلال على 87٪ من مساحة القدس رغم الرفض الأمريكي الظاهري لتلك الخطة الصهيونيّة التي تؤدي لوأد حل الدولتين بعاصمتين «قدس شرقية وأخرى غربيّة» حسب التصريحات الأمريكيّة.

خشية صهيونيّة من تزايد الولادات الفلسطينيّة:

يعدّ المتطرفون أن «القنبلة الديمغرافيّة الفلسطينيّة» أكثر خطرًا على كيانهم من المواجهة والعمليات والصواريخ، وقد قال بن غوريون: «يجب رفع الخصوبة اليهوديّة حتى لا نصبح أقليّة» وأكّدت عليه جولدا مائير أيضًا لأنّ التزايد المضطرد والمدروس للفلسطينيين بين العامين «1980 و 2020» بسبب ارتفاع نسبة الزواج وزيادة الخصوبة والولادات خدمة للقضية، قابله تناقص عدد اليهود نتيجة تحديد النسل، إلى جانب تراجع عدد القادمين بالتوازي مع ارتفاع الهجرة المعاكسة خارج فلسطين المحتلّة يمكن أن يؤدي لاحقًا لسيطرتهم على المؤسّسات والهيئات الحكوميّة المختلفة، وتشكيل مصدر قوة يضاعف الضغوطات الحزبية والشعبية والدولية ويعطيهم الحق بالتصويت ورسم «سياسة الدولة» ومن ثَمّ اضطرار الاحتلال للاتفاق مع الأغلبية الفلسطينية والقبول «بحل الدولتين».. هذا الواقع دفع المتدينين المتطرفين لدق ناقوس الخطر خوفًا من تلاشي دولتهم المزعومة ففرضوا على النساء اليهوديات المتدينات تنشيط أرحامهن وزيادة الولادات، هذه السياسة رجحت الميزان الديمغرافي لصالحهن بعد أن كان سابقًا بشكلٍ معاكس، حيث كانت التوقّعات أن يتجاوز عدد الفلسطينيين عام 2050 نسبة الـ 50٪ من عدد السكان والتفوق على نسبة اليهود، لكن التزام المرأة الفلسطينية بالتوجه القائل بضرورة خفض معدلات الولادة؛ بهدف رفع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة الفلسطينية أخلّ بكفّة الميزان.. بداية حصل التقارب بالولادات بين الطرفين فتغير الخط البياني جزئيًا ثم انعكس الاتجاه لصالح اليهود مع اتباع المتطرفين السياسة الداعية لتنشيط الأرحام اليهودية مع تحفيزهن بالمكاسب المادية والعينية لكل ولادة.. باتت التوقعات تؤشر لوصول نسبة اليهود عام 2025 إلى 79٪ من نسبة السكان في الكيان المحتل بما فيه القدس، بسبب زيادة عدد الولادات في صفوف المتدينين وارتفاع متوسط الولادة إلى 8 ولادات للسيدة اليهودية مقابل تناقص العدد إلى النصف عند المرأة الفلسطينية، وذلك حسب تقرير أعدّه فريق من الباحثين الأمريكيين والإسرائيليين حول مستقبل الميزان الديمغرافي بين العرب واليهود المقيمين في فلسطين المحتلة.

مؤشرات صادمة:

يتوقع الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن يبلغ عدد سكان «الكيان» عام 2030 نحو 11،1 مليون مواطن ثلثيهم من اليهود.. وفي عام 2040 نحو 13،2 مليون، وفي الذكرى المئوية للنكبة 2048 سيبلغ العدد 15،2 مليون نسمة، ثم 16 مليون عام 2065 مع المحافظة على نسبة اليهود بما لا يقل عن 80٪ رغم التخوّف الصهيوني من زوال «إسرائيل» - قبل ذلك - حسب مقالة إيهود باراك في صحيفة يديعوت أحرونوت يوم 4 أيار 2022 - تلك الأرقام تعني أن عدد الفلسطينيين لن يتجاوز 3،2 مليون وثبات نسبتهم على 20٪ كما هو مخطط صهيونيًا.

الخلاصـــة:

إنّ الإحصاءات والمؤشرات السابقة تدعونا لحث القيادات الفلسطينية على التمعّن فيها ورسم سياسة المواجهة الديمغرافية بما يترافق مع أشكال النضال الوطني كافةً ضد الاحتلال الصهيوني، وهذا يتطلب الوقوف بحزم أمام الانقسام وتداعياته على القضية الفلسطينية، وليعلم الجميع أن الزمن لن يتوقف بانتظار صحوة الأخوة الأعداء. كما أن التاريخ لن يرحم كل من أسهم ويسهم بضياع القضية أو فرّط بحقٍ من حقوق شعبنا الفلسطيني وعلى رأسها حق بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس بشقّيها، خاصة وأن شعبنا متمسك بمقولة «باقون ما بقي الزعتر والزيتون».

المصادر:

- الجزيرة نت، نشرة أفق، صحيفة الاستقلال، فضائية العربي.

مديرُ المركز الوطني للدراسات في لبنان عدنان برجي «للهدف»:

الصهيونيّةُ والاستعمارُ مشروعٌ واحد، ومجابهته تكون بوحدة نضال كلّ المقاومين العرب والفلسطينيّين

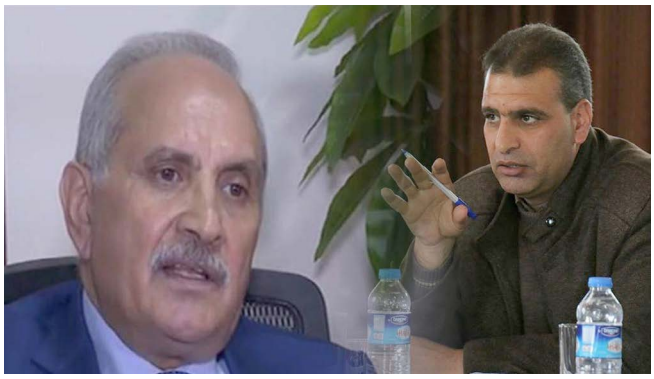

مقابلة مع عدنان برجي (مدير المركز الوطني للدراسات في لبنان)
أجرى المقابلة د. وسـام الفقعاوي

*** ونحن نعيشُ رهن الذكرى السادسة والخمسين لهزيمة حزيران:**

ماذا يعني لك المشروع القومي العربي الذي عمل على تجسيده جمال عبد الناصر؟ وهل بالفعل تُرجم هذا المشروع بشكل عملي سياسيًا وميدانيًا بالمعنى القومي والعربي؟ وماذا تبقّى من إرثه (المشروع وعبد الناصر معًا) اليوم؟

** إنّها الذكرى 56 لنكسة/ هزيمة حزيران والذكرى الخمسين لانتصار تشرين المجيد.

«إنّ قصة 5 يونيو سنة 1967، ليست قصة أيام ستة اندفع فيها القتال، ثم ساد وقف إطلاق النار بعده، إنّما القصة قبل ذلك بكثيرٍ وبعده بكثير؛ لأنّ وقائع التاريخ الكبرى لا تهبط على الموقع مثل قوّات المظلّات». هذا كلام لمحمد حسنين هيكل في مقدمة كتابه الانفجار، وهو ينصح أن تقع عيون المهتمين بمسيرة «السلام على بعض صفحاته، لعلّهم يرون شعاع ضوءٍ يكشف ويبيّن».

وفي تقديري أنّ انتصار تشرين أزال آثار هزيمة حزيران، والدليل أنّه منذ ذلك الانتصار المجيد بدأت مسيرة التراجع في الكيان الغاصب، وأكبر دليلٍ هو ما نشهده اليوم من تنامي روح المقاومة في داخل فلسطين وعلى امتداد الأمّة، على الرغم من تطبيع أكثر من نظام عربيّ رسميّ مع هذا الكيان.

إنّ معركة الـ 67 كانت معركةً في حرب. وفي الحروب هناك معاركُ خاسرةٌ ومعاركُ رابحة. المهمّ ألا تُهزم الإرادة إذا انهزم السلاح، وهذا ما جرى تمامًا بعد النكسة/الهزيمة وجرى عكسه بعد انتصار تشرين، فقد انتصر السلاح في تشرين، وانهزمت إرادة النظام الرسمي باتفاقيات كامب ديفيد الاستسلاميّة.

لقد تحمّل عبد الناصر المسؤوليّة بشجاعةٍ نادرةٍ وتنحّى عن المسؤوليّة، لكنّ جماهير الأمة في 9 و10 حزيران أعادته إلى موقعه؛ لأنّها أدركت بفطرتها أنّ المطلوب هزيمة الأمة، وليس هزيمة القائد فقط أو الاكتفاء باحتلالِ أراضٍ عربيّةٍ شاسعة، أو حتى الاكتفاء بخروج مصر من دائرة الصراع. وهذا ما أدركه عبد الناصر فكان بيان 30 مارس بمثابة استراتيجية للتحرير، وكانت حرب الاستنزاف المقدّمة الطبيعيّة لانتصار تشرين وللإعلان أمام العالم أن الإرادة الشعبيّة العربيّة لم تُهزم.

ماذا يعني لي المشروع القومي العربي؟ ببساطةٍ يعني السبيل لتخليص الأمّة من التجزئة والتخلّف وهما الهدفان الذي وضعهما الاستعمار قبل وجود الصهيونيّة، ثم تعاون الاستعمار والصهيونيّة على تجسيدهما بإحلال جسم غريبٍ في فلسطين يفصل مشرق الأمّة عن مغربها ويؤبّد تخلفها؛ لنهب واردها وثرواتها البشرية والمادية.

إنّ المشروع القومي العربي، لم يبدأ مع جمال عبد الناصر، ولن ينتهي برحيله. فالعروبة والإسلام وهما ركنا المشروع فكريًا، كانا قبل ثورة يوليو، وستبقيان بعد الانقلاب على الثورة. كذلك مناهضة المستعمرين والغزاة هي في صلب التكوين الفكري الجهادي عند

أحرار العرب والعالم. كما أن السعي إلى التطوير والتقدّم وامتلاك أسباب القوّة هي من الأمور الفطريّة عند البشر، وهذا ما يسعى إليه المشروع القومي العربي. فهو مشروعٌ تحرّري وليس مشروعًا للعدوان على الآخرين.

إنّ الأمة العربيّة بما تملك من موقع استراتيجي، ومن موارد بشريّة وماديّة ومن ثروات كانت دائمًا وستبقى إلى أبد الدهر محط أطماع القوى الاستعمارية، لذلك فإما أن تتوحد لتقوى وتجابه، وإما أن تتفكك لتكون عرضةً لمزيدٍ من الأطماع الاستعمارية.

بعد رحيل القائد جمال عبد الناصر جُرّبت مشاريع مغايرة للمشروع القومي العربي، فهل استطاع أي منها الصمود أمام تهديد أو ترغيب القوى الاستعمارية؟

في المشروع القومي لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ولا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف. فهل استطاعت المفاوضات ومسارات التطبيع وتوقيع الاتفاقيات مع العدو تحرير شبرٍ واحد، أو مجرد وضع حد للاستيطان؟

تجربة لبنان بتحرير أرضه دون قيد أو شرط كانت نتيجة نضال المقاومة وتضحياتها التي أثبتت صحة المشروع القومي العربي وسلامته.

هل طبق المشروع ميدانيًا وعمليًا؟ الجواب قطعًا لا. فحتى في وجود قائد المشروع كان العدوان الثلاثي ومحاربة الوحدة بن سوريا ومصر وإسقاطها، وكان مشروع ايزنهاور وحلف بغداد والحلف الإسلامي، وتقسيم اليمن والتحالف الصهيوني مع قوى التطرف والانعزال. بمعنى أنهم لم يتركوا للرجل فرصة التقاط أنفاسه، ومع ذلك كان سدًا أمام الهجمة التي نشهدها حاليًا، من بعث لقوى التطرّف والانفصال، التي للأسف تحقق نجاحات في أكثر من موقع. لكن على الرغم من كل ذلك تحررت بلدان عربية من نير الاستعمار وبلدان إفريقية، كما ارتفعت راية عدم الانحياز وكسر احتكار السلاح، ونهضت الصناعة بمصر وكذلك الزراعة، ونهض التعليم، وكانت معدلات التنمية تزيد على 5٪ دائمًا. وعلى الرغم من هزيمة حزيران وحرب الاستنزاف والإعداد لحرب تشرين، فإنّ مصر لم تكن مديونة، وكانت العدالة الاجتماعيّة بمستوى جيّد وحالة المواطن المصري الاجتماعيّة أفضل من حالته الآن.

*** ما تزال القضيّة الفلسطينيّة بكونها أساسًا القضيّة العربيّة الأكثر تأثّرًا بنتائج الهزيمة، فهل بحكم المقاومات الصاعدة نستطيع القول: إنّه بالفعل بدأت ملامح التغيير في طبيعة الصراع لصالح القضيّة الفلسطينيّة؟ أم إنّنا اليوم نحيا هزيمةً جديدةً تتمثّل في أمورٍ عدّة، أهمها التطبيع مع الاحتلال الصهيوني؟ وهل نحن مقبلون على مرحلةٍ جديدةٍ في الصراع العربي الصهيوني؟ وإن كان كذلكَ فما شكلُ هذا الصراع ومستواه؟**

** لا أوافق على الرأي القائل: إنّ القضية الفلسطينية هي الأكثر تأثّرًا بنتائج هزيمة حزيران؛ لأنّ بعد الهزيمة تلك قويت شوكة المقاومة، وكانت معركة الكرامة عنوان صمود وتحدّ وكانت مواجهات الفدائيين عنوان رفض للهزيمة، وأنّ الإرادة لم تهزم. ثمّ إن انتصار حرب تشرين أوصل المقاومة إلى منبر الأمم المتحدة، وإلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثّلًا شرعيًا ووحيدًا لفلسطين.

ما أثّر سلبًا في القضيّة الفلسطينيّة هو مسار اتفاقيات أوسلو وما تلاها من انقساماتٍ فلسطينيّة - فلسطينيّة، فهناك أنظمةٌ طبعت مع العدو بحجة أن قيادة منظمة التحرير وقّعت اتفاقيات «سلام» مع العدو، فلِمَ نكون ملكيّين أكثر من الملك؟

ما يبشّر بالخير أنّ الشباب المقاوم في فلسطين تجاوز كل تلك الاتفاقيات، وها هو يقدم نموذجًا رائعًا في المقاومة الباسلة، سواء من ضمن غزة التي صمدت في وجه الحصار الإسرائيلي مدة عقدين من الزمن، أو من ضمن أراضي الـ 48 والضفة الغربية التي ينتفض شبابها ويقدّمون الدماء الذكية رخيصةً في سبيل فلسطين، كذلك الرفض الشعبي العارم للتطبيع مع العدو. إنّ التطبيع إنّما يتم بين أنظمةٍ عربيّةٍ وحكومة الكيان الغاصب، لكنّه ليس تطبيعًا مع الشعب ومصيره الفشل المحتوم.

نعم نحن مقبلون على مرحلةٍ جديدةٍ في الصراع العربي الصهيوني، عنوانها هزيمة العدو الصهيوني وانتصار إرادة الإنسان الفلسطيني والعربي. لقد انعكست الآية ولم يعد الجيش الصهيوني جيشًا لا يقهر، فها هم جنوده يخافون الخدمة العسكريّة، وعند كل مواجهةٍ يتأكّد العالم من انتصار المقاومة على الرغم من الفارق الهائل في قوى التسليح ونوعيّته.

إنّ العالم يشهد تغييرات جذريّةً وهائلة؛ وفي تقديري: إنّ أكبر حليف للصهاينة، أي الأميركيين، في حالة تراجع استراتيجي واضح، وإذا كان حلم التوسّع الصهيوني قد تراجع الآن، فإنّ تقهقر الصهيونيّة هو عنوان المرحلة المقبلة.

إنّ اتجاهات الصراع العالمي هي لصالح الفلسطينيين والعرب، على الرغم من اتفاقيات التطبيع وحالة الضياع العربي الرسمي، والمؤشرات على ذلك كثيرة وعديدة. إن توقيع الاتفاق الإيراني السعودي في بكين مؤشّرٌ ذو دلالات كبيرة جدًّا؛ فالصراع على الشرق الأوسط هو صراع على الغلبة في العالم، ومن يخرج من المنطقة يخرج من الصراع العالمي.

*** في ظل الأزمة الراهنة في الكيان الصهيوني، كيف يمكن استثمار هذه الأزمة لصالح القضيّة العربيّة الفلسطينيّة والصراع ببعده الأشمل قوميًا؟**

** يعاني الكيان الصهيوني أزمةً حادة، فهو عليه أن يؤدي دور الشرطي المؤدِّب للعرب من خلال ترسانته التسليحيّة الهائلة، ومن خلال اختراقاته الأمنية الخطيرة التي تظهر في مواقع النزاعات العربيّة — العربيّة، أو في البلدان التي تشهد اقتتالًا داخليًا. لكن صمود المقاومة ونجاحها في امتلاك أسلحة تستطيع نقل المعركة إلى قلب الكيان الصهيوني؛ أفقد العدو الكثير من ميزاته التي استخدمها لنقل المهاجرين إليه. إنّ المنتقل من الجيل الجديد إلى الكيان لا يهمّه كثيرًا البعد الأيديولوجي للصهيونيّة، بل إنّه يرى في الكيان جنّة نعيم وأمان له. لكن حين تنطلق المقاومة من الداخل كما نشهد هذه الأيام، فإنّ الشعور بالأمن يتلاشى، وكذلك حين يتأكد من إمكانية وصول الصواريخ إلى مضجعه، فلن يكون مستعدًا للتضحية بحياته. لذلك تشير المؤشّرات إلى تنامي الهجرة المعاكسة، كما تشير إلى الهروب من الخدمة العسكريّة. ناهيك عن الصراع المتزايد بين أجنحة الحكام والأحزاب الحاكمة، التي تترجم بالانتخابات المتكرّرة وبالانقسامات العمودية داخل الكيان.

الاستثمار الحقيقي في الأزمة الصهيونيّة، هو بمزيدٍ من المقاومة للاحتلال، وبإنهاء الانقسام الفلسطيني، والخروج على اتفاقيات أوسلو، ووادي عربة، وكامب دافيد، ومختلف اتفاقيات التطبيع. كذلك لا بدّ من اعتماد سياسة عربيّة لإنهاء الصراعات العربيّة - العربيّة ومنع التدخّلات الخارجيّة فيها، فكلّ قضيّة عربيّة يجب أن تحلّ ضمن الإطار العربي، كما كان يحصل زمن جمال عبد الناصر. أيضًا لا بدّ من وضع سياسة تقارب مع الدول الإقليميّة المحيطة، وقد لمسنا مدى الارتياح العربي في إعلان الاتفاق السعودي الإيراني. إنّ عدو الأمة هو الكيان الغاصب وليس أي بلد إقليمي مجاور. أيضًا لا بدّ من الوقوف صفًا واحدًا في مواجهة التطرّف والتعصّب المذهبي والطائفي الذي تغذّيه مؤسّسات عالميّة تحت ذرائع مختلفة، وهي تنفذ في الحقيقة المخططات الاستعمارية الدائمة لتفتيت المجتمع العربي. أيضًا لا بدّ من استثمار وسائل التواصل الاجتماعي لفضح الممارسات العنصرية للكيان الغاصب، سيّما أنّ هناك تحولات في الرأي العام العالمي لصالح القضيّة الفلسطينية، وهناك القوى الصاعدة عالميًا، كالصين، مثلًا، وهي لا ترى في الكيان الصهيوني ما يراه الأميركي والغرب.

*** يحاول الكيان الصهيوني الترويج بقوميّة دولته المزعومة من خلال ربطه القوميّة بالدين: هل بالفعل استطاع تظهير هذه الرواية، وكيف يمكن الردّ عليها؟**

** الترويج لقوميّة الكيان الغاصب إنّما يهدفُ إلى تحقيق غايات عدّة، أوّلها: محاولة إظهار اليهوديّة والصهيونية حالةً واحدةً لقطع الطريق على اليهود المتحرّرين من الصهيونيّة، وثانيها: زرع العصبيّة الدينيّة في نفوس «الإسرائيليين»، وثالثها: محاولة اقتلاع سكان فلسطين العرب من مسيحيين ومسلمين، وضرب المقدّسات الدينيّة المسيحيّة والإسلاميّة، وفي مقدّمتها المسجد الأقصى.

ومن أجل تحقيق غاياته، فإنه يقوم بتشريعات قانونيّة في الداخل، ويقوم بتغذية العصبيات الطائفيّة والمذهبيّة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو يمتلك مخطّطًا تقسيميًّا للدول العربيّة أعلنه الصحافي «الإسرائيلي» أوديد بينون منذ عام 1982، وهو يلتقي مع مخطّط برنارد لويس التقسيمي، وكثيرًا مما شهدته المنطقةُ من أحداث، وما تشهده، إنما يحدث لتحقيق الانقسام الطائفي والمذهبي والعرقي في الدول العربية، والقضاء على فكرة الوحدة ضمن التنوّع.

لم يستطع العدو تحقيق إنجازاته الطموحة في قوميّة الدولة — الكيان لكنّه مستمرّ بالعمل من أجل ذلك، وما محاولات تهويد القدس المتواصلة سوى دليل على ذلك.

الردّ يكون أوّلًا بعدم الوقوع في فخّ العصبيّات المذهبيّة والطائفيّة والإثنيّة والعرقيّة، وبمواجهة التقسيم في أي دولة عربيّة يسعى الأميركي والصهيوني إلى تحقيقه من خلال تغذية النزاعات والتطرّف وإشعال نار الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وآخرها ما يجري في السودان، ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله لتحرير أرضه، وعلى الأخصّ دعم المقدسيّين وأبناء الأرض المحتلّة في انتفاضتهم المتواصلة والمباركة.

*** ما بعد الانتفاضات العربيّة وما خلفته من نتائج وصول حروب وانقسامات داخلية وانغلاق قطري وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تراجعت مفاهيم القومية والوحدة العربية ... هل يصح القول: إن مشروع القوميّة لم يتمكن من ترسيخ هويته التاريخية باعتبار الشعوب العربية شعبًا واحدًا وجودًا ومصيرًا؟ وهل صح ذلك في ضوء التجربة الطويلة والغنية؟ كيف يمكن ترسيخها في ضوء التحديات التي تعصف بالوطن العربي؟ وأين تقع مسؤولية أطر العمل الشعبي العربي، أحزابًا ونقابات واتحادات ومؤسسات مجتمعية؟ وهل يمكن النهوض في الوضع الراهن بالمشروع القومي العربي؟ وكيف يتحقق ذلك؟**

** أيًا كان الوصف لما جرى في الدول العربيّة تحت مسمى الانتفاضات، فقد تم استغلاله وحرفه عن مساره في مواقع كثيرة وعديدة بما يخدم مخططات التقسيم والتفتيت والتجزئة. لكن لم تتحقق هذه الغايات الدنيئة، بل إنّ الشعب العربي دفع أثمانًا غاليةً من دمائه واقتصاده وتطوره، واليوم إذ نشهد تراجعًا في قدرة الأعداء على فرض إرادتهم، فإن مهامًا ثقيلةً تُلقى على عاتق العروبيّين التوحديّين لتقديم مشروع النهوض القومي العربي، وقد بادر المؤتمر القومي العربي إلى وضع تصوّرٍ لهذا المشروع، الذي يحتاج في تقديري إلى تطويرٍ مستمرّ.

أمّا أنّ العروبة قد تراجعت عند أبناء الشعب العربي، فذلك ليس دقيقًا؛ بدليل ما ظهر أثناء «المونديال» في قطر من التفاف للشعب العربي حول فرقه الرياضية بغض النظر عن انتماءات هذه الفرق الوطنية.

كيف السبيل لتحقيق المشروع القومي؟ هو بالسعي إلى خطواتٍ تكامليّةٍ اقتصاديّةٍ تحقق مصالح جميع الدول، فالوحدةُ لن تكونَ قهرية، ولا قسرية ولا انصهاريّة ولا تذويبيّة، إنّما هي تكاملٌ للوطنيّات. كذلك من الضروري جدًا وقف التدخّل السياسي من جانب دولةٍ في شؤون دولةٍ أخرى، وعلى الشباب العربي كلٍّ في وطنه أن يعمل ديمقراطيًا لتطوير نظامه السياسي.

في تقديري، إنّ التطورات العالمية وانتقال ثقل التأثير من الغرب إلى الشرق، وحاجة البلدان العربية إلى التنمية وحفظ أمنها القومي، إنّما يساعد في العمل على تنفيذ المشروع القومي العربي برؤاه الجديدة في الأسلوب، وليس إنهاء هذا المشروع، سيّما أن المشاريع الأخرى التي حكمت في المنطقة من مشاريعَ إقليميّةٍ وقُطريّةٍ وأمميّةٍ وإسلاميّةٍ لم يكتب لها النجاح، وفشلت جميعها في تحقيق الأمن القومي بأبعاده المتعدّدة لأي دولةٍ عربيّة.

مهمّات الأطر القوميّة، تبدأ بفهم الشباب العربي، الذي لن يكرّر تجربة الأحزاب العربيّة السابقة والقائمة، لسبب رئيسي هو أنّ لكل زمانٍ أساليبه الناجعة. إنّ زمن الحزب الحديدي في التنظيم ومركزية القرار، واحتكار القيادة، لم تعد تنفع مع الأجيال الجديدة في ظل ثورة التواصل الاجتماعي وتأثيراتها العميقة في المجتمعات.

*** المشروع القومي العربي في جوهره مشروعٌ تنويريّ تقدّمي، كيف يمكن ترسيخ مفاهيم المواطنة والحريّة والديمقراطيّة والعلمانيّة في ضوء العمل على استنهاض المشروع القومي العربي؟ وما التحدّيات التي تواجه هذه المفاهيم في المرحلة الراهنة؟**

** كل مفهوم من المفاهيم التي وردت في السؤال تحتاج إلى تحديد المقصود منها لإزالة الالتباسات التي رافقتها خلال عقود. فباستثناء مفهوم المواطنة إلى حدّ ما، ليس هناك اتفاق بين المثقفين على مفاهيم الحرية والديمقراطيّة والعلمانيّة. فالحريّةُ كما أفهمها، وكما قدّمها القائد جمال عبد الناصر، لها جناحان: الديمقراطيّة الاجتماعيّة والديمقراطية السياسيّة، وهي ليست مجرّد أوراق اقتراع في صناديق الانتخابات، ولدي - كما لدى غيري حسب ما أعتقد - ملاحظاتٌ جوهريّةٌ على الديمقراطيّة الأميركيّة والديمقراطيّة الغربيّة، حيث هي بحقيقتها وبجوهرها خضوع الغالبية الشعبيّة لخياراتٍ ضيّقةٍ بين الأحمر والأزرق في أميركا، أو بين العمال والمحافظين في بريطانيا، وفي جميع الأحوال يتحكّم بالإعلام، وبالنخب أرباب الصناعات العسكرية وأصحاب وسائل الإعلام الموجّه بذكاء، لكن باتجاهاتٍ محدّدة. كذلك فإنّ العلمانيّة صُوّرتْ على أنها تتناقضُ مع الدين، فهل هي كذلك؟ أم إنّ المقصود بها الأخذ بالأساليب العلميّة في إدارة الدولة. لا بدّ من الاتفاق على مضمون العلمانيّة، فليس سهلًا ولا منطقيًا ولا ممكنًا اعتماد مفهومٍ ترفضه الغالبيّة لمجرد السماع باسمه.

علينا في الوطن العربي وقف استيراد المفاهيم، والعمل على بلورة مفاهيمنا الخاصة التي تتناسبُ وواقعَ مجتمعاتنا، ولدينا تَجارِبُ عديدةٌ لا بدّ من درسها وغربلتها؛ لنضع المضامين لكلّ مفهوم من هذه المفاهيم، وهناك اجتهاداتٌ قدّمها مفكّرون قوميّون عربٌ، يمكن الاستفادة منها عند أهل الربط والحزم.

*** ما ردّك على الأصوات الداعية إلى سلخ القضيّة الفلسطينيّة من القضيّة القوميّة العربيّة الأشمل في لوحة الصراع مع المشروع الصهيوني وأطرافه الاستعماريّة؟**

** إنّها دعوةٌ مشبوهة، وهي دعوةٌ قُطريّةٌ فاشلة. إنّ زرع الكيان الغاصب في فلسطين لم يستهدف الشعب الفلسطيني فقط - وإن كان هذا الشعب الجبار قد دفع الثمن الأغلى وما يزال — بل إنّه مشروعٌ محدّد الأهداف منذ عام 1840، حين أقرّ مجلس وزراء بريطانيا مشروع زرع كيانٍ غريبٍ في فلسطين ليفصل المشرق العربي عن مغربه، وليبقى على تجزئة المنطقة وتخلّفها.

إذن؛ فإنّ كلّ عربي معنيٌّ بفلسطين، ولن يكون هناك تقدّم وتطوير لأيّ بلدٍ عربي دون تحرير فلسطين، كذلك لن يستطيع الفلسطينيون وحدَهم، ومهما كانت تضحياتهم، النجاحَ بالتحرير دون باقي العرب، وتَجربةُ أوسلو الفاشلة خيرُ دليل.

إنّ تركيبة الجغرافيا العربيّة، وتركيبتها السكانيّة، وتاريخها الحضاري، يثبت أن فلسطين جزءٌ من كلٍّ ولا يمكنُ شفاء الجزء في جسم عليل، أو الادّعاء بصحة الجسم بوجود عضوٍ عليلٍ منه.

إنّ من واجب القيادات الفلسطينيّة والعربيّة العمل على تعزيز الانتماء العربي لفلسطين، وتعزيز فلسطينيّة كلّ إنسانٍ عربي.

إنّ مشروع الصهيونيّة والاستعمار هو مشروعٌ واحد، ومجابهته تكون بوحدة نضال كل المقاومين العرب والفلسطينيين لهذا المشروع.

الانتخاباتُ الرئاسيّة اللبنانيّة
دخلت مرحلة كسر العظم وطلاق «بائن» بيـن حـزب اللـــه والتيّار الوطنـي الحرّ

علـيان علـيان
باحثٌ وكاتبٌ سياسي/ الأردن

وأخيرًا اكتمل نصاب انعقاد مجلس النوّاب اللبناني في الرابع عشر من شهر حزيران (يونيو) الماضي لعقد الجلسة المنتظرة رقم (12) لانتخاب رئيس الجمهوريّة بحضور 128 نائبًا بعد قرابة خمسة أشهر من آخر جلسة عقدت لانتخاب الرئيس، لكنّه فشل في تحقيق ذلك وسطَ فراغٍ رئاسي مستمرّ منذ (8) أشهر، حيث حصل وزير الماليّة الأسبق «جهاد أزعور» على 59 صوتًا، وهي حصيلة أصوات نوّاب حزب القوات اللبنانية (جعجع) وكتلة اللقاء الديموقراطي (جنبلاط) وكتلة حزب الكتائب اللبنانيّة، وتجدّد، وكتلة التيّار الوطني الحر و9 نواب من التغييريين، وعدد من المستقلين كغسان سكاف ونعمت أفرام، والاعتدال بشعار لبنان الجديد.

فيما حصل الوزير السابق سليمان فرنجية على 51 صوتًا، وهي حصيلة أصوات كتلة التنمية والتحرير بزعامة نبيه بري، وكتلة الوفاء للمقاومة (حزب الله) وكتلة التوافق الوطني، وكتلة تيّار المردة والنواب جهاد الصمد، وجان طالوزيان، ومحمد يحيى، ونواب حزب الطاشناق، وربما بعض النواب السنة المستقلين، وبحسبة الأرقام الـ 51 صوتًا لصالح فرنجية، فقد جاءت نتيجة تصويت 27 نائبًا شيعيًا (حزب الله وحركة أمل)، و24 صوتًا من النواب المسيحيين والسنة.

لقد فشل تحالف جعجع، في تحقيق الفوز لـ «جهاد أزعور»، بالحصول على ثلثي الأصوات (86) صوتًا، وهو الرقم الذي يؤهله للفوز في الجولة الأولى، كما لم يتمكن هذا التحالف المدعوم من قبل السفارة الأمريكية من تمكين «أزعور» من الحصول على 65 صوتًا (النصف +1) في الجولة الأولى للتصويت، بما يمكنه من الفوز في الجولة الثانية من التصويت في نفس اليوم؛ ما أصاب أطراف هذا التحالف الانعزالي بصدمة كبيرة، ودفعها لتشغيل ماكينة الاتصالات فورًا؛ للتأثير على النوّاب الذين صوّتوا لمرشحين آخرين لم يحالفهم الحظ، وحصلوا على أصوات ضئيلة، مثل الوزير السابق جمال بارود (7) أصوات، وأصوات في أوراق كتب عليها «كتلة لبنان الجديد» (8) أصوات، وقائد الجيش جوزف عون (صوت واحد) لضمان فوز «أزعور» في الجولة الثانية.

وأمام هذا الاصطفاف بقيادة جعجع، وبعد انتهاء عملية فرز الأصوات، فقد نصاب الجلسة جراء خروج نواب كتلتي التنمية والتحرير والوفاء للمقاومة، إضافةً إلى نوّاب آخرين من مبنى مجلس النوّاب، ما أدّى إلى تعطيل نصاب الدورة الثانية ورفع الجلسة من دون تحديد موعد لجلسة جديدة، وقد جاء خروج نواب حركة أمل وحزب الله وغيرهم من النواب في سياق تكتيكي؛ بهدف إفشال الضغوطات التي كانت تمارس على بعض النواب من قبل تحالف جعجع، للتصويت لصالح «أزعور في الجلسة الثانية»، وللتحضير لجولة انتخابيّة جديدة.

متابعةٌ أوليّةٌ لجولة الانتخابات الأولى:

المتابعة الأوليّة لجولة الانتخابات التي عقدت في الرابع عشر من حزيران الماضي تؤكّد على ما يلي:

1- أن التيّار الوطني الحر بزعامة «جبران باسيل» حسم خياراته بإنهاء تحالفه مع حزب الله، الذي استمر (17) عامًا، وعاد إلى تحالفه السابق في مطلع تسعينات القرن الماضي، مع أطراف قوى الانعزال المارونية وغيرها، التي سبق وأن انضوت في إطار تحالف (14) آذار، وغادر إلى غير رجعة «تحالف الثامن من آذار»، ولا يغيّر من هذه الحقيقة التصريح الشكلي لزعيمه «جبران باسيل»: إن إرادتنا في التيار ألا نكسر التفاهم مع حزب الله حتى لوكان على ساق واحدة»، وأن خلافنا مع حزب الله كان حول بناء الدولة ورئاسة الجمهورية، ولكنا لا نزال متفقين على المقاومة وعلى مبدأ الاستراتيجية الدفاعية».

2- وفقًا لتقرير لجريدة البناء اللبنانيّة، وبالاستناد إلى نتائج التصويت في الجلسة الأولى، أنه لو بقي النائب السابق وليد جنبلاط على موقفه المحايد، لنال فرنجية الرقم ذاته الذي ناله أزعور؛ أي 51 لكل منهما، ولو بقي على التزامه الضمني السابق الذي قطعه لنبيه بري بالتصويت لفرنجية لكانت انقلبت النتيجة 59 فرنجية و51 أزعور، أما لو بقي التيار الوطني الحر على تموضعه الأصلي الذي يضمّ حزب الله وحلفاءه ومنهم فرنجية لكانت النتيجة لصالح فرنجية 75 صوتًا، إذا احتسبت أصوات جنبلاط، أما إذا أضيفت أصوات لبنان الجديد التي يمكن أن تصوّت لصالح فرنجية بمجرد تبلور ظرف إقليمي مساعد، فترتفع حظوظ فرنجية إلى رقم الـ 83، ما يعني أنه دون تصويت التيار لصالحه يبقى بأصوات جنبلاط والاعتدال قادرًا على الفوز بـ 67 صوتًا.

3- لم يستطع فريق (المعارضة - المواجهة والتقاطعات) بزعامة جعجع رغم الضغوط الهائلة التي مارسها على النواب، ورغم الإغراءات المالية من جيب السفارة الأمريكية وسواها من سفارات الدول الرجعيّة، ورغم الوعود بمواقع وزارية وإدارية، لم يتمكن من تأمين 65 صوتًا بشكل مبكر لانتخاب الوزير الأسبق «جهاد أزعور» قبلَ الجلسة الثانية للتصويت في حال انعقادها.

4- فشل رهان فريق «المعارضة — المواجهة - التقاطعات» الذي أعلن عشية الانتخابات أنه سيعمل جاهدًا على تقليص أصوات «فرنجية» شرطَ ألا تتجاوز ألـ (40) صوتًا وعلى رفع عدد

أصوات «أزعور» إلى ما يزيد عن 60 صوتًا، لإحراج الثنائي «حزب الله وحركة أمل»، ليكون هذا الفارق الكبير بينهما، مبررًا للتصعيد ودفع الثنائي للتسليم بخروج مرشحهما من السباق الانتخابي، لكن الذي حصل هو العكس، تم تثبيت حضور فرنجية وقوته وإثبات أنه يحظى بكتلة نيابيّة ثابتة وصلبة، مع تزايد احتمال زيادة هذا العدد بانضمام كتل معينة صوتت لأزعور أو نواب من الاعتدال الوطني والمستقلين ليصل إلى الـ 65 صوتًا.

5- أن نتيجة التصويت في الجولة الأولى، أظهرت حدة الانقسام السياسي في الساحة اللبنانيّة وبلورت حقيقة الفرز السياسي بين تيار الممانعة والمقاومة من جهة وتيار الارتهان للإدارة الأمريكيّة والقوى الرجعيّة من جهة أخرى.

حزب الله والثبات على الموقف في دعم فرنجية:

الانتخاباتُ الرئاسيّةُ قضيّةٌ رئيسيّةٌ وحاسمةٌ بالنسبة لحزب الله وحركة أمل؛ لأنّ وصول رئيس لسدة الحكم في لبنان مناهض للمقاومة وبرنامجها، سيؤزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان، كونه سيكون أداةً طيّعة بيد الإدارة الأمريكيّة لتنفيذ برنامجها الهادف إلى تجريد المقاومة من سلاحها، وعدم الاعتراض على مواصلة الحصار الاقتصادي للبنان لتحقيق الغرض ذاته.

وفي ضوء إدراك الحزب للأهمية الاستثنائية لموقع الرئيس، فقد اتخذ منذ اللحظة الأولى لشغور موقع الرئيس، إثر انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون في 30 أكتوبر (تشرين أول) الماضي، قراره بأنه لن يقبل برئيس يرفع قفاز التحدي بوجه المقاومة وينفذ تعليمات الإدارة الأمريكية، بل يقبل برئيس توافقي يكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، يكون على رأس مهامه التصدي للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والالتزام بمعادلة «الجيش والشعب والمقاومة» ولديه قدرة كبيرة على معالجة ملفات أساسية وحساسة ومتابعتها، كملف النزوح السوري وملف النفط والغاز

وأمام تمترس فريق المعارضة بزعامة جعجع، وإصراره على طرح رئيس للتحدي والمواجهة مع المقاومة، رفع الحزب عشية جولة الانتخابات، من نبرة خطابه السياسي عبر تصريح النائب عن كتلة الوفاء للمقاومة «حسن فضل الله» جاء فيه: «لا تتعبوا أنفسكم وتهدروا الوقت فلن يصل مرشح التحدي والمواجهة بعيدًا أيًا يكن اسمه وسنحول دون تحقيق أهدافكم، ولن تتمكنوا من فرض مرشحكم على بقية اللبنانيين، لا دستوريًا، ولا سياسيًا، ولا إعلاميًا».

تجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ المرشح سليمان فرنجية، رغم أنه معروف بمواقفه الداعمة للمقاومة والعلاقة مع سورية، ولعروبة لبنان وعلاقته بالشرق، إلا أنه في الوقت ذاته لم يقطع العلاقة مع بعض الأوساط الغربيّة وتحديدًا فرنسا، التي طرحت مشروعًا يتولى بموجبه فرنجية رئاسة الجمهورية مقابل أن تؤول رئاسة مجلس الوزراء لتمام سلام.

جبران باسيل ينقل البندقية من كتفٍ إلى أخرى:

واللافت للنظر، أن يتقاطع زعيم التيار الوطني الحر «جبران باسيل» - الذي كان يعد نفسه حليفًا لحزب الله - مع قوى المعارضة الانعزاليّة في تأييد ترشيح «جهاد أزعور» في مواجهة «سليمان فرنجية» -مرشح حزب الله وحركة أمل - رغم أنّ حزب الله هو الذي أقنع فرنجية في الانتخابات الرئاسية السابقة، بالتخلي عن الترشح لصالح الجنرال ميشال عون، رغم حظوظه الكبيرة بالفوز، وفي الذاكرة كيف خاض حزب الله معركةً سياسيّةً كبيرةً لتمكين الجنرال من التربع على عرش الرئاسة في إطار التزامه بوثيقة «مار مخايل» التحالفية.

وقد فسر بعض المراقبين تقاطع «جبران باسيل» مع جعجع وغيره من أطراف المعارضة في تأييد ترشيح «جهاد أزعور» بأنه موقف تكتيكي؛ الهدف منه إخراج فرنجية من حلبة السباق الرئاسي وليس دعمًا للأخير، مستندين إلى تصريحه بدعم شرعية المقاومة والالتزام بالاستراتيجية الدفاعية، لكن هذا التفسير غير مقنعٍ في ضوء تصويت كتلته لصالح « جهاد أزعور» واصطناعه خلافًا مزعومًا مع حزب الله حول بناء الدولة ومواصفات الرئيس القادم وبرنامجه السياسي.

ولم يعد أمام «جبران باسيل» في ضوء هذا الارتداد السياسي، سوى الامتثال لما تجمع عليه بقية الأطراف المارونية في إطار «بكركي» برعاية البطريرك الماروني «بشارة جريس الراعي»، وهو بهذا الموقف يدشن نهجًا سياسيًا معاكسًا للنهج السياسي السابق للتيار الوطني الحر، ناقلًا البندقية تدريجيًا من موقع التحالف مع حزب الله ونهج المقاومة إلى نهج الانعزال والتبعية للولايات المتحدة.

وما يؤكد ارتداده السياسي، ما جاء في مؤتمره الصحفي الأخير في الثالث عشر من حزيران (يونيو) الماضي: «قررنا أن نكون على علاقة جيدة مع القوى المواجهة (القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع وحزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط وأطراف سنية وغيرها) من دون تحالف (لاحظ عبارة من دون تحالف؟!) لأنّنا نتفق معها على كثيرٍ من الأمور السياديّة والإصلاحيّة، ولكنّا نختلف معهم حول المقاومة».

لكن «جبران باسيل» لم يشرح لنا البعد السيادي والإصلاحي في طروحات جعجع وبقية أطراف تحالف 14 آذار المندثر، وهو الأكثر دراية بارتباط هذه الأطراف مع السفارتين الأمريكية والسعودية، اللتين تطبخ فيهما المؤامرات على سيادة لبنان واستقلاله، وفيهما يتم وضع البرامج لمحاصرة لبنان اقتصاديًا، في إطار الضغط على مختلف القوى من أجل تجريد حزب الله من سلاح المقاومة خدمةً للكيان الصهيوني.

وأخيرًا لا بدّ من الإشارة إلى أن موقف «جبران باسيل» ليس مفاجئًا بل كانت له مقدماته منذ أن تولى رئاسة التيار الوطني الحر، حيث لم يستجب طوال الفترة السابقة، لدعوات حزب الله للتيار بمناقشة القضايا الخلافيّة بشكلٍ ثنائي بعيدًا عن العلنيّة، حفاظًا على التحالف وضرورته للبنان، ولم يثمّن توظيف حزب الله للانتصار التاريخي، الذي حققه في معركة الحفاظ على ثروة لبنان الغازية والنفطية في المياه الإقليميّة في البحر المتوسط، لمصلحة الرئيس ميشال عون منجزًا تاريخيًا له وللتيار الوطني قبل مغادرته موقع الرئاسة.

عمليّةُ معبر العوجة حلقةٌ في سلسلة الغضب وتجسيدٌ لوعي

الشهيد محمد صلاح

د. عابد الزريعي
مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

تشكّلُ عمليّة معبر العوجة البطوليّة التي نفّذها الشهيد محمد صلاح في تاريخ 3 يونيو 2023، دعوةً للتوقّف عند جوانبها وسماتها الخاصّة من ناحية، والبحث في نسيج علاقتها بعمليّات سبقتها، واتّخذت شكل المقاومة غير السلمية للتطبيع، والإمعان في مسار تلك العمليّات، ودوافعها، وآليّات تكوّن وعي منفذيها واشتغالهم من ناحيةٍ ثانية؛ وذلك بهدف التعرّف إلى عوامل التجسير بين ماضي هذا الشكل من المقاومة وحاضره ومستقبله. المقالُ محاولةٌ في هذا الاتجاه ضمن العناوين الآتية:

أوّلًا - روايةٌ متهالكةٌ وأخرى خبيثة:

ثمّة روايتان حول عمليّة العوجة، الأولى مصريّة متهالكة، تحاول لفلفتها، وذلك بتوصيفها مطاردةً لتجّار مخدّرات، قادت إلى عبور الحدود من قبل (فرد تأمين مصري) «ما أدّى إلى (وفاة) 3 جنود إسرائيليين وإصابة اثنين، و(وفاة) فرد التأمين». وبما أنّ حبل التهالك ضعيف، فإنّ الرواية لم تشر إلى مصير أي من التجار، ولم تفرق بين القتل والوفاة، وساوت «فرد التأمين المصري» الذي كان يؤدّي مهمّةً رسميّة ـــ حتى لو كانت مطاردة تجّار مخدرات ـــ بالجنود الإسرائيليين، ونزعت عنه وصف الشهيد، بإدراجه في خانة الوفاة. والثانية إسرائيليّة خبيثة، تقرّ بنجاح العملية، لكنّها تجرّد منفّذها من حنكته، وتحيل النجاح إلى استهتار أجهزتها. ولأنّ حبل الخبث قصير، فهي تضطر إلى تقديم مجموعة معطيات، تتلخّص في أنّ المنفّذ قد خطّطَ لعمليّته بشكلٍ مسبق، وقام بالاستطلاع اللازم. وتجهّزَ ببندقيّة كلاشينكوف قديمة و6 مخازن ذخيرة وسكاكين ومصح، وسلك مسارًا بدأه بالدخول من معبر خاص ليلًا، ومشى مسافة 5 كيلومترات من موقعه، واشتبك على مرحلتين يفصل بينهما قرابة 3 ساعات، حيث قتل جنديين في الاشتباك الأوّل، وقتل جنديًا وأصاب ضابطًا في الاشتباك الثاني، هذه السردية تكشف تهافت التفسيرين، وتؤكد أن محمد صلاح لم يترك شيئًا للصدفة، وأنّه أعدّ خطّته بحنكةٍ ونفّذها بشجاعة.

ثانيًا- حلقة في سلسلة الغضب:

تتبدّى عملية العوجة حلقةً في سلسلة عمليات سبقتها، حيث يفصل بينها أول احتجاجٍ مسلح قام به الشهيد سعد حلاوة، الذي احتجز يوم 26 فبراير 1980 اثنين من موظفي الوحدة المحليّة، وطالب بطرد الياهو بن اليسار أول سفير إسرائيلي في مصر؛ ثلاثة وأربعون عامًا. كما يفصلها تسعة وثلاثون عامًا عن تأسيس تنظيم ثورة مصر الذي أسسه الشقيقان محمود وعصام نور الدين، وخالد نجل الرئيس جمال عبد الناصر، عام 1984 واستمرّ حتى 1987، ونفذ أربع عمليات ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية في القاهرة. وثمانية وثلاثون عامًا عن عملية سليمان خاطر الذي أطلق النار على سياح إسرائيليين تسلّلوا الى داخل الحدود المصرية، وقتل منهم 7، خلال حراسته بمنطقة رأس برقة جنوب سيناء، في تاريخ 5 أكتوبر عام 1985م. وثلاثة وثلاثون عامًا عن عملية أيمن حسن الذي انطلق من موقعه العسكري بمنطقة رأس النقب بسيناء وعبر الحدود يوم 26 نوفمبر 1990، وقتل 21 جنديًا إسرائيليًا. وستة وعشرون عامًا عن عملية أحمد الدقامسة، الذي قام أثناء تأديته الخدمة العسكريّة بمنطقة الباقورة بغور الأردن في 13 مارس 1997، بإطلاق النار على إسرائيليات كن يزرن منطقة الباقورة، وقتل سبعًا منهن وجرح أخريات. وبتضفير العلاقة بين عملية معبر العوجة وما سبقها نجد أنّ هذا الشكل، قد ظهر في مصر بشكلٍ أساسي، وعملية واحدة في الأردن، وهماً من البلدان التي وقعت اتفاقيات تسوية مع الكيان الصهيوني.

كما أن أغلب منفذي تلك العمليات هم من العسكريون، سواءً كانوا في الخدمة (سليمان خاطر ـــ أيمن حسن ـــ الدقامسة ـــ محمد صلاح)، أو خارجها، ومنهم محمود نور الدين مؤسس تنظيم ثورة مصر، فقد كان يعمل ضابطَ استخبارات في السفارة المصريّة ببريطانيا، مكلفً بمتابعة النشاط الصهيوني هناك، واستقال من عمله في السفارة المصريّة احتجاجًا على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وقد واكبوا جميعهم كلّ أو بعض وقائع الصراع مع العدو الصهيوني، ومنهم من تأثّر بها بشكلٍ مباشر، فسليمان عاش آثار قصف القوّات الإسرائيليّة لمدرسة بحر البقر الابتدائيّة فى 8 أبريل سنة 1970، وتأثّر أيمن محمد حسن بأحداث الهجوم على المسجد الأقصى، وتابع محمد صلاح وقائع معركة سيف القدس وتأثّر بها. كما تشابهت مصائر أبطال تلك العمليّات، فقد استشهد محمد صلاح برصاص العدو،

واستشهد سعد حلاوة برصاص قناص مصري، بينما استشهد سليمان خاطر ومحمود نور الدين في المعتقل، وقضى أيمن محمد حسن 10 سنوات، والدقامسة 20 عامًا في المعتقلات. كما اتّهمت الأجهزة الرسميّة كل من سليمان خاطر وسعد حلاوة بالجنون. وقد اتّسمت تلك العمليات بالطابع الفردي، باستثناء منظمة ثورة مصر التي اتخذت شكلًا تنظيميًا، كما حظيت تلك بالتفاف جماهيري واسع على المستويين؛ الوطنيّ والقومي، منذ الاحتجاج المسلّح لسعد حلاوة وحتى عملية العوجة 2023.

ثالثًا- الموقف والاستخارة النضاليّة:

تجسّد عمليّة معبر العوجة وعيًا تبدّت ملامحه في تدوينتين كتبهما محمد صلاح على صفحته قبل إغلاقها. تتعلق الأولى بالموقف، والثانية بالمسلك. الأولى سابقة لالتحاقه بالجيش عام 2022 عنصرَ أمن مركزي في قطاع شمال سيناء، ويعودً تاريخها إلى 19 مايو 2021، وبذلك تكون قد تزامنت مع معركة سيف القدس، ونصها: «اللّه يقف مع فلسطين» وإلى جانب العبارة علم فلسطين، ووسم (غزة تحت القصف)، وهي عبارة عن رد على تغريدة لنائب الرئيس الأمريكي السابق مايك بنس، الذي كتب: (أمريكا تقف مع إسرائيل). تحليل نص التدوينة وسياقها يكشف عن ثلاثة قضايا: أوّلًا أنّه كان يتابع ما يجري على الساحة الفلسطينية. وثانيًا أنّه منحازٌ إلى القضية الفلسطينية بشكل مبدئي. وثالثًا أن انحيازه ليس عفويًا، وإنّما يستند إلى جدار من الوعي، يجعله يدوّن موقفًا ردًّا على موقف صادر من جهة منحازة إلى إسرائيل. ورابعًا أنّه يركن إلى الروحي في حجاجه، مع الموقف الذي يركن في حجاجه إلى القوة المادية. بينما يعود تاريخ آخر تدوينة كتبها الى 26 مارس 2023، وتأتي بعد عام من التحاقه بالجيش، ونصها: «اللهم كما أصلحت الصالحين، أصلحني واجعلني منهم». تفكيك النص يقود إلى أن محمد صلاح لا يطلب الهداية، فقد بلغها، وما يطلبه مرتبة أعلى، تتلخّص في الانضمام إلى كوكبة الصالحين الذين أرشدهم اللّه إلى ما هو أرقى وأكثر صلاحًا من صلاحهم المتحقّق بالفعل. والتدوينة في عمقها بحثٌ عن شكلٍ من أشكال الممارسة المتقدّمة، لذلك تتبدّى هذه التدوينة صلاةَ استخارةٍ نضاليّةٍ عمليّة، تتويجًا لصلاح الموقفً النظريً.

رابعًا- السير على طريق الصالحين:

ما دوّنه محمد صلاح كان مجرّد مؤشرات، نحو الطريق الذي سيسلكه لاحقًا. فقد ذكر أحد اصدقائه أنه يوم 16 مايو كان يشعر بالضيق، وبعدم الراحة في وحدته العسكرية، وقد أسرّ لصديقه بأنّ جنديًا مصريًا قتل على الحدود، و»محدش اتكلم ولا حد جاب سيرة». ويضيف: «لو في مصري مات على الحدود محدش بيهتم بيه زي الإسرائيليين». هذه المفردات العامية، التي ينتفي فيها الكلام والخبر والاهتمام، عندما يتعلق الأمر بالجندي المصري المغدور، مع القناعة بحضور، الكلام والخبر والاهتمام، لو أن جنديًا إسرائيليًا قد قتل، تمثّل عصارة الألم الذي يعانيه محمد صلاح، الذي يمثّل لحظة تشقّق الجلد إيذانًا بولادته الجديدة، وبدء السير على طريق الصالحين، بأخذ قرار الاشتباك مع العدو. لقد كان الشعور بالإهانة الناجمة عن الحطّ من قيمة الإنسان المصري في مقابل العدو، هو الحافز المحرّك للاشتباك. شعور محمد صلاح بالإهانة الذي يتجاوز الشخصي والذاتي الخاص، إلى القيمي والوطني والقومي العام، كون الآخر إسرائيليًا، هو ذاته الذي تملك بقية السلسلة، وأدى دور الحافز على الاشتباك. فهو ذات الشعور الذي تملك سعد حلاوة الذي لم يستطع أن يحتمل صورة السفير الإسرائيلي في عاصمة مصر، وهو ذات الشعور الذي أحس به سليمان خاطر وهو يرى السياح الإسرائيليين يجتازون الحدود، ولا يعيرون اهتمامًا بتحذيراته، وكذلك أيمن حسن وهو يرى الجنود الإسرائيليين يمسحون أحذيتهم بعلم مصر، ويجعلون منه فراشًا لعهرهم، وهو ذات الشعور الذي دفع خالد عبد الناصر ومحمود نور الدين للتفكير والتخطيط للمقاومة، وهما يشاهدان علم الكيان الصهيوني يرفرف في سماء الكنانة، وهو ذات الشعور الذي حفز أحمد الدقامسة، عندما كانت الإسرائيليات يستهزأن به، ويضحكن ويطلقن النكات تجاهه أثناء صلاته.

خامسًا - سيرة ذات ومسيرة وطن:

تُجمِع كل الشهادات على أنّ محمد صلاح تلقّى تعليمًا لم يتجاوز المرحلة الإعداديّة، ويعيش ظروفًا ماديّةً صعبة، وعمل في مهن متعدّدة لمساعدة أسرته وتحسين وضعها المادي. لكن الأساسي أنّه لم ينكسر نفسيًا أمام الوضع المعيشي الصعب، يتأكّد ذلك من وصفه من قبل أصدقائه، بأنه يتمتع بالهدوء والسيرة الطيبة، ويهوى السفر والرسم والرحلات والقراءة، ويهتم بتصميم المطابخ، ومعروف بين أبناء حيه بالرسام. وتدعم هذه الرواية الابتسامة غير المفتعلة التي لا تفارق شفتيه في صوره المنشورة، والملتقط أغلبها في فضاءات وآفاق مفتوحة، وبما أن محمد صلاح كان يقيم مع أسرته بمنطقة عين شمس في شارع الهادي سلامة، المتفرع من شارع أحمد عصمت، حيث كان يعمل، فإنّ سماته الشخصيّة ستقوده بالضرورة إلى السؤال عن الشخص الذي استحقّ تسمية شارع باسمه. وسيأتيه الجواب: إنّه الشهيد أحمد عصمت، المولود عام 1922 بعين شمس، وهو طيّارٌ مدني ورياضي، التحق بصفوف المقاومة الشعبيّة بمنطقة القنال ضدّ الاحتلال البريطاني، واستشهد في اشتباك مع دوريّة إنجليزيّة على طريق الإسماعيليّة بورسعيد في 14 يناير عام 1952. ربما تكون تلك الإجابة هي التي قدحت زناد ذاكرته فاستعادت حكاية الشهيد سعد حلاوة الذي ينتمي إلى قرية (أجهور) المجاورة لقريته (كفر العمار) في محافظة القليوبية، ليجد نفسه في حضرة الصالحين الذين طلب من اللّه يوم 26 مارس 2023 أن يكون واحد منهم، وقد كان يوم 3 يونيو 2023.

جورج عبدالله...
الثائرُ الذي لن يهدأ حتى تحرير فلسطين والأسرى

تقريـــر

كاتـرين ضاهـر
كاتبة صحفية/ لبنان

«لن أتنازل عن موقفي ولا تُفاوضوا على براءتي»، «لا تتسوّلوا حريتي»، و«تحريري لا يتم إلّا عندما يقتنع السجّان بأن كلفة بقائي في السجن هي أعلى من كلفة الإفراج عني»... هي ليست عبارات عابرة، بل ملخص عن مبدأ وإصرار وإرادة المناضل الأممي المعتقل جورج إبراهيم عبد الله، الثائر الذي لا يهدأ، والحرّ دومًا والمقاوم بين قضبان زنزانته، الذي يرفض شرط فرنسا الاعتذار عن ماضيه النضالي والمتواصل وسيبقى.

جورج القابع في سجنه ينتصر يوميًا على سجانه في مواقفه ونضالاته، وبالتوازي مع مواصلة التحرّكات المطالبة بالإفراج الفوري عنه وتطبيق القانون في فرنسا التي تدّعي أنها دولة ديمقراطية، وأنها لا تُبقي في سجونها معتقلي رأي، حيث يصرّ مئات المناضلين من مختلف العواصم الأوروبية بالتجمّع أمام أسوار سجن لانيميزان (Lannemezan)، تأكيدًا على أحقية قضيته، ورفضًا لاعتقاله الإداري. إضافةً إلى العديد من حملات واعتصامات تضامنية في بلجيكا، إسبانيا، ألمانيا، الأرجنتين، فلسطين المحتلة، الأردن وتونس والمغرب العربي وبلده لبنان..

39 عامًا مرّت على اعتقال «عبد الله» في باريس عام 1984 في مدينة ليون؛ ليُصبح بذلك أقدم الأسرى السياسيين في أوروبا. فالتعسّف الفرنسي يتواصل ضدّه ويعدّ استمرار احتجاز حرّيته رغم انتهاء مدّة محكوميته سنة 1999، هو انتهاك فرنسا الفاضح لحقوق الإنسان.

وفي مستجدات القضية قانونيًا، تقدّم محامي الأسير جورج عبد الله، يوم الخميس 8 يونيو/ حزيران الجاري، بطلبٍ جديدٍ للإفراج عنه؛ إذ كان ينتظر توقيع وزير الداخلية السابق مانويل فالس قرار ترحيله إلى لبنان مطلع عام 2013 إلّا أن السلطات الفرنسية ترفض الإفراج عنه لأسبابٍ سياسيّةٍ وضغوطٍ أميركيّةٍ وصهيونيّة.

والجدير بالذكر، أنّ طلب الإفراج الثامن قد قُبِل عام 2013 من قبل المحكمة العادية والاستئنافية، لكن الحكومة الفرنسية عرقلت الإفراج عن «عبد الله» عبر تمنّع وزير الداخلية السابق مانويل فالس عن توقيع ورقة الترحيل إلى لبنان بطلبٍ واضح من جانب الإدارة الأميركيّة؛ إذ كشفت وثائق ويكيليكس عام 2015، عن تسريبات بريد هيلاري كلينتون الإلكتروني، توجّهت لنظيرها الفرنسي لوران فابيوس ليلة الإفراج عنه بتاريخ 11-01-2013، وأمرته بعرقلة أمر القضاء وإبقائه في السجن.

المواجـهة مستـمرّة.. طريـق المقاومـة ضدّ الإمبرياليّة والصهيونيّة:

ما زالت السلطات الفرنسيّة تواصل ممارسة سياسة انتقام الدولة، فبالرغم من ادّعاءاتها في الفصل بين السلطات لم يتمّ توقيع قرار الإفراج عن جورج عبد الله؛ غير آبهة بتزايد الحملات التضامنيّة لتفعيل الضغط عليها حتى داخل الأراضي الفرنسيّة نفسها، وأبرزها مجموعة «رابطة فلسطين تنتصر» التي لديها عضوان فخريان، وهما المناضلان جورج عبد الله وليلى خالد؛ إذ تحمل الرابطة على كاهلها مسؤوليّة دعم جورج عبد الله؛ لأنّه يجسّد بديلًا مناهضًا للإمبرياليّة والصهيونية للشعبين؛ الفلسطيني واللبناني.

توم مارتن (Tom Martin)، المتحدّث باسم «رابطة فلسطين ستنتصر»«Collectif Palestine Vaincra» أكّد في تصريح لـ «مجلة الهدف» أن المناضل جورج عبد الله يجسّد للرابطة الولاء في المقاومة الفلسطينية التي تناضل من أجل عودة وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر. و«على الرغم من وجوده قرابة الـ 39 عامًا في السجن الفرنسي، إلّا أن هذا المقاتل الشيوعي والعربي يبقى مخلصًا لمبادئه ومُثُله العليا، ما يجعله قدوةً ودرسًا لجميع المناضلين المناهضين للإمبرياليّة». وأضاف «إنّ استمرار اعتقال عبد الله يجسّد أيضًا التواطؤ والتحالف الاستراتيجيّ بين الإمبرياليّة الفرنسيّة والصهيونيّة، ويظهر لنا استمرار اعتقاله أن الشعب الفلسطيني لا يواجه الدولة الصهيونية فحسب، بل تؤدي القوى الغربية دورًا نشِطًا في دعم هذا الاستعمار الاستيطاني وفي «تجريم» المقاومة الفلسطينية المشروعة».

وعن أهداف مجموعة «رابطة فلسطين ستنتصر» أشار مارتن أنها تأسّست في مدينة تولوز الفرنسية في آذار / مارس 2019، «من أجل الدفاع عن أهداف واضحة؛ وهي إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين (بمن فيهم جورج عبد الله القابع في السجون الفرنسية)، والدفاع عن حقّ العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة مقاطعة الكيان الصهيوني ومحاربة التطبيع، ودعم المقاومة حتى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر في الأردن»، شارحًا: «إن دعم جورج عبد الله، هو أمرٌ أساسيّ؛ لأنّه يجسّد هذه الالتزامات تمامًا، وهو أسير القضية الفلسطينية في السجون الفرنسية. وفي مواجهة هذا، يتزايد جمهورنا ونستقبل أصداءً مهمّة في فرنسا، بما يفسّر رغبة السلطات الفرنسية في حظر المجموعة، وهذا الإجراء لا يزال جاريًا ومبرّرًا

بشكل خاص؛ لأنّنا نؤيّد جورج عبد الله وقضيّته المحقّة».

وبما يتعلّق بكيفيّة تفعيل التضامن مع قضية جورج، أوضح مارتن «إنّ حملة تضامننا لدعم جورج عبد الله تتطوّر منذ عشرين عامًا، ويعود ذلك إلى التزام العديد من المنظّمات والنقابات والأحزاب السياسية في فرنسا، وكذلك في لبنان وفلسطين، وفي جميع أنحاء العالم. وحاليًا بعد أن قدّم جورج عبد الله طلبًا تاسعًا للإفراج عنه، يجب علينا مضاعفة دعمنا وجهودنا لتكثيف هذا الطلب المُحِقّ»، داعيًا «الجميع إلى تحمّل مسؤولياتهم حسب مكان وجودهم؛ إذ يجب أن يكون اسم جورج عبد الله حاضرًا في كلّ حشدٍ شعبي والتحرّكات الداعمة لقضية فلسطين ونضال الأسرى الفلسطينيين؛ لأن القضية واحدة وهي ذاتها».

وعن رسالة المجموعة إلى السلطات الفرنسية، عبّر مارتن عن استنكار الرابطة الصرامة السياسية والقضائية في فرنسا التي كان ضحيتها جورج عبد الله، مشدّدًا على أنّ «هذا المقاتل العربي يعطينا أيضًا درسًا سياسيًا؛ فعلى الرغم من التضحيات الجسام، الذي قدّمها وما زال مستمرًا، يوضّح لنا بنضاله وإصراره أنّ هناك طريقة واحدة فقط هي: طريق المقاومة ضدّ الإمبريالية والصهيونيّة. ونرى أن الالتزام بهذا المسار هو أهم تضامنٍ يمكن أن نقدّمه للمناضل جورج عبد الله».

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية الفرنسية أصدرت قرارًا في 9 آذار/ مارس 2022 لـ حل «رابطة فلسطين ستنتصر»، إلّا أن مجلس الدولة الفرنسي أعلن تعليق المرسوم في مايو/ أيار 2022.

بدورها، عرضت سمر نجار، عضو «الحملة الوطنية لتحرير الأسير جورج عبد الله» لمحةً موجزةً عن قضية المناضل عبد الله، الذي شكّل خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان، «الألوية الثورية اللبنانية — FARL» التي تبنّت عمليات تستهدف عسكريين متورّطين بالاجتياح الصهيوني. علمًا أنّه في صيف الـ 1982 وحده قتل العدو 30 ألف مدني. وأثناء محاكمته لم ينفِ أو يتبنّ جورج عبد الله أيًا من التهم الموجّهة إليه، بل عدّ أن المحكمة متواطئة بمجرّد قبول الولايات المتحدة أن تكون جهة الادعاء عليه، ولا سيما أن بارجتها النيوجرسي كانت تقصف العاصمة بيروت آنذاك مشتركة بالاجتياح الإسرائيلي. فكيف تعزل المحكمة قضية عن أخرى؟ لذا حوّل جورج مرافعته إلى محاكمة للمحكمة.

وتزامنت محاكمته مع أحداث دمويّة طالت مدنيين في باريس. وعملت المخابرات الفرنسية على اتهام أشقائه بتنفيذ تلك العمليات الإرهابية، وألصقت صورهم في كلّ فرنسا على أنهم المسؤولون عن تلك التفجيرات. ولكن تبيّن لاحقًا الفاعلون الحقيقيون؛ وظهرت الحقيقة لكن بعد أن صدر الحكم على «عبد الله» مثقلًا بتأثير الرأي العام. وكان المدعي العام الفرنسي قد طلب عشرة أعوام سجن فحكم القاضي على «كبش المحرقة» بالمؤبّد مع إمكانية إفراج مشروط بعد 15 عامًا. وقال آلان مارسو القاضي المعني بمكافحة الإرهاب لاحقًا.. «حكمنا عليه على ما لم يقم به». وتخلّل المحكمة شوائب تقنية، منها أن جان بول مازورييه المحامي الأول «لعبد الله» طرد لاحقًا من نقابة المحامين عندما اكتشف أنه عمل لجهاز الـ DGSE أي المخابرات الفرنسيّة ضدّ موكله جورج عبد الله، ومع ذلك لم يجرِ إعادة محاكمته.

وعن قرار فرنسا استمرارها احتجاز المواطن اللبناني جورج عبد الله، أوضحت نجّار أن «السلطات الفرنسية عرقلت قرارات إفراج عدة منها في الـ 2003، حيث صدر قرار بالإفراج؛ فسارع وزير الداخلية دومينيك بيربان حينها لاستئناف القرار، ولم يكتفوا بذلك بل نقلوا المحكمة من يد القاضي الذي حكم بالإفراج في مدينة «بو» إلى يد قاضٍ في محكمة «متخصّصة» في باريس (ما عجبكم الحكم منغيّر المحكمة كلها؟!). وأيضًا عام 2012 وبعد طلبات كثيرة قوبلت بالرفض أصدر أخيرًا القاضي في المحكمة «المختصة» في باريس قرارًا بالإفراج عنه، إلّا أن السلطات الفرنسية ضربت مجدّدًا القضاء على يده، وسارعت إلى التدخّل بالقضاء معرقلة القرار؛ إذ منعت وزير الداخلية هذه المرة عن توقيع ورقة ترحيل المناضل «عبد الله» إلى لبنان. أي ورقة إدارية تسمح بنقله من السجن إلى المطار حتى يعود لبيروت!»، متسائلة «فماذا نسمّي معتقل أفرج عنه القضاء وعرقل وزير القرار؟ أقلّ ما يقال عنه أنه معتقلٌ إداريًا هذا إن صعُبَ على الدولة اللبنانية لفظ أسير سياسي وما يترتّب على ذلك من إجراءات ديبلوماسيّة».

وحول تلكؤ السلطات اللبنانية في القيام بالحدّ الأدنى من واجباتها في الدفاع عن كرامة مواطنيها، أكّدت نجار تقصير الدولة بواجباتها تجاه قضية مواطنها جورج عبد الله، وقالت «فعلًا، ردّت الدولة اللبنانية على المحكمة عام 2012 أنّها مستعدة لاستقبال جورج على أراضيها وقدّمت كلّ الأوراق اللازمة لذلك. ولكن هل وقفت بشكلٍ واضح وقالت للفرنسيين إنّ هذا تعسّف وعرقلة لُلقضاء عندما لم تنفّذ قرارات الإفراج المتتالية؟ للأسف لا»، شارحة؛ «بنظرنا هو أسير سياسي ونطالب الدولة اللبنانية التعامل مع الملف على هذا الأساس مع كلّ ما يترتّب على ذلك. على سبيل المقارنة والنديّة، عندما اعتقلت المكسيك مواطنةً فرنسية هدّدت فرنسا بقطع العلاقات مع المكسيك إذا لم تستردها»!

وعن الخطوات المقبلة لتفعيل قضية «عبد الله» عالميًا والضغط لكسر التدخلات الأميركية لإطلاق سراحه، شدّدت نجّار على أن التضامن الشعبي مع أسرى فلسطين والمناضل جورج «عبد الله» ضمنًا هو ما يحرج السجّان والاحتلال والإمبرياليّة الداعمة له. ودعت فصائل المقاومة اللبنانيّة والفلسطينيّة ألّا تنسَ جورج عبد الله في أي عمليّة تبادل أسرى مقبلة، مطالبة الدولة اللبنانية أن تصعّد وأن تعدّ المناضل «عبد الله» أسيرًا سياسيًا في سجون فرنسا وأن تستدعي سفيرتها في لبنان، فهو تقدّم بطلب إفراج تاسع ما يتيح لدولته أن تتحمّل مسؤولياتها حتى ضمان عودته إلى بيروت سالمًا.

فلسطين القضيّة:

دائمًا يحرص المناضل جورج القابع في زنزانته الفرنسيّة في كلّ اتّصال أو زيارة إلى إيصال رسالة حول تأكيده على أهمية وضرورة التضامن مع فلسطين... وفي كلّ مواجهةٍ من معارك الأسرى الفلسطينيين مع إدارة سجون الاحتلال، يُسارع إلى مواصلة نضاله اليومي تجاه قضيّته الأسمى وهي فلسطين وأسراها وشعبها، ويحثّ الرفاق في «الحملة الوطنية لتحرير الأسير جورج عبد الله» والحملات الدولية لتنفيذ سلسلة تحرّكات والمشاركة بالحملات التضامنية «حملة الأسبوع التضامني مع القائد أحمد سعدات»، وحملة «الحرية لوليد دقة»، و«لا للاعتقال الإداري»..، بهدف تسليط الضوء على قضية الأسرى الفلسطينيين ونضالهم اليومي في سجون الاحتلال الصهيوني.

المنطقةُ العربيّة ..
مـن التبعيّة الخارجيّة إلى التفـكّك الداخلي

صـافي الدين البدالي
نائبُ رئيس الجمعيّة المغربيّة لحماية المال العام/ المغرب

تقديم :

يشهدُ العالمُ اليو م تحوّلاتٍ مهمّةً ومتسارعةً عنوانُها السباقُ نحو الهيمنة والنفوذ، وجزءٌ من هذا السباق تجري أطواره على أرض أوكرانيا التي استفزّ بها الناتو روسيا حتى تدخل حربًا لا أحد يعلم نهايتها، وهي الحرب التي ضاعفت من الأزمة الاقتصاديّة لدول العالم بما فيها الدول العربيّة بعد جائحة كورونا. هذه الحرب التي صاحبتها حرب المحروقات والغاز لطبيعي، وأيضًا كانت سبب ظهور تحالفاتٍ جديدةٍ لمواجهة القطبيّة الأحاديّة التي سادت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أي المعسكر الشرقي. في ظلّ هذه التحوّلات المتسارعة للعالم يشهدُ العالمُ العربي هو الآخر أزمةً حقيقيّةً اقتصاديّةً واجتماعيّةً وسياسيّة، وهي الأزمة التي تُضاف إلى سلسلة الأزمات والهزائم التي عرفتها المنطقة العربيّة منذ بوادر تشكّل العالم الرأسمالي. فما أسبابُ هذه الأزمات والهزائم المتتالية والانهزامات السياسيّة والعسكريّة التي يعرفها العالم العربي حتّى اليو م؟ وما الوضعُ العربي في خضم التحوّلات التي يعرفها العالم حاليًا؟

الفقراتُ الموالية محاولةٌ للإجابة عن هذه الأسئلة.

1.المنطقة العربيّة والتحوّلات التي عرفها العالم عبر السيرورة التاريخيّة:

قبل القرن الخامس عشر بدأت تنشط الاكتشافات الجغرافيّة عبر مناطق عدّة في العالم، وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسماليّة، أي فترة الكشوفات الجغرافيّة كما وصفها الباحثون في الشؤون الاقتصاديّة التي ازدادت توسّعًا بدءًا من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر، وهي المرحلة التي بدأت تظهر فيها أسواق في بعض مناطق العالم للتبادل التجاري، التي كانت بمثابة مقدمة لتكوين السوق العالمية فيما بعد، وكذلك لما غامر تجارٌ كبارٌ من دول أوروبا والهند والصين وغيرها ركوب البحار والمحيطات الواسعة للتبادل التجاري من أجل كسر السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطوريّة العثمانيّة على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقيّة والشمال الأفريقيّة.

في هذه المرحلة كانت أغلب الدول العربيّة تحت الحكم العثماني، الذي عدّه بعضُ النموذجَ الإسلاميّ الاقتصادي والسياسي، غير أنّ هذا النموذج كانت تتحكّم فيه القوميّةُ التركيّة والسيطرة على الثروات والهيمنة والاستغلال. وبالفعل تمكّن عددٌ كبيرٌ من البحارة الكبار المعروفين، مثل» فاسكو دي جاما» و»كريستوفر كولومبس»، بدعم من كبار التجّار بتمويل رحلاتهم الاستكشافيّة للوصول إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح بجنوب إفريقيا، جزر الأنتيل، جزر الهند الغربيّة بأمريكا الوسطى...، وفي هذا السياق تمكّن الأوروبيّون من نهب ثروات هائلة من الذهب والفضّة والنحاس من البلاد المكتشفة مع تكوين مستعمرات لصالحهم بالمناطق الساحليّة، وإقامة أسواقٍ تجاريّة والتحكّم في الاتّجاهات التجاريّة الدوليّة. وكانت الوسيلة المتّبعة لإخضاع هذه المناطق وفقَ متطلّبات القارّة الأوروبيّة هي الغزو الحربي والقهر والإبادة الجماعيّة للسكان وعمليّات القرصنة وإراقة الدماء، ولم تسلم المنطقة العربيّة من هذا الهجوم ومن استنزاف خيراتها.

2. النظامُ الرأسمالي العالمي وتداعيته على المنطقة العربيّة:

لقد تحوّل النظام الرأسمالي العالمي في القرن السابع عشر من مرحلة الإنتاج غير الممركز إلى اقتصاد مركزي والاستقطاب والصراع من أجل التوسّع في إطار قطبيّة متعدّدة الأبعاد، تضمُّ دولًا تسعى إلى السيطرة على منابع الثروات الطبيعيّة والحفاظ على اقتصادها وعلى ثرواتها؛ ما أدّى الى صراعات محليّة وجهويّة ستغذّي الحروب التوسّعيّة والشاملة التي كان لها دورها في تشكّل قطبين أساسيين، القطب الذي اختار توجه الاقتصاد الرأسمالي بخلفيّات استغلاليّة واستعماريّة / توسعيّة لتشمل أغلبَ المناطق العربيّة، ويضم دول التحالف الأمريكي/ الأوروبي الغربي في الحرب على النازية، لكن الثورة البلشفيّة (1917) التي حاولت بناء الاشتراكية في بلد واحد، وهو توجّهٌ جديدٌ يكشف مخاطر النظام الرأسمالي والتوسّع الاستعماري. في خضمّ هذا التحوّل القطبي المتسارع نجد الدول العربيّة تعيش بين الصراع على السلطة أو البحث عن حليف استراتيجي لحماية بعضها من بعض ومنقسمة على نفسها، وخاضعة لتبعيات القطبية الثنائية التي أدّت بها الى العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة الاقتصاديّة.

3. تداعيات الأحاديّة القطبيّة والعولمة المتوحّشة:

وبعد انتهاء القطبيّة الثنائيّة، تجد الدول العربيّة مرّةً أخرى نفسها بين كماشة الرأسماليّة المتوحّشة والعولمة الشاملة والمتسارعة، هذه العولمة التي ستجعل العالم أكثر ترابطًا؛ بسبب تنامي ظاهرة التبادل التجاري والثقافي، الذي يتسبب في ارتفاع إنتاج السلع والخدمات. وتتحوّل الشركات المحليّة إلى شركات متعدّدة الجنسيات ولها فروعٌ في كثيرٍ من البلدان. وبالرغم من أن العولمة قد تساعد على توالد الثروة في البلدان النامية، لكنها لا تساعد على تقليص الفوارق بين الدول الفقيرة والبلدان الغنية، وهو ما سيجعل المنطقة العربية تظل قابعةً في وضعية الدول الفقيرة؛ لأنّها لم تستطع مسايرة العولمة وما صاحبها من ظهور للتكنولوجيا المتنقلة ورساميل عابرة الحدود والقارات في إطار المنافسة على توسيع المجال الاستثماري في إفريقيا وفي جنوب أمريكا وفي منطقة الخليج العربي، ولم تكن الدول العربية قادرةً على مسايرة ظهور هذا النمط الإنتاجي الجديد المبني على العولمة أو الاقتصاد «المعولم». وإنّه في غياب هذا الاستعداد فقدت القدرة على توفير احتياجات شعوبها، إضافةً إلى عجزها في مواجهة متطلّبات

الاقتصاد الرأسمالي الجديد «المعولم» وشروطه، الذي تفاعلت معه الدول التي كانت واعيةً بهذا، أوّلًا: على المستوى الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، بغية تقاسم السلط ومشاركة شعوبها في تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي، وثانيًا: لدعم القدرات الفكريّة والإبداعات وسبل الأبحاث العلميّة وتحويل التكنولوجيا خارجيّة النشأة إلى تكنولوجيا داخليّة النشأة وتطويرها لتصبح رائدةً في عالم التكنولوجيا، مثل الصين وكوريا الجنوبيّة وتايوان وتايلاند والهند وغيرها. وقد كان لهذا التحوّل الاقتصادي «المعولم»، تغيّرات نوعيّة، سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة وأيديولوجيّة على مستوى مجموعة من دول العالم، إلّا أنّ الدول العربيّة تجد نفسها في مؤخّرة البلدان في مجالات البحث العلمي والبناء الديمقراطي الحقيقي؛ ما سيكبّدها هزائمَ متتاليّةً ويجعلها لا تتوفر على إمكانات التصنيع في حدودٍ معيّنة، ما يسمح لها بالدخول إلى السوق العالميّة وفق شروطه الجديدة، ويجعلها من زمرة دول العالم الثالث، مثل بعض دول في إفريقيا وآسيا التي ظلّت عاجزةً عن توفير تلك الإمكانات.

إنّ مظاهر استمرار التراجع والانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية؛ بفعل الطبقة المسيطرة التي كرّست مظاهر التخلّف والتبعيّة واستغلال النفوذ والتطبيع مع الفساد والرشوة وحماية مصالح «الإقطاعيين الجدد» الذين مركزوا بين أيديهم الثروة الوطنيّة والسلطة، ما فاقم العجز في الميزان التجاري، وتراجع الإنتاج والتخلف في تطوير الصناعة التحويليّة، وارتفاع مظاهر التبعيّة التجاريّة وأدواتها، واستمرار العجز المالي وارتفاع وتحكّم الاستثمارات الأجنبيّة في الاقتصاد الوطني، وفي سبل التنمية البشريّة، باعتبارها ظاهرةً أساسيّةً، لها تجليّاتها السلبية على مستوى التطوّر والتقدّم وعلى مستوى بناء اقتصادٍ وطني مستقل والتخلّص من تجليّات التبعيّة الماليّة. فبالرغم من الارتفاع الكمي في الناتج المحلّي الإجمالي للدول، فإنّ مظاهر التخلّف والتبعيّة أصبحت مطلقةً في القرن الواحد والعشرين، وأصبحت حاجزًا أمام التطوّر الذاتي وأمام حريّة الإبداع والاختيار؛ ما أدّى إلى تكريس ثقافة الاستهلاك الأعمى والتبعيّة الثقافيّة بصورةٍ مشبوهة تتعارض ومقومات المجتمع العربي وخصوصيّاته؛ بفعل استيراد أنماط الاستهلاك الرأسماليّة بأنواعها وتجليّاتها السلوكيّة السالبة للقيم والأخلاق للسقوط في غياهب التقليد الباهت للثقافة الغربيّة وما تكتنفه من سموم على المستوى النفسي والسيكولوجي حتى أصبح الطريق ممهّدًا للبلدان العربيّة لانتشار التبعية وتجذّرها بالمعنى السيكولوجي والنفسي؛ نتيجة التبعيّة الاقتصاديّة والثقافيّة، وهي التبعيّة الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل على الجماهير العربية؛ لأنّها جعلت من كل مفاهيم التحرّر والنهضة والديمقراطيّة والتنمية كائنات غريبة، فشوّهت الشخصيّة الوطنيّة والقوميّة العربيّة ككل، ما كرّس حالة النزوع والميل نحو الاستسلام والقبول بالحلول الانهزاميّة وتبرير المواقف المذلّة بالنسبة للقضايا العربيّة والقضيّة الفلسطينيّة والتطبيع المجاني مع الكيان الصهيوني. كل ذلك على حساب مشروع الصمود والمقاومة والنهوض الديمقراطي والتقدّم والعدالة الاجتماعيّة والسلم داخل الدول العربيّة.

ومع توالي الهزائم العربية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، بل واستمرارها وتجدّدها دون أيّة آفاقٍ واعدة في هذا القرن الحادي والعشرين، يبرّر الحالة التي أصبحت عليها المنطقة العربيّة من أزماتٍ اقتصاديّة واجتماعيّة ومن حروبٍ داخليّةٍ وخارجيّة، ومن تنامي مظاهر التطرّف وتصاعد العداء بين الجيران خدمةً لأجندة خارجيّة أدّت إلى الاستسلام لإرادة الدول المهيمنة على الأسواق التجاريّة العالميّة وعلى الثروات العالميّة وعلى المنابر السياسيّة والإعلاميّة. إنّ الأسباب في ذلك كثيرة، لكن الروافد المغذية للحالة الراهنة، العامل الدمقراطي من جهة، والعامل الاقتصادي من جهةٍ ثانية؛ إذ لا يمكن لأي بلدٍ في المنطقة العربيّة أن ينجو من الهزائم المتتالية والمتجدّدة على جميع المستويات مع الاستمرار العميق للتبعية بكلّ أشكالها وأبعادها واشتراطاتها وما ينتج عنها من أوضاعٍ اجتماعيّة ومن تخلّفٍ وبؤسٍ سياسي وأخلاقيٍ الى درجةٍ الانحطاط.

4. من التبعيّة الخارجيّة إلى التمزّق الداخلي:

لقد كان طبيعيًا في ظلّ مخاطر قانون التبعية وسيادة التخلّف أن يستمرّ تراجع ترتيب معظم بلدان الوطن العربي في سلّم التطوّر العالمي ليحتلّ المراتب الدنيا، حسب ما أشارت إليه تقارير التنمية البشريّة في العالم الصادرة من برنامج الأمم المتّحدة منذ عام 1997-2006، في سلّم التطوّر للدول العالميّة الذي يضمّ 175 دولة، حيث تنفرد الولايات المتّحدة والدول الأوروبيّة وكندا والسويد والنرويج واليابان بالمراتب الأولى؛ في حين نجد الدول العربيّة تأتي في مراتب متدنيّة تتراوح من المراتب (45-80) مثل الإمارات والبحرين والكويت وقطر وليبيا والسعودية ولبنان، وتتراجع إلى مراتب متدنية (81-145) مثل تونس والجزائر والأردن وفلسطين وسلطنة عمان ومصر والمغرب والعراق واليمن، وفي هذا الجانب يقول د. مسعود ضاهر «إذا كانت تقارير الأمم المتّحدة والمنظّمات الدوليّة وتقارير التنمية العربيّة تشير إلى صورة قاتمة حول المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يعاني منها العرب في المرحلة الراهنة، فإنّ الواقع السياسي أكثر مأساوية». إنّ ما أصبح يميّز الوضع العربي في الراهن بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية وارتفاع منسوب المديونيّة الخارجيّة والداخليّة هو الحروب الدامية المستمرّة في بعض البلدان العربيّة، مثل السودان واليمن واستمرار الصراعات التناحريّة في سوريا والعراق وفي الصومال وفي ليبيا والصراعات اللغويّة أو الدينيّة. فالدول العربيّة في المرحلة الراهنة هي أمام تحدّيات كبرى لعصر العولمة وعصر التكنولوجيا المتطوّرة وعصر الأبحاث العلميّة في المجالات شتى وعصر الاكتشافات الفضائية وأعماق البحار والاصطفافات الاستراتيجيّة، إلا أنّها تسير في الاتجاه المعكوس، حيث طغت على هذه المنطقة الصراعات القبليّة أو الطائفيّة، والاتجاه من المجتمع الموحّد/المندمج نحو المجتمع المتمزّق والمتشرذم؛ بفعل الصراعات العرقيّة والمذهبيّة وغيرها. وهو ما مهّد أسباب السيطرة العسكريّة والأمنيّة المباشرة وغير المباشرة للقوى الإمبرياليّة وحليفها الصهيوني على العديد من البلدان العربيّة، بعد أن ساعدت هذه الأنظمة على التخلّص من المعارضة ومن المثقفين الثوريين ومن العلماء الوطنيين عبر الاغتيالات والاختطافات والنفي. فإنّ جزءًا كبيرًا من الناتج المحلّي الإجمالي لم يُوظّف في تطوير البنيّة التحتيّة، وفي البحث العلمي، وفي والمستشفيات والمدارس والجامعات، وفي مشاريع التغطية الاجتماعيّة والرعاية الصحيّة والحماية البيئيّة، وفي تقليص الفوارق الاجتماعيّة والمجاليّة، وفي تطوير الصناعات التحويليّة، بدل مظاهر الإنفاق خارج السياق والبذخ والإنفاق العسكري تنفيذًا لتعاليم القوى العظمى. إنّ كلّ المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة تشير إلى أنّ الدول العربيّة سوف تزداد تأزّمًا وتمزّقًا؛ بفعل مظاهر عدم الاستقرار والتبعيّة والانضباط للشروط الأمريكيّة.

الأمــن الـغـذائــي وعـدم المـسـاواة في الحالة العربيّة

قراءةٌ تحليليّة

م. تيسير محيسن
باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ فلسطين

أصدرت اللّجنةُ الاقتصاديّةُ والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) في آذار/ مارس الماضي، تقريرًا بعنوان «عدم المساواة في المنطقة العربيّة غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق»، جاء في التمهيد له على لسان السيدة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا «انعدامُ الأمن الغذائي وجهٌ وحشيٌّ لعدم المساواة، وما إن يلوح خطره حتى يفرّق الأمم ويفتّت المجتمعات».

يتضمّن التقرير - بالإضافة إلى العديد من الأطر والأشكال والجداول - **أربعة محاور: الأوّل** بعنوان «أزمة متكاملة تشعل عدم المساواة»، **الثاني** «عدم المساواة والأمن الغذائي»، **الثالث** «الأمن الغذائي وعدم المساواة: تحليل المخاطر والاتجاهات»، أما **الأخير** فقد جاء بعنوان «حلول في السياسات العامة».

يهدّد انعدام الأمن الغذائي، في المنطقة العربيّة، 181 مليون شخص، أي ما يقرب من 35٪ من السكان. ومعظم الذين يواجهون هذه المشكلة يعيشون تحت ظلّ الفقر. ليست الأزمة في عدد الذين يهدّدهم شبح الجوع فحسب، بل أيضًا قسوته؛ إذ يواجه 54 مليون شخص مستوياتٍ شديدةً منه.

تتعدّد أوجه انعدام الأمن الغذائي عربيًا، وتشمل العوامل المسبّبة الفيضانات والجفاف المرتبط بالتغيّرات المناخيّة، والأزمات الاقتصاديّة، والصراعات، والاحتلال، وهي تؤثّرُ في الفقراء أكثر بكثيرٍ مما تفعل في الأغنياء.

يعالج الفصل الأول التطوّرات الخارجيّة والأزمات التي ضربت المنطقة، وكان لها تأثيرٌ سلبيٌّ أعاق أي تقدّمٍ تحرزه السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المعتمّدة للحدّ من الأوجه القائمة لعدم المساواة. من ذلك، تداعيات الحرب في أوكرانيا، وأزمة المعيشة العالميّة. وأيضًا، تزايد الدين، وأسعار الصرف وشروط التجارة. كما يتناول الفصل أبرز أوجه عدم المساواة في الحالة العربيّة، وهي: فقر الدخل، عدم المساواة في الثروة، عدم المساواة في الدخل، عدم المساواة بين الجنسين.

يبدأ الفصل الثاني بتعريف الأمن الغذائي كالآتي «عندما تتوفّر لجميع الناس الإمكانات الماديّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، للحصول على أغذيةٍ كافيةٍ وسليمةٍ ومغذّيةٍ تلبّي احتياجاتهم التغذويّة وتناسب أذواقهم الغذائيّة للتمتّع بحياةٍ موفورةِ النشاط والصحّة». يؤكّد معدّو التقرير أنّ الأمن الغذائي ليس مسألةَ جوعٍ فحسب، بل هو عاملُ تحديدٍ للسيادة والاستقرار. يحلّل التقرير، من منظور عدم المساواة، الركائز الأربع للأمن الغذائي، وهي: التوفّر والحصول والاستفادة والاستقرار. في معرض الحديث عن توفّر الغذاء عربيًا، يتناول التقرير مشاكل شحّ المياه، انخفاض الإنتاجيّة الزراعيّة، تقلّص مساحة الأراضي الزراعيّة الخصبة. يختم الفصل باستعراض تأثير ثلاثة أنواعٍ مختلفةٍ من الصدمات على الأمن الغذائي وعدم المساواة في المنطقة العربيّة، وهي الصدمات المناخيّة، والصدمات الاقتصاديّة، والصدمات السياسيّة.

ويسلّط الفصل الثالث، تحت بند دراسات حالة البلدان، الضوء على أوجه عدم المساواة في الفقر والأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. مشيرًا إلى أنّ معدلات الفقر في قطاع غزة تزيد بأربعة أضعافٍ على ما هي عليه في الضفة الغربيّة، ويعيش في القطاع 90٪ من الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتبيّن من مسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة عام 2022 أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بلغ في القطاع 42,4٪ مقارنةً بمعدل 90,68٪ في الضفة الغربيّة. وقد خفضت 19٪ من الأسر في قطاع غزة من استهلاكها للتعامل مع نقص الغذاء، وذلك مقارنةً بنحو 4,4٪ من الأسر في الضفة الغربيّة.

يقدّم التقرير، في الفصل الرابع، توصياتٍ في السياسات العامة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي من منظورٍ يراعي عدم المساواة، من ذلك تحسين منعة النظم الزراعيّة ونظم الحماية الاجتماعيّة، وزيادة قدرتها على استيعاب الصدمات التي تطال أشدّ فئات المجتمع هشاشة. وتساعد أنظمة الإنذار المبكّر ووحدات إدارة الكوارث وتدابير التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه على الحماية من الآثار المتنامية لتغيّر المناخ.

هذا ويقترح معدّو التقرير أنّ الحلّ يكمن في التضامن وإعادة التوزيع، وأنّ «نطاق المشكلة أوسع من أن تحلّه دولةٌ واحدةٌ بمفردها، فلا بدّ من تآزرٍ بين قادة المنطقة لزيادة توفّر الغذاء، وضمان الحصول عليه، وتحسين الاستفادة منه، وتحقيق استقراره». فيما يلي نقدّم قراءةً نقديّةً لما جاء في التقرير، وذلك من خلال مجموعةٍ من الملاحظات:

(1) منذ عام 2008 والعالم لم يفتأ يواجه الأزمة تلو الأزمة؛ نهاية العولمة، أزمة الليبراليّة الجديدة متمثّلة في السوق والديموقراطيّة، التطرّف والعنصريّة والحروب، انتشار الأوبئة على نطاقاتٍ واسعة، تداعيات تغير المناخ؛

الأمر الذي كان له أبلغ الأثر على أمن العالم واستقراره، الاقتصاد العالمي، وخصوصًا اقتصاديات البلدان الفقيرة والنامية والأشخاص الضعفاء والمهمشين، وأيضًا انتهاك الحقوق على نطاقٍ واسع، زيادة معدلات الجوع والفقر والبطالة والهجرة، وما أسفر أيضًا عن أزمةٍ طاحنةٍ في الغذاء والطاقة.

(2) بالرغم من امتلاك العرب ثرواتٍ هائلةٍ ومتنوّعة؛ بما في ذلك الغذاء الذي يكفي لإطعامهم جميعًا؛ إلا أنّهم يعانون من انعـدام الأمن الغذائـي؛ وذلك بسبب عـدم المسـاواة تحديدًا. لديهم أوسـع فجـوة لعدم المسـاواة فـي الدخل عالميًا، قـدر هائـل مـن عدم المسـاواة في الحصـول على الطعام المغذي والصحـي، وفـي القدرة علـى تحمـل تكاليف هـذا الغـذاء.

(3) قد لا يكون نقص الغذاء أو سلامته أو استمراره أو كيفيّة الوصول إليه هو ما يعاني منه العرب حقًا، وإنّما في كونه يستخدم بوصفه أداةً للتحكّم والسيطرة الداخليّة والخارجيّة. الأزمة التي يشهدها النظام الغذائي العربي تتمثّل في: نزع الملكيّة (ترك الزراعة وإضعاف الصلة بالأرض، الهجرة)، تغيّر الأنماط (تأثير ارتفاع درجة الحرارة، معدّل سقوط المطر ووتائره، انقطاع سلاسل التوريد)، التسليع (تحول الغذاء من «حق» إلى «سلعة»).

الفجوة الغذائيّة العربيّة واسعة:

وفقًا لأحدث البيانات؛ الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية الرئيسة لا يتعدّى 36,8٪ في الحبوب، و32,8٪ في الزيوت النباتيّة، و31,4٪ في السكر، و38,4٪ في البقوليّات، و73,7٪ في اللحوم الحمراء، و65,5٪ في لحوم الدواجن. وقد بلغت الفجوة الغذائيّة العربيّة عام 2020 نحو35,3 مليار دولار، تتصدّرها الحبوب التي تمثّل 47,8٪ من إجمالي تلك الفجوة.

(4) بينما يعدّ مفهوم الأمن الغذائي أقرب لمفاهيم السوق (الوصول والاستخدام، العرض والطلب..)، تحمل كلمة سيادة حين تضاف لتعبير «الغذاء» مضامين سياسيّة (بما تنطوي عليه من علاقات قوة). التعريف الشائع والمتداول والمعتمّد في التقرير، لم يعد ذي قيمةٍ تحليليّةٍ أو فائدةٍ عمليّةٍ في سياقاتٍ مشابهةٍ للسياق العربي، مع تغييب القدرة على الوصول للموارد والسيطرة عليها. انعدام الأمن الغذائي لا ينتج عن البطالة وانخفاض الدخل فقط، وإنّما كذلك نتيجة انعدام المساواة الهيكلية في أنظمة الغذاء والزراعة الناجمة أساسًا عن سياسات الليبراليّة الجديدة.

(5) حركات السيادة على الغذاء جاءت ردًا على المفاهيم النيوليبراليّة. وهي، تعني باختصارٍ شديدٍ حقّ الشعوب، حق الفلاحين، حق الضحايا في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. وهي جاءت للتغلّب على الضعف في مضمون الأمن الغذائي مفهومًا، وعُدّت -أقصد السيادة- أساسًا لا غنى عنه له (أي للأمن الغذائي). غالبًا لا يكون الجوع بسبب نقص الغذاء، وإنّما بسبب التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي. إذا كان الأمن الغذائي يعني القدرة على الوصول إلى أسواق الغذاء، فإنّ السيادة الغذائيّة تعني القدرة على الوصول إلى موارد إنتاج الغذاء (حيث تتّسم العمليّة بالصراع بين القوى).

(6) إنّ معالجة توافر الغذاء والحصول عليه واستخدامه وجودته التغذوية أمر بالغ الأهمية، لكن الأمر يجب ألا يتوقف عند التدخّلات السريعة وقصيرة المدى «المقاربات القطاعيّة»، ذلك أن المقاربات طويلة المدى، على أساس الجغرافيا وطبيعة المكان، تستهدف، جذريًا، الظروف البنيويّة، الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأساسيّة؛ ما يتطلب التزامات سياسيّة قويّة ونهجًا متعدّد الأبعاد. إن الأهميّة المتزايدة للنُهوج الإقليميّة هي استجابة للاعتراف المتزايد بتنوع الأمن الغذائي والتغذوي وتحديات الفقر.

المقاربات الإقليمية جيدة من حيث استهداف القضايا الهيكلية والناشئة في الأمن الغذائي والتغذية. لا يختلف الأمن الغذائي باختلاف المنطقة فحسب، بل تختلف طبيعة المشكلات وحجمها أيضًا باختلاف نوع المنطقة. يمكن أن تساعد هذه المقاربات في تنويع مصادر الدخل والتخفيف من المخاطر المحتملة (تقلبات الأسعار، وتغير المناخ، والمخاطر البيئية)، وتعزيز التنمية وتعزيز سبل العيش، وهذا يشمل، من بين أمورٍ أخرى، تعزيز المؤسّسات المحليّة ووضعها في طليعة المعركة ضدّ مشاكل انعدام الأمن الغذائي.

هناك اعترافٌ متزايدٌ بأن السياسات القطاعيّة وحدها ليست كافيةً لتحديد مسارٍ مستدام للخروج من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. يمكن أنْ تكون السياسات القطاعيّة والقائمة على المكان، التي تدمج القطاع الزراعي مع أسواق المنبع والمصب، وكذلك مع الأنشطة غير الزراعية أكثر فعالية في تحسين سبل المعيشة الريفية والأمن الغذائي والتغذية. تكمن أهمية المقاربة الإقليمية في معالجة قضايا الأمن الغذائي من حيث تعدد القطاعات، الانطلاق من القاعدة إلى القمة، الاستناد إلى خصوصية المكان، تعزيز أنظمة الحوكمة متعددة المستويات ما يقوي التنسيق الأفقي والرأسي، ربط السياسات الاجتماعية بسياسات النمو الاقتصادي.

لمجابهة تحديات الأمن الغذائي العربي، في ظل عالم شديدِ التعقيد، من قبيل النمو السكاني، وشُحّ المياه، وتغيّر المناخ، ونقص التنوّع الزراعي، والأهم كما جاء في التقرير الفقر وعدم المساواة، النزاعات والاضطرابات السياسيّة، على العرب أوّلًا إيجاد مقاربة مشتركة فيما بينهم، وعلى اتّباع بعض ما جئنا عليه وخصوصًا المقاربات الإقليميّة لتحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي. تحتاج الدول العربية إلى اتخاذ إجراءاتٍ مثل تعزيز الاستثمار في الزراعة والتكنولوجيا الزراعية، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز التنوع الزراعي، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتعزيز الحوكمة الريفيّة، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن الغذائي.

السـودان ومنزلـق الحـرب الأهلـيّة

حمدي عبد العزيز
كاتبٌ سياسي/ مصر

لم يكن الصراعُ الذى اندلع في الخامس عشر من نيسان إبريل 2023 إلا تفجيرًا لكوامن صراعاتٍ حادّة ترقدُ في باطن المجتمع السوداني، تتشابكُ فيها عوامل التناقضات التي عجز المجتمع السوداني ونخبه السياسيّة المتعاقبة عن حلّها، التي جعلت المتابع لتاريخ السودان بعد الاستقلال يلخص أوضاعه السلطويّة في حلقات تتابع بين حكوماتٍ ديمقراطيّة تهتمّ بالمنحى الليبرالي للحصول على السلطة، لكنّها تخفق في إنجاز المهمتين الرئيسيتين اللتين ظلّتا فريضةً غائبةً عن الحكومات المدنيّة والعسكريّة، وهما إنجاز مشروعٍ تنموي ينهض بمقدرات السودان (وهى ليست هيّنة) يضمن تحديث حياة الإنسان والمجتمع السوداني بالتضافر مع المهمّة الثانية، وهى مهمّة الترسيخ لدولةٍ مدنيّةٍ حديثةٍ ذات أعمدةٍ مؤسّساتيّةٍ وطنيّةٍ تقوم على أساس مبدأ المواطنة الذى يساوى بين السودانيين على تنوّعاتهم العرقيّة والدينيّة والثقافيّة ..

وظلّ الواقع السياسي السوداني منذ إعلان استقلال السودان في يناير 1956، وحتى تاريخه تحت رحمة تتابع سلسلةٍ طويلةٍ من الانقلابات العسكريّة التي أوصلته - مع انعدام أي مشروعٍ تنموي جاد - إلى أن يظلّ دائمًا على حافة حروبٍ أهليّة، منها ما قسم السودان إلى سودانين شمالي وجنوبي، ومنها ما يهدد بالمزيد لينتهي السودان الذي عرفناه منذ استقلاله بلدًا تزيد مساحته عن المليونين والنصف من الكيلومترات المربعة بما تحويه هذه المساحة من موارد طبيعية معدنية وزراعية ذات مياه وفيرة لم تستغل بعد إلى دويلاتٍ فقيرة...

لم يكن انقلابُ 1989 هو الانقلاب العسكري الأوّل في تاريخ السودان منذ استقلاله عام 1956 فقد سبقته سبعة انقلابات (أو ربّما ما يزيد مما لم يعلن عنه) منها أربعة انقلابات عسكرية تم إحباطها وتصفية القائمين بها، وثلاثة انقلابات نجح الجنرالات عبرها في الاستيلاء على مقاليد السلطة مددًا طويلةً، كان المشترك الأعظم بين فترات حكمها هو الاستبداد القومي الإسلاموي والاستبداد والقمع المركزي الذى عمق الاستعلاء والازدراء لكل ما هو غير منتم لثقافة الأرستقراطيّة العربيّة الإسلامويّة مقابلً قهر السودانيين وتهميشهم من أبناء العرقيّات والثقافات غير العربيّة، وقبل ذلك المزيد من الإفقار والحرمان الاقتصادي لعموم الشعب السوداني؛ ما ساعد على امتداد التمزقات في عمق المجتمع السوداني وفقدان المجتمع المفعم بالتكوينات والثقافات الإثنية المتنوعة الأمل في سودان عادل بين أبنائه يرم تمزقاتهم الروحية والاجتماعية تحت عباءة المواطنة... تلك العباءة التي غابت بغياب فريضة إنجاز مهمة تأسيس الدولة الوطنية الحديثة القادرة على إيجاد رابط الأمّة وتعميقه.

وهكذا فقد ضاع الوقت من 1956 وحتى تاريخه دون الانتقال من دولة الاستقلال إلى النقطة التالية من جدول الأعمال، ألا وهى بناء الدولة الوطنية الحديثة، ليأتي انقلاب 1989 بمكوناته وكوارثه ونذير شؤمه فيظل نظام انقلاب البشير مهيمنًا على السلطة مدة ثلاثين عامًا متصلة، جرى فيها ما جرى من تجريفٍ لقدرات السودان وإعادة هيكلة الجيش لتسيطر عليه عناصر تحالف المؤتمر القومي (حزب البشير) والجبهة الإسلامية (اخوان حسن الترابي) فيبتعد الجيش السوداني بمسافة أكبر من ذي قبل عن إمكانيّة أن يكون يومًا ما جيشٌ لكلّ الشعب السوداني ومن كونه مؤسّسةً عسكريّةً وطنيّةً قوميّةً محترفةً تأتمر بأمر الشعب عبر مؤسّساته الدستوريّة التي تستلهم عملها من دستورٍ مدنى يحكم الحاكم والمحكومين، وليتحول بعد أن تمزقت أوصاله في حرب تحمل كل أوزار نظام نميري المستبد ورزاياه ضدّ الجنوب الذى تمرّد على مركزيّة الشمال واستبداد سلطته واستعلائها ونخبها وصلف حزب الأمة القومي حزب الأغلبية الدائمة، فكانت النتيجة تمزق الجيش وتحوله إلى ما يشبه المليشيات العسكرية التابعة للحاكم، بل زاد البشير الطين بلة بأن ضم عصابات الجنجويد التي ارتكبت أبشع الفظائع والمذابح في إقليم دارفور، وهى الفظائع التي وثقتها المحكمة الجنائية الدولية، وأصدرت لائحة بالمتهمين فيها يتصدرهم البشير وكبار أعمدة نظامه ومسؤولو أجهزته الأمنية والعسكرية، وهو ما يعرف بملف دارفور.

وهكذا حول البشير ميليشيات الجنجويد إلى نظام خاص داخل الجيش أطلق عليه (قوات الدعم السريع) ليترأسها فيما بعد رجل القبائل وتاجر الإبل محمد حمدان دقلو، الذي سيصبح فيما بعد نائب رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان وشريكه في قطع الطريق على قوى الثورة السودانية والاستيلاء على السلطة

عام 2019. ليس هذا فقط ما صنعته يد نظام انقلاب 1989 أو نظام حسن البشير أو فلنقل تحالف المؤتمر القومي وإخوان السودان بل عندما تم - بفضل صلف هذا النظام وغبائه واستبداده بتحالفاته وحلفائهم وبتواطؤ ضمني من حزب الأمة القومي السوداني - الوصول لذروة اللحظة الحرجة التي شطرت السودان إلى سودانين عام 2011 (سودان شمالي، والآخر جنوبي) فذهب الجنوب بآبار النفط السوداني، ودخل السودان نتيجة ذلك في أزمة اقتصاديّة طاحنة ارتفع فيها التضخّم إلى معدلات غير مسبوقة عالميًا وبدرجات فوق الوصف؛ ما أدى لانسحاق الغالبية الساحقة للسودانيين تحت وطأة الإفقار رغم مقدرات السودان الطبيعية الهائلة والمتمثلة في المساحات الشاسعة التي تحوى على ملايين الأفدنة والهكتارات التي يمكن أن تحقق الكفاية الغذائية للسودان وجيرانها، وبينما تستولى شركات الإمارات على مساحات هائلة من الأراضي الزراعيّة داخل السودان لتحقّق بها لِلإمارات كفايتها من الحبوب والمحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية تظل الغالبية الساحقة من الشعب السوداني، ونتيجة لغياب المشروع الوطني التنموي الجاد فريسة للإفقار والتجويع للدرجة التي جعلت السودانيين يفرون من جحيم الجوع والحروب إلى الدول المجاورة رغم أنها دول عثرات اقتصادية واجتماعية، ولكن الهروب إلى الرمضاء على الأقل هو أفضل من البقاء في النار والجحيم السوداني.

كانت هذه الأحوال هي ما أدى إلى اندلاع انتفاضة 2013 التي تولى محمد حمدان دقلو، وهو على رأس قوات الأمن السريع قمعها لتهدر دماء مئات المحتجين من الشعب السوداني في الشوارع والميادين السودانية، وهكذا صعد نجم حميدتى رجل المهام الصعبة الذى سيصبح فيما بعد وكيلًا للمصالح الخليجية والدولية داخل السودان بعد أن قدم أوراق اعتماده لدول الخليج عندما شارك في حرب اليمن، وقدم أرواح أكثر من أربعمائة جندي من قوات التدخّل السريع، ثم تحوّله إلى وظيفة الكونستابل الذى يعمل لصالح دول الإتحاد الأوربي في الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية القادمة من أثيوبيا وأريتريا عبر صحراء السودان.

هذا هو حمدان دقلو تاجر الإبل الذي أصبح القائد العسكري صاحب مناجم الذهب وشريك دولة الإمارات ورجل مصالحها في السودان، الذى أصبح الشريك والحليف لعبد الفتاح البرهان الابن البار لتحالف جنرالات البشير مع الجنرالات الذين تخرجوا على يد الترابى

(الجبهة الإسلامية) في القفز على أكتاف الثوار عام 2019 والاستيلاء على السلطة ثم شريكه في انقلاب أكتوبر 2021، ولذلك فالبرهان بمجرد أن اندلع الصراع بينه وبين نائبه دقلو أسرعت قواته في يوم 23 أبريل 2023 بفتح سجون كوبر وأم درمان ليتم تحرير أعمدة نظام البشير والحركة الإسلامية السودانية من السجون لينتزع دعم فلول نظام البشير والإخوان المسلمين قبل أن يسبقه إلى هذا الدعم خصمه دقلو.

وإذا كان دقلو قد لجأ بدوره إلى إحياء تحالفاته القبلية القديمة فإن التحالفات والقوى التي تقف وراء الرجلين ليست في الداخل السوداني فقط.

مع الوضع في الاعتبار أن القوى المدنية بدرجات متفاوتة لا تستطيع المجازفة بالانعطاف نحو هذا الصراع، فهي في مرحلة إعادة ترتيب الأوراق واسترجاع الدروس وتنظيم الصفوف لعلها تستطيع تجاوز أزماتها وأمراضها التاريخية المزمنة وضعفها الملحوظ، ثم أن ساحاتها هي ساحات العمل السياسي وسط الجماهير لا حمل السلاح مع هذا الطرف أو ذاك.

ففي حين أن الإمارات وقوات فاجنر الروسية وأطراف قد تكون منها أثيوبيا ودول أخرى تقف مع قوات الدعم السريع وتقدم لها الدعم اللوجستي باعتبار أن دقلو هو الضامن لمصالح هذه الجهات داخل السودان؛ فإن البرهان هو الآخر يتمتع بدعم أطراف أجنبيّة أخرى لم تعلن عن نفسها صراحةً ولكن إعلامها الرسمي يفضح توجّهاتها، كالسعودية ومصر، هذا كله إلى جانب تداخلات الدول الكبرى هنا أو هناك، كلٌ طبقًا لما يخدم مصالحه لا مصالح الشعب السوداني، بالإضافة إلى تغلغل الدور الإسرائيلي في السودان على نحو يتطلب إفراد دراسة مستقلّة.

لا يهم هنا تحديد التداخلات الإقليمية والدولية مع هذا الطرف أو ذاك، فالمهم هنا أن التدخل الأجنبي في السودان قد ظل طوال الوقت أحد محفزات اشتعال الحرب الأهلية السودانية واستمرارها، هذا إلى جانب المحفز الأول وهو تعمق التناقضات والصراعات العرقية والإثنية وتعقّدها، وتفاقم الأزمات الاجتماعية في ظل غياب الدولة عن مفهوم الدولة الوطنية الحديثة. وهكذا ليعلمنا الصراع الحاد بين كل من الجنرالين السودانيين عبد الفتاح البرهان ودقلو كيف ينتقل التناقض المتداخل (الطموحات والمصالح الشخصية في السلطة والثروة بين أطراف نفس النظام وذات السلطة) من تناقض يمكن السيطرة عليه، وإدارته بقدرٍ يبقى تحت السطح إلى تناقض حاد ينفجر فتنفجر معه كل التناقضات الأساسية والرئيسية والثانوية المتعلقة بالوضع السوداني، سواء تلك التناقضات الداخلية بجذورها الطبقية والاجتماعية والثقافية وانعكاساتها فيما هو عرقي وطائفي وجغرافي، أو التناقضات الإقليميّة والدوليّة التي تتقاطع وتتشابك في تعارض وتوافق لمصالح وأطماع دولية وإقليمية، تنعكس في حمى التدخلات الأجنبية التي تسهم في إشعال حرائق السودان البلد الإفريقي الذى يعيش التناقض الصارخ بين الغنى بالثروات الطبيعية، والتخلف البنيوي الذى يعيشه المجتمع السوداني والفقر والتهميش الاقتصادي الذي تعانى منه الغالبية الساحقة من الشعب السوداني خلافًا لما يترتب على ذلك من قهر واستبداد سياسي وتهميش اجتماعي لتلك الغالبية الساحقة من هذا الشعب. وكلها تناقضات ظلت كامنة (تتنفس عن نفسها حممًا تمور وتتأجج وتضغط مقذوفاتها النارية للتدافع من تحت قشرة السطح) منذ استقلال السودان في خمسينات القرن الماضي وحتى تاريخه دونما حل تنموي حقيقي يخمد نيران هذه الحمم، ويؤمن الشعب السوداني من آثارها المدمرة.

السعوديّة: هل الطموحُ السياسي يتلاءمُ ومستوى التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة؟

إسحق أبو الوليد
كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ فنزويلا

حازت الدولةُ «السعوديّة» التي تأسّست عام 1932، بعد حروب وصراعات تاريخيّة قبليّة دامية، على أهمّيتها الاستراتيجيّة في المشاريع والمخطّطات الإمبرياليّة ليس فقط لما تحتويه من مخزونٍ هائلٍ من الثروات الطبيعيّة، وفي مقدّمتها النفطيّة، بل باعتبارها مكوّنًا أساسيًا أصيلًا للقوميّة العربيّة، ولما تمثّله أيضًا من الناحية الدينيّة، كونها أرض المنشأ للدين الإسلامي، أحد أهمّ ما يعرف، بالديانات «السماويّة». ولا بدّ أيضًا من التنبيه أنّه عندما تأسّست هذه «الدولة - المملكة» الجديدة لم تكن قد نضجت واكتملت شروط تكوينها الطبقي بشكلٍ طبيعي؛ أي لم تولد من رحم التطوّر الاجتماعي الاقتصادي لشبه الجزيرة العربيّة، خاصة في منطقتين أساسيتين هما نجد والحجاز، لهذا أخذت تسير موضوعيًا في الطريق والاتجاه الذي حُدّد لها مسبقًا من قبل «خالقيها» لخدمة مصالحهم، وأطالت أمد نفوذهم وزيادة درجات استغلالهم لثروات المنطقة واستعمال جغرافيّتها الاستراتيجيّة في الصراعات الكونيّة التي يفتعلوها ويتبوّؤون إدارتها. وممّا لا شكّ فيه أنّ بريطانيا والإمبرياليّة، والنظام الرأسماليّ بشكلٍ عام باحتلالهم للوطن العربي، ومن ثمّ تقسيمه لدويلات تابعة للمركز، وزرع الكيان الصهيوني في فلسطين؛ استطاعوا إجهاض العوامل وتدمير الشروط التي نضجت تاريخيًا لتحقيق الوحدة التاريخيّة للأمّة العربيّة؛ أي تلك التي نمت وتطوّرت في أحشاء الإمبراطوريّة العثمانيّة، وكانت قائمة بعد تحلّل الإمبراطوريّة العثمانيّة وسقوطها.

المملكة التي أُنشئت وكانت في الجوهر «مملكة القبيلة» المتخلفة، الخادم الأمين والأفضل لسيدها، الغرب «المتحضر». دولة دون مؤسّسات أو خطط للتنمية والتطوّر، باختصار دولة دون «دولة». لكن، بما أنّ «المجتمع السعودي» مجتمعٌ عريقٌ وحيويٌّ لم يفقد عوامل تطوّره، رغم تعثّرها، استطاع - كغيره من المجتمعات - أن يسير وفق قانون تحوّل التراكمات الكميّة إلى التراكمات النوعيّة التي تفرض نفسها في العودة للمسار التاريخي الأصيل، وما نشهده في هذه المرحلة من مؤشّرات ودلائل على انتقال المجتمع السعودي إلى طورٍ نوعي أعلى هو تأكيدٌ لهذه الحقيقة. وانسجامًا مع الحقائق الموضوعيّة القائمة يمكن الاستشراف أنه تحت تأثير عوامل كامنة، أن «يحرف» هذا الطور السعوديّة عن المسار المرسوم لها سياسيًا، إلى مسارٍ آخر تفرضه ضرورات التطوّر والتحوّلات التاريخيّة المحليّة والإقليميّة والدوليّة. فقد ترافق التراكم الهائل لرأس المال المالي خلال العقود الماضية مع الرغبة الجامحة في امتلاك العلم والمعرفة لفئاتٍ وشرائحَ اجتماعيّة من الأجيال الجديدة الشابة، خاصّة من العائلة الحاكمة، وتواصل ذلك مع ترابط مراحل النمو إلى نشوء جيل «مثقّف» سياسيًا واقتصاديًا يقوده التكنوقراطيّون الذين ينتمي لهم ولي العهد محمد بن سلمان صاحب «رؤية السعوديّة 2030» ومهندسها، التي هي عبارةٌ عن خطط اقتصاديّة واجتماعيّة ورياضيّة وعلميّة شاملة تهدفُ إلى إحداث نقلةٍ نوعيّة، بل «قفزة» كبيرة في مجالات المجتمع والدولة وقطاعاتهما كافةً خلال أربعة عشر عامًا، وخاصّة، وهذا الأهم، إحداث تغيراتٍ جذريّة في البنية التحتيّة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة الصناعيّة التي ستؤدّي - إذا ما تحقّقت وتكلّلت بالنجاح - إلى تشكيل بناءٍ عام فوقي فكري سياسي ثقافي لم يشهده المجتمعُ السعودي من قبل.

إنّ الصهيونيّة والإمبرياليّة، وخاصّةً الأمريكيّةَ لا يروق لهما هذا النمط من التفكير ولا هذا النهج التطويري الذي سينقل السعوديّة من دولة متخلّفة اجتماعيًا، وتابعة اقتصاديًا وسياسيًا إلى دولةٍ حديثة متطوّرة مستقلّة وذات سيادة. لذا ستعملُ هذه القوى على عرقلتها وعدم توفير عوامل نجاحها ووسائله، بل ستعمل على إفشالها لضمان استمرار مزيدٍ من الرضوخ السعودي للإرادة الأمريكيّة واستراتيجيّتها. ولكن، وعلى ما يبدو، أخذ ولي العهد محمد بن سلمان، يدرك هذه الحقيقة «المُرّة» من خلال تجربته الذاتية مع «أصدقاء» بلاده التاريخيّين، حيث أكّد في أكثر من مناسبة «أنّ السعوديّة تمتلكُ العوامل والإمكانات كافةً، وخاصّةً الماليّة، التي هي ضروريّةٌ من أجل تحقيق نجاح الرؤية السعوديّة التي هي رؤيةٌ سعوديّةٌ بحتة، وبإرادة سعوديّة»، ويعبّر عن إصرارٍ قوي لتنفيذ «رؤيته» وهو يدرك تبعات ذلك الإصرار؛ لأنّه - وبلا أدنى شكّ - أصبح مستقبله (على اعتبار أنه الملك المقبل) بل ومستقبل السعوديّة نفسها؛ سيعتمدُ على نجاح أو فشل هذه «الرؤية». لذا لم يحتمل تلكّؤ المملكة المتّحدة (بريطانيا) في تنفيذ ما جاء في البيان المشترك الصادر في 10 آذار عام 2018 الذي صدر على إثر زيارةٍ قام بها لبريطانيا، ووعدت الحكومة البريطانيّة من خلاله المساهمة في بناء البنية التحتيّة التكنولوجيّة والصناعيّة للسعوديّة، ومساعدتها على إنتاج الطاقة النظيفة، كما تطمح «الرؤية» السعوديّة، لتهيئة البلاد لمرحلة ما بعد النفط؛ ما سرّع خطوات القيادة السعوديّة للتوجّه شرقًا وآسيويًا ليس فقط لتعزيز التفاهم والتنسيق مع روسيا في المجالات النفطيّة والكيماويّة، بل الاتّفاق مع الصين على ضرورة العلاقات الثنائيّة «بتعاونٍ استراتيجي» فُتحت من خلاله الأبوابُ الصينيّةً للسعوديّة في المجالات كافةً بما فيها النوويّة، ووعدت الصينُ شريكَها النفطي الأهمّ في العالم، أن تسهم في نقل «المملكة» إلى مرحلة التصنيع والتكنولوجيا. وقد نجحت القيادةُ

الصينيّةُ من إقناع السعوديّين بأهميّة البيئة الحاضنة للتطوّر والبناء والانحياز «للتعايش السلمي» مع الجارة إيران، الحليف القوي للصين في المنطقة، ما سيعكس نفسه على الدور القيادي للسعوديّة التي ستمسكُ بخيوط العلاقات وإدارة الصراعات في المنطقة، بما فيه الصراع العربي الصهيوني من مركز قوّة؛ لأنّ الصين كما تدلّل سياساتها واستراتيجيّتها لا تعدّ «إسرائيل» مدخل علاقاتها للمنطقة، وتتعاملُ معها، براغماتيًّا، على اعتبارها أحد دول المنطقة، أمرًا واقعًا، وتعمل على تجيير هذه العلاقة، عند الضرورة، في صراعها مع الولايات المتّحدة إقليميًّا ودوليًّا؛ لأنّها تدرك أكثر من غيرها أنّ الكيان الصهيوني هو صنيعة رأس ماليّة إمبرياليّة يحتلُّ وجوده مكانةً عسكريّةً ذات أولويةٍ في سياسات حكوماتها المتتابعة؛ لأنّها هي مرتكز نفوذها ووجودها في المنطقة. من هنا لم تنظر الإمبرياليّة والصهيونيّة بعين الرضا للوفاق السعودي الإيراني، وتعبّر عن خوفها من الدور الصيني ومن دبلوماسيّتها الهادئة في تفكيك خططهم واستراتيجيّتهم في المنطقة القائمة على تأجيج الصراعات العربيّة - العربيّة والعربيّة - الإيرانيّة. لا شكّ أنّ مكامن الخوف استراتيجيّة، وليست تكتيكيّة؛ لأنّ ما تقوم به الصين لا يعزّز فقط قوّتها الاقتصاديّة، بل يقدّمها نموذجًا سياسيًّا وفكريًّا في العلاقات الدوليّة والبناء الاجتماعي الذي هو مصدرُ نموّها وقوّتها ونفوذها.

يجب ألا يفهم أن الانسلاخ السعودي عن حاضنتها وبيئتها الإمبرياليّة الصهيونيّة التاريخيّة قد أُنجز بمجرّد إقامة العلاقات مع «أعداء» الولايات المتّحدة أو حتى إصدار بيانات مشتركة معهم تؤكّد على العلاقات الاستراتيجيّة والتعاون في المجالات كافة. إنّ الانفكاك من «العقال» الإمبريالي مسألةٌ معقّدةٌ طويلة الأمد؛ واستراتيجيّةُ جوهرها اقتصاديًّا - وهذا الأهم -: بناءُ اقتصادٍ مستقلٍّ ويقطع مع الماضي وينهي التبعيّة. وسياسيًّا: اتخاذ موقفٍ مغايرٍ لما هو قائمٌ من الكيان الصهيوني ومن جوهر الصراع العربي الصهيوني والقضيّة الفلسطينيّة الذي ما زال حدّه الأعلى يتمثّل بما أسمته القيادات السعوديّة السابقة بـ «المبادرة العربيّة» التي رفضها وما زال يرفضها الكيان الصهيوني الذي يسعى ويطمح لتحقيق استسلام عربيٍّ كاملٍ وبلا شروطٍ، كما حدث مع الأطراف كافةً التي وقّعت معه اتفاقيات «إنهاء الصراع»؛ لأنّ مشروع الحركة الصهيونيّة، الذي هو - أوّلًا وأخيرًا - مشروعٌ إمبريالي، في فلسطين والمنطقة لا يقبل ولا يحتمل الحلول الوسط، التي تعتقد بإمكانيّتها أطرافٌ عربيّةٌ واهمةٌ أنّه من خلال أمريكا والتحالف معها، التي كانت وما زالت هي حصان الرهان منذ السادات، مرورًا بعرفات، وانتهاءً بالسعوديّين، العرّاب والمموّل الحقيقي للتسوية منذ عقود. المراهنون على الولايات المتّحدة على ما يبدو لا «يدركون» أو يدركون ويمعنون أنّ انحيازهم لأمريكا وانضمامهم لحلفها يؤدّي إلى مزيدٍ من الاختلال في ميزان القوى لصالحها ولصالح الكيان، الذي، تباعًا، يزدادُ تعنّتًا وتشدّدًا وبطشًا؛ ما يستبعد «العامل» العربي نفسه من «الحل»، بل يضع هذا العامل — موضوعيًّا - في خدمة الاستراتيجيّة الإمبرياليّة الصهيونيّة النقيضة. من جهتها تستمرُّ الولايات المتّحدة في بيع الوهم من خلال تسوّق الكيان الصهيوني على أنّه المدخل لخصومها وأعدائها لتحسين العلاقات معها أو لفتح الطريق أمام من يريدون إقامة علاقاتٍ معها وكسب رضاها. هذه العكازة لا تحتاجها ولا هي ضروريةٌ للصين وروسيا لتعزيز وجودهم، سواءً في منطقتنا أو مناطق أخرى من العالم، لذا في عالم متعدّد الأقطاب بقيادة الصين، تفقد «إسرائيلُ» أحد أهم وظائفها وخصائصها الإمبرياليّة، وتكتسب السعوديّة ودولٌ عربيّةٌ أخرى، من خلال علاقاتها «الاستراتيجيّة» بالصين، أهميّةً استثنائيّةً إذا ما تطوّرت إلى مداياتها الضروريّة في هذا العالم الجديد المتعدّد الأقطاب، الذي سيتمّ فيه إزاحة «إسرائيل» عن عرش الهيمنة الإقليميّة بدرجة انزياح الولايات المتّحدة عن عرش هيمنتها العالميّة نفسها؛ ما سيشجّع السعوديّة على الابتعاد عن الكيان الصهيوني واتّخاذ المواقف «القوميّة» التي تستجيب لطموحات محمد بن سلمان، الملك القادم، والقيادة السعوديّة في «قيادة» الأمّة العربيّة مع الانتهاء من تنفيذ الرؤية عام 2030. هذا بلا شكٍّ سيعرّضُ السعوديّة، وخاصّةً ولي العهد إلى ضغوطاتٍ وتهديداتٍ تضع حياته نفسها في خطرٍ لإجباره على التراجع والعدول عن استراتيجيّته الجديدة، وسترفق هذه السياسة الأمريكيّة بضغوطٍ داخليّة، وخاصّةً من الفئات المحافظة في «العائلة المالكة» التي تتحيّن الفرص للانقضاض على السلطة، التي هي - موضوعيًّا - أقرب للصهيونيّة وكيانها، التي حجّمها محمد بن سلمان والموالون له. في ظروفٍ كهذه التي يمكن تسميتها «بالمرحلة الانتقاليّة» الّتي يمرُّ بها المجتمع السعوديّ والدولة السعوديّة، يمكن أن تحتدم فيها التعارضات بين «أجنحة العائلة» وروافدها السياسيّة والاجتماعيّة والدينيّة، وتتدحرج إلى تناقضاتٍ تغذّيها قوى خارجيّة؛ بهدف وقف التحوّلات الجديّة الجارية منذ سنوات في السعودية وتعطيلها، ما يُوجب التنبّه لها وحسمها مبكّرًا؛ وذلك بإجراء مزيدٍ من الإصلاحات في السياستين؛ الداخليّة والخارجيّة، في مقدّمتها وقف العدوان على شعب اليمن الذي يستنزف إمكانات السعوديّة الماليّة والبشريّة التي تحتاجها السعوديّة لتحقيق نجاح «الرؤية» وتنفيذها، ووقف الاتّصالات والعلاقات بالكيان الصهيوني، بل ومنعها؛ لأنّ الخطر الأكبر يتسرّب من خلالها على الاستراتيجيّة الجديدة؛ ما سيسهم في وضع مجمل العلاقات والاتفاقيات العربيّة، خاصّةً الفلسطينيّةَ مع الكيان الصهيوني في مأزق؛ ما سيفتح الطريق مجدّدًا «للوفاق والتضامن» العربي - العربي، ولو بحدوده الدنيا، خاصة بعد استرجاع جامعة الدول العربيّة «لعروبتها» التي فقدتها بإفقاد سوريا لعضويّتها.

إنّنا نعيش في عالمٍ متغيّرٍ تشتدّ فيه التناقضات والصراعات بكلّ أنواعها؛ بسبب فقدان عالم القطب الواحد، الذي قادته الولايات المتّحدة التي تعدّ سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وتفكّكه، مبرّرًا لوجوده واستمراره، عالمٌ يشقُّ طريقه الجديد بعسرٍ وألم من أجل عالم متعدّد الأقطاب لا يستطيعُ فيهِ قطبٌ بمفردهِ تقرير مصير العالم أو يهدّد وجوده، وهذا ما يميّز عالم اليوم عن عالم ما بعد الحربين العالميّتين.

القيادةُ السعوديّة، صاحبة «الرؤية» الطموحة والواقعيّة، تستعدُّ وتسعى أن تكون أحد الفاعلين والمكوّنين لهذا العالم قيد التشكيل؛ إنّها تملك الإمكانات الماديّة الجبّارة والكافية لتقوم بتحوّلاتٍ بنيويّةٍ واعدة إذا ما تزاوجت مع الإرادة الحقيقيّة لقيادتها (التي تقول: إنّها تمتلكها)؛ فإنّنا سنكون أيضًا أمام وطنٍ عربيّ متماسك و« شرق أوسط» جديد، ولكن ليس كما أراده شمعون بيرس، ولا كما حلمت به كوندا ليزا رايس.

ملـفّ اللاجئين في بـازار الانتـخابات التركـيّة

محمد صـوان
كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ تركيا

انفرجت أسارير اللاجئين في تركيا مع إعلان فوز «تحالف الجمهور» ورئيسه أردوغان بأغلبيّة مقاعد البرلمان في الدورة الأولى، ومقعد الرئاسة في دورة الإعادة.. ويضمّ تحالف الجمهور «حزب العدالة والتنمية» وبضعة أحزاب أخرى أبرزها حزب الحركة القوميّة بزعامة بهجلي، ما يعني فشل المعارضة، سواءً في استحواذ أغلبيّة مقاعد البرلمان، أم مقعد الرئاسة التركيّة.

في السنوات الثلاث الأخيرة، وفي غمرة الحملة الانتخابيّة شنّت أحزاب المعارضة حملةَ تحريضٍ وعداء ضدّ اللاجئين بشكلٍ عام، والسوريين على نحو خاص، حيث زعمت أنّهم سبب جميع الأزمات الاقتصاديّة والمجتمعيّة والسياسيّة في تركيا مطالبةً بترحيلهم الفوري.

مؤخّرًا تصاعدت وتيرة الدعوة لترحيل اللاجئين إلى بلادهم بوصفهم «أم الأزمات»، بعد أن رفعت الأحزاب التركية سقف الوعود بخصوص هذه المسألة، وذلك تحت ضغوط حالة الاحتقان في الشارع.. فظهرت وعودٌ انتخابيّةٌ كثيرةٌ على نحو غير عقلاني، وكان هدفها كسب الناخب بشكلٍ أساسي، كما ارتفعت وتيرة العداء بين الجولتين الانتخابيتين، خصوصًا بعد انضمام «حزب الظفر» بزعامة أوزداغ إلى «تحالف الأمة» المعارض بزعامة كلجيدار أوغلو، وبات شعار ترحيل اللاجئين السوريين الشعار الرئيس لأحزاب المعارضة، حيث امتلأت شوارع المدن التركية بلوحات ولافتات إعلانيّة كبيرة تحمل شعاراتٍ عنصريّةً وكراهيةً تجاهَ اللاجئين.

على الرغم من التدفّق الكبير للاجئين إلى تركيا، الذي أنتج بعض الآثار السلبيّة، فإنّ معظم التشويهات التي ينسبها التيّار المعادي للاجئين تسقط عند أوّل محاكمة عقلانيّة وواقعيّة.. وفي حال المقارنة بين الآثار السلبيّة والإيجابيّة، فإنّ الآثار الإيجابيّة ستطفو بشكلٍ ملحوظ.. وتبيّن تقارير ودراسات بحثيّة عديدة أن اللاجئين السوريين شكّلوا قيمةً إضافيّةً للاقتصاد التركي، وأنّهم ليسوا عالةً عليه، وقد أسهموا بتنمية عددٍ من القطاعات الاقتصاديّة، حتى إنّ «قطاع إدارة الأعمال» يطالب بعدم ترحيلهم؛ لأنّ ذلك سيؤثّر سلبًا على عددٍ من قطاعات الاقتصاد، وجاء في تقريرٍ لغرفة «تجارة إسطنبول» تحت عنوان «روّاد الأعمال السوريين في اقتصاد تركيا» إنّ الأسعار في المناطق التي يقطنها اللاجئون انخفضت بنسبة «2،5 ٪» وأن السوريين أسسوا مشاريع ومؤسسات كثيرة.. وقدّر التقرير العدد الإجمالي للمؤسسات والشركات السورية بنحو «20 ألفًا» في تركيا، وعدد الشركات السورية في غازي عنتاب وحدها «2600». ووفقًا لنفس التقرير بلغت قيمة مساهمة السوريين في الاقتصاد التركي»3،4 مليار» يورو منذ بداية عام 2018، أي ما يساوي «30 مليار» ليرة تركية، وهو ما يشكّل «2٪» من إجمالي الناتج المحلي لتركيا، وربما ترتفع هذه النسبة مستقبلًا مع وجود مليون عاملٍ سوري في البلاد.

تبيّن هذه المعطيات والأرقام أن حجم المبالغة في التحريض ضد اللاجئين كان هدفها النيل من حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان عبر اتهام اللاجئين بأنهم سبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثَمّ اتهام حزب العدالة والتنمية بأنه المسؤول عن فتح أبواب تركيا أمام «3،5 مليون» لاجئ سوري منذ عام 2011 بينما تزعم المعارضة بأنهم ثمانية ملايين لاجئ.

معارضة متأرجحة بلا برنامج:

تتسم المعارضة المكوّنة من ستة أحزاب «الطاولة السداسية» بأنها لا تتوافق على موقف موحّد إزاء اللاجئين، وتصرّح قياداتها في اللقاءات الخاصة «أن معاداة اللاجئين ليس أكثر من توظيف سياسي»، وقد أحدثت حملة التحريض المنظّمة على مدار سنوات عدّة مناخًا معاديًا للاجئين السوريين، في أوساط واسعة من المجتمع التركي لا سيما في الأوساط الملتفّة حول المعارضة، وتجلّت حملة المعارضة على شكل إساءة عدوانيّة وعنصريّة، عانى من نتائجها لاجئون كثر في حياتهم اليوميّة، وكرّست كذلك تعقيدات خاصة بكل ما يخص شؤونهم، ما ضاعف الخوف في أوساطهم، لا سيّما أن حزب العدالة والتنمية أيضًا تبنّى موضوع «عودة اللاجئين الطوعية»، إضافةً إلى إحجام وسائل الإعلام الرسمية عن الدفاع عن سياسة الحكومة نحوهم، ومن ثَمّ أنتجت هذه السياسة ضغوطًا إضافيّةً على اللاجئين بصورةٍ عامة.

انتهت المعركة الانتخابية، وفاز حزب العدالة والتنمية بالبرلمان والرئاسة، غير أن القلق

والتساؤل لدى اللاجئين لا يزال حاضرًا بقوّة حول مدى تحوّل السياسة التركية إيجابًا تجاه وجودهم، حتى إن قانون «الحماية المؤقتة» الذي صدر عام 2013 خصيصى لتنظيم أوضاع اللاجئين الذين تزايدت أعدادهم بين عامي 2011 و 2015، لا يزال يشوبه نواقص كثيرة تزيد حياة اللاجئين صعوبة في تركيا، فقانون الحماية المؤقتة هذا لا يتضمن حق العمل للاجئ السوري فأقل من «100 ألف لاجئ» سوري لديهم «أذون عمل» من أصل قرابة «1،5 مليون» عامل سوري، إضافة لتشديد التقييدات على أماكن السكن والإقامة؛ إذ لا يكون ذلك إلا بإذن رسمي لا يمنح بسهولة، كما لا يحق للاجئ السفر لخارج تركيا ثم العودة إليها، ولا حتى «لم شمل الأسرة» فضلًا عن تعقيدات أخرى عديدة، ويضطرّ معظم اللاجئين للعمل دون «إذن عمل»، وهو وضع غير شرعي يجعل العامل اللاجئ يقبل بأجر أقل وبشروط عمل أصعب.

تثار اليوم في أوساط بعض النخب التركية حوارات تتمحور حول ضرورة إصلاح وتعديل قانون الحماية المؤقتة الذي صدر ليكون مؤقّتًا، باعتبار أن وجود اللاجئين مؤقّت، وأنهم سيعودون إلى وطنهم عندما يتحقق الانتقال السلمي السياسي للسلطة، الذي يتيح لهم العودة الطوعية والآمنة، غير أن هذه النهاية السعيدة لم تظهر بعد. لقد أسس لاجئون كثيرون أعمالًا ومشاريع، وأسسوا أسرًا، وانتسب أبناؤهم إلى المدارس والمعاهد والجامعات التركية. فرغم المؤشرات الإيجابية في أوساط هذه النخب فثمة خشية من تأخر الاقتناع الرسمي بضرورة تحسين السياسات الحالية وتطويرها لإدارة «ملف اللاجئين» وتحويل الحوارات إلى قرارات جديدة تعالج أوضاع اللاجئين في ضوء تجربة الـ 12 سنة المنصرمة.

ستجري الانتخابات البلدية في النصف الأول من عام 2024، ويتوقع أن تستمر المعارضة في العزف على ذات الديدن العنصري ضد اللاجئين من جهة، ومن جهة أخرى تراقب أفعال حزب العدالة والتنمية، ومدى الجدّية بتنفيذ الوعود الانتخابيّة، خصوصًا وعدّ الرئيس أردوغان «بإعادة مليون سوري خلال سنتين».

يتوقع بعض المراقبين المقربين من الحكومة أن تعالج الأخيرة بعض صعوبات اللاجئين وأن تقوم ببعض الإصلاحات بعد الانتخابات البلدية.. وأن تشمل تلك الإجراءات من يحملون إقامةً سياحيّة، وهم بأعداد كبيرة نسبيًا تتجاوز مئات الآلاف، وهؤلاء ليس لديهم بلد ثالث يلجؤون إليه.

ربما بعد إجراء الانتخابات البلدية سيكون حزب العدالة والتنمية وتحالف الجمهور متحرّرًا من ضغوط المعارضة التي وظّفت الملف الإنساني لأغراض سياسيّة، بديلًا لخوض الانتخابات ببرنامج اقتصاديّ واجتماعيّ وسياسيّ.. غير أنه من الإنصاف القول: ليست جميع أحزاب المعارضة في سلة واحدة، فحزب المستقبل بزعامة أحمد داوود أوغلو، وحزب الديمقراطية والتقدّم بزعامة علي باباجان، كذلك أحزاب اليسار التركي يتّسمون بموقف أكثر عقلانية وواقعية تجاه اللاجئين في تركيا.

تركيا.. من هنا إلى أين؟!

يتضح من توليفة الحكومة التركية الجديدة التي يترأسها أردوغان أن مسألتي الأمن والدفاع تستحوذان على اهتمام خاص، ويؤشر تسمية رئيس جهاز الأمن الوطني «حقّان فيدان» وزيرًا للخارجية رسالة واضحة مفادها أن دبلوماسية أنقرة في المرحلة المقبلة تأخذ على عاتقها مهامًا إضافية حددها برنامج عمل حزب العدالة والتنمية لكي تؤدي تركيا أدوارًا أساسية في الإقليم والعالم، وتتمثل هذه الطموحات في تعزيز مكانة تركيا ووزنها من خلال البناء على ما تحقق في الولاية الرئاسية المنصرمة، خصوصًا في الملفات التي تخص عددًا من دول الجوار، إضافةً إلى قبرص وأذربيجان، والغاز في حوض المتوسط، والحرب الأوكرانية — الروسية، والعلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة وحلف شمالي الأطلسي، ومن المرجّح أن تعمل الدبلوماسية التركية على تحقيق نقلة نوعية تجاه تصفية مخلّفات سياسة «عزل تركيا» وتحجيم دورها إقليميًا ودوليًا، وهذا لا يعني أبدًا فتح جبهات جديدة، بل حل النزاعات وإدارة التحالفات من موقع أكثر قوة، مما يدعو إلى تنويع الوسائط والأساليب، وتوظيف الطاقات على نحو أكثر جدوى وديمومة، وبما يتجاوز سلبيات المرحلة الماضية.

وبوضوح شديد لم يبعث فوز حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان بولاية برلمانية ورئاسية جديدة الارتياح لدى أوساط إقليميّة ودوليّة عديدة، خصوصًا من راهن على نجاح حزب الشعب الجمهوري وزعيمه كلجيدار أوغلو الذي يتبنى برنامجًا مختلفًا حيال الملفات الخارجية محل التنازع والاختلاف - قيادة حزب العدالة والتنمية واعية ومدركة لهذه المعادلة - لذلك بدأت بانتهاج سياسة تبديد الأجواء المحيطة بتركيا في الأعوام الأخيرة لأسباب مختلفة بعضها انتخابي، فقامت قيادة الحزب بسلسلة من المصالحات مع كل من السعودية والإمارات ومصر، وقطعت أشواطًا على مستوى تطبيع العلاقات مع الحكومة السوريّة، وجمّدت عوامل التوتّر مع اليونان. ومن غير المتوقّع أن تتراجع قيادة الحزب عن هذا الطريق، بل ستعمل على ترجمة ما تملكه تركيا من أوراق قوة على نحو أكثر جدوى، خصوصًا مع بلدان الجوار الإقليمي.

يقف في وجه توسيع مدى الدور الإقليمي التركي كل من أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل، في حين أن تحالف تركيا مع كل من الصين وروسيا وإيران يبدو أكثر متانة، لكن ترجمته على مستوى موازين القوى يعتمد على آفاق ونتائج الحرب الأوكرانية — الروسية التي تبدو كارثية، إلا أن ذلك لن يشكّل عاملًا مقرّرًا في توسيع مدى الدبلوماسية التركية التي تمتلك من أوراق القوة ما يمكنها من مكانة أفضل مما هي عليه اليوم.

في كل الأحوال لن يتغير موقف بروكسل وواشنطن السلبي من تركيا حتى لو طبّعت علاقاتها مع ألد أعدائها.. فالمسألة ليست شخصيّةً كما يجري تصويرها في الإعلام الغربي، بل لأن تركيا قوية وذات دور إقليمي ووازن في سياسات الإقليم ومستقبله.. تمثّل خطرًا على المصالح الغربيّة الأوروبيّة - الأمريكيّة - في المنطقة، ومن ثَمّ التحديات أمام أنقرة كبيرة، لكن الفرص أيضًا متاحة ضمن إقليم يعاني من فراغ سياسي، وتراجع دور القوى المحلية، كما هو عليه حال النظام الرسمي العربي، الذي يعيش حروبًا داخليةً في ظل حكومات عاجزة عن بلورة التقدم نحو مشروع قومي عربي موحّد ينقذ المنطقة... من هنا تكتسي المراجعة السياسية النقدية التركية تجاه الإقليم أهمية خاصة، بالنظر إلى القواسم والمصالح المشتركة والتحدّيات الجمّة!

الهند ..
عـمـلاقٌ يـولـدُ مـن تـحـت الرمـاد

رضي الموسـوي
كاتبٌ صحفيّ/ البحرين

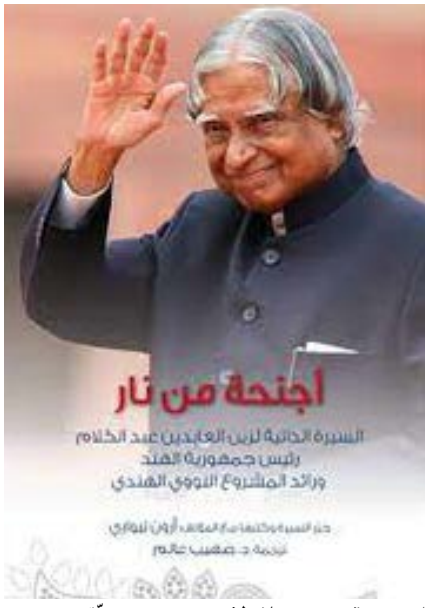

«أستعدُ لكلّ ما تأتي به الأيا م
وأواجهه سواءً بسواء
تحمّل إذا كنت سندانا
وإذا كنت مطرقةً أضرب»
(زين العابدين عبد الكلا م، رئيس جمهورية الهند الأسبق ورائد المشروع النووي الهندي.. من كتاب «أجنحة من نار»).

بينما كان العالمُ يصارع للخروج من تبعات وباء كوفيد19 (كورونا) الكارثيّة، وفيما كانت القوى الكبرى تدخلُ في حربٍ أوكرانيا الاستنزافيّة؛ كانت الهندُ تسير بخطًى ثابتة نحو التقدّم الاقتصادي والاجتماعي محقّقةً قفزاتٍ مهمّةً تمكّنت فيها من إزاحة مكانٍ لها تحت الشمس إلى جانب الدول الكبرى، رغم التحدّيات التي تواجهها وخصوصًا الانفجار السكاني الذي بلغ 1,4286 مليار نسمة، وأصبح في الأشهر الأخيرة الأكبر على مستوى العالم، متقدّمةً على الصين التي تراجع عدد سكانها الى 1,4257 مليار نسمة، وفق إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة التابعة للأمم المتّحدة.

عددُ السكان الكبير سلاحٌ ذو حدين، يمكن أن يكون عنصر قوّة مثلما استثمرته الصين بعد انتصار الثورة عام 1949 بقيادة الحزب الشيوعي، الذي تزعّمه ماتسي تونغ، وحولت البلاد إلى مصنع كبير للعالم، وتقف اليوم إلى جانب الولاياتِ المتّحدة على قمّة الهرم الاقتصادي العالمي، وتفوّقها في براءات الاختراع وفي الصناعات العديدة، وتمكّنت من تحويل التحدّي إلى فرصة نجاح وعنصر قوّة. وتسعى الهندُ للسير على خطىً هذا النموذج وتضع له استراتيجيّات.

كان الرئيسُ الهندي الأسبق عبد الكلام قد طرح تساؤلًا يتعلّق بمصير أمّته: «لقد فرضت قلّةٌ من الدول التي نمت من الناحية التكنولوجيّة خلال القرون القليلة الماضية هيمنتها وفق مصالحها الذاتيّة، وأعلنت نفسها أنّها فائدةٌ مزعومةٌ لنظام العالم الجديد. ماذا تعمل دولةٌ تضم بليون نسمة، مثل الهند في وضع كهذا؟ ليس لدينا أي خيارٍ إلا أن نصبح قوّةً تكنولوجيّة. لكن، هل باستطاعة الهند أن تصبح رائدةً في المجال التكنولوجي؟»، كان جوابُ عبد الكلام بشكلٍ حازم: «نعم».

أصبحت الهندُ قوّةً نوويّةً في 13 مايو 1998 عندما فجّرت قنبلتين انشطاريتين، وعقدت حكومتها مؤتمرًا صحفيًا أعلنت فيه «أنّ الهند أصبحت دولةً نوويّةً مكتملة الأركان». هذا الإنجاز كان نتاج فكرِ الرعيل الأول وجهدهم من قادة الهند الذين وجدوا في هذه الأمّة عظمةً لم يكشف عنها بعد؛ نظرًا للجهل والفقر والمرض. وقد أكّد الزعيم جواهر لال نهرو عام 1961 على ضرورة مكافحة هذه الآفات الاجتماعيّة، بقوله في خطاب له: «العلمُ وحدَهُ هو القادرُ على حلّ مشكلات الجوع والفقر ونقص الصرف الصحي والأميّة والخرافات والعادات والتقاليد الخاطئة، إنّ المستقبل للعلم، ولمن يتّخذون العلم صاحبًا».

مرّت الهندُ بمحطّاتٍ تاريخيّةٍ مفصليّةٍ منذ ما قبل الميلاد حيث الحضارات القديمة منذ 2500 قبل الميلاد، وإخضاع الهند للحكم البريطاني المباشر عام 1858، وبدء مواجهة الاستعمار البريطاني التي توّجت بالاستقلال عام 1947، وبتقسيم البلاد إلى الهند وباكستان، ثمّ تحوّل الهند إلى جمهوريّة عام 1950 هيمن عليها حزبُ المؤتمر فترةً ليست قصيرة. واندلاع حرب حدوديّة محدودة سنة 1962 بين الهند والصين، وولادة دولة جديدة (بنغلادش) سنة 1971؛ نتيجة الحرب بين الهند والباكستان، لتزيد التوترات بين البلدين وتصبح لازمةً منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر؛ الأمرُ الذي قاد الهند للتفكير في التجارب النوويّة التي بدأتها عام 1974، واستمرّت حتى أصبحت دولةً نوويّةً وقوّةً عسكريّةً لا يستهان بها.

اقتصادٌ صاعد:

هكذا انطلقت الهند، من تحت الرماد ومن الفقر والإثنيّات والقوميّات المتناحرة لتؤسّس دولةً تقنيّةً ونوويّةً بعد أن وضعت نصب أعينها الاستثمار في الإنسان ليكون وسيلة التنمية المستدامة وهدفها في آن واحد. فرغم التحدّيات التي تواجهها هذه الدولة على مختلف الصعد، إلا أنّها تمكّنت من السير فوق الألغام التي زرعها الاستعمار البريطاني، ومنها الخلافات الدينيّة والمذهبيّة والعرقيّة لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم، حيث قفز حجم الاقتصاد الهندي من 1,857 تريليون دولار عام 2013، ليصل في عشر سنوات إلى المرتبة السادسة عالميًا بناتج محلي إجمالي يبلغ 3,17 تريليون دولار عام 2023، بعد أمريكا والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا، متقدّمًا على اقتصادات عريقة مثل فرنسا وإيطاليا وكندا وروسيا وإسبانيا. وفي فبراير/ شباط 2023 توقّع وزير التجارة الهندي بيوش غويال، «أن تصبح الهند ثالث أكبر اقتصاد

في السنوات الخمس المقبلة، وإذا استمرّ النمو بهذه النسبة فسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 40 تريليون دولار عام 2040»، أي بعد مائة عام من استقلال الهند. ويحقّق الاقتصاد الهندي معدّل نموّ كبير مقداره نحو 9 بالمئة، رغم أنّ لديها أدنى دخلٍ للفرد ويبلغ 2256,6 دولار سنويًا. لكن هذا الدخل كان قبل 50 عامًا يبلغ 83 دولار، حسب البنك الدولي، متقدّمةً على الصين التي يبلغ النمو فيها 8,3 بالمئة، وفق توقّعات صندوق النقد الدولي للعام الجاري.

وفي مجال التكنولوجيا حقّقت الهند تقدّمًا ملحوظًا خصوصًا في الإدارات العليا للشركات التكنولوجيّة، وتفيد المعطيات أنّ الاشخاص من أصولٍ هنديّةٍ في هذه الشركات في «وادي السليكون» بالولايات المتّحدة الأمريكيّة يشكّلون نسبةً مهمّةً، فهناك 12 رئيسًا تنفيذيًا أو نوّابهم في هذه الشركات، ويشكّل العاملون من أصولٍ هنديّةٍ في وادي السليكون 6 بالمئة من إجمالي العاملين هناك، رغم أنّهم يشكّلون 1 بالمئة من سكان أمريكا. وفي هذا الصدد يقول المدير التنفيذي السابق لشركة «تاتا سان» الهندية الشهيرة ر. غوبالاكريشنان «لا توجد دولة أخرى في العالم تدرب العديد من المواطنين بطريقة أشبه بالمصارعة كما تفعل الهند (...) ينشأ الأشخاص ويدربون في الهند ليكونوا (مديرين بشكل طبيعي) بدءًا من معاناتهم مع الحصول على شهادات ميلاد إلى استخراج شهادات وفاة الأهل، وبيروقراطية قبولهم في المدارس إلى حصولهم على وظائف، ناهيك عن معاناتهم مع البنية التحتية المتردية إلى القدرات غير الكافية».

لكن الهند ليست النمو في الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل هي التحدّيات الكبرى التي تسعى لتحويلها إلى فرص تُقتنص، والهند دولةٌ مصدرةٌ للعمالة؛ نظرًا للفقر المدقع الذي تمكنت في الفترة ما بين 2006 و2016 من مواجهته وإخراج 271 مليون هندي من براثنه، وفق تقارير الأمم المتحدة. كما أن البطالة تشكّل تحديًا آخر، وبلغت نسبتها نهاية ديسمبر الماضي 8,3 بالمئة مقارنة بنحو 8 بالمئة في الشهر الذي سبقه. ومع أنها نسبةٌ كبيرةٌ لكنّها تقترب من نسبة البطالة أو أقل منها في الدول النفطية الغنية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تزيد البطالة في بعض دولها عن 12 بالمئة. وتعدّ البطالة واحدةً من التحديات الكبرى التي تواجهها الهند، وهي تعمل على معالجتها، في حين تعمل على الاستفادة من تحويلات العمالة الهندية المهاجرة البالغة 100 مليار دولار في 2022 لتعدّ الهند أوّل دولةٍ تدخلها هذا الحجم من المليارات من عمالتها المهاجرة.

وللهند علاقاتٌ تاريخيّةٌ وطيدةٌ مع الخليج العربي، تزايدت بعد الانسحاب البريطاني من الخليج وحصول الطفرة النفطية منتصف سبعينات القرن الماضي، حيث تدفّقت العمالة الهنديّة على الخليج لتشكّل نحو 30 بالمئة من إجمالي العمالة الوافدة، حيث يبلغ عددها قرابة 10 ملايين عامل، أي نحو ثلث العمالة الوافدة في هذه الدول والبالغة 28 مليون عامل. ويتركّز العاملون الهنود في الإمارات؛ إذ يشكلون 3,5 مليون عامل، وهم أكثر من مواطني الدولة الذين يبلغ عددهم 2,7 مليون نسمة، كما أنهم يوازون تعداد مواطني خمس دول خليجية، وهي الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، وعمان. وبالمقابل يستثمر الهنود في دول الخليج مليارات من الدولارات، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم استثمارات أكبر 100 رجل أعمال من الهنود تبلغ 26,5 مليار دولار في 2018، يقف على رأس هؤلاء الملياردير يوسف علي صاحب مجموعة اللؤلؤ لتجارة التجزئة بثروة تقدر ما بين 4-5 مليار دولار، وبي آر شيتي بثروة تقدر بـ 4 مليار دولار ورافي بيلاي المتخصص في أعمال التشييد والبناء وتقدر ثروته نحو 4 مليارات دولار.

وفي مجالٍ متّصل، تقدّر التجارة الثنائيّة بين الهند والخليج نحو 154 مليار دولار حسب موقع «أنديا تودي»، بعجزٍ لصالح دول مجلس التعاون يبلغ 67 مليار دولار، نظرًا لاعتماد الهند على النفط الخليجي بنسبة تصل إلى 80 بالمئة. لكن هذ العجز ربما يكون في طريقه إلى التراجع؛ بسبب دخول روسيا على الخط وبيعها النفط على الهند بأسعارٍ مُخفّضة.

قلقٌ أمريكي:

صعود الهند السريع يعني صعود آسيا بوجود عملاقين يتمتعان بثقلٍ بشري ضخم هما الصين والهند، فضلًا عن قوّتهما الاقتصاديّة وتشعّب نفوذهما في مختلف بلدان المعمورة، إضافةً إلى اليابان وكوريا الجنوبيّة وأندونيسيا. يأتي قلق واشنطن وحلفائها، بعد الحرب الأوكرانيّة التي أرادت منها الدول الغربيّة إغراق روسيا في مستنقعٍ لا قاع فيه، فبدأت الضغط على نيودلهي منً أجل فكّ ارتباطها بموسكو، لكن العلاقات الهنديّة الروسيّة تاريخيّةٌ راسخة؛ إذ تعتمد الهند في تسلّحها على السلاح الروسي بشكلٍ رئيسي، ما يصعب تفكيكها، خصوصًا أنّ تطوّر العلاقات الصينيّة الروسيّة تقلق الهند، لما لهذه الأخيرة من توتّراتٍ مع بكين تتعلّق بالخلافات الحدوديّة وبعلاقة الصين مع الباكستان.

هذا التشابكُ في العلاقات الإقليميّة والدوليّة واندلاع الحرب في أوكرانيا، تشكّل إرهاصاتٍ لولادة عالم متعدّد الأقطاب بعد عقودٍ من تفرّد أمريكا بزعامة العالم أو بما يعرف بعالم القطب الواحد، وهو التطوّر الذي ترفضه واشنطن رغم أنّه أمرٌ واقعٌ ولا مفرّ من قرب تحوّله إلى حقيقة، خصوصًا في الجانب الاقتصادي. فمن أصل 20 دولة في مقدّمة الركب الاقتصادي العالمي، هناك 10 دول آسيوية ومن أمريكا اللاتينيّة، بعضها على خصام مع الولايات المتّحدة نفسها، ما يجعل من تأليب واشنطن الوضع على روسيا عند الهند لا يستقيم مع متطلبات ومصالح البلدين. فقد زادت نيودلهي من استيراد النفط الروسي، رغم العقوبات المعلنة على موسكو، من 70 ألف برميل في اليوم قبل حرب أوكرانيا إلى 1,62 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار الماضي، تشكل 40 بالمئة من إجمالي واردات الهند من النفط، وتقوم الهند بتكرير هذا النفط وتصديره إلى الدول الغربيّة.

أمّا العلاقات الهنديّة الصينيّة التي تسعى واشنطن للعب على حبلها وتوتيرها، فيبدو أن البلدين مدركان مصالحهما، وقد نجحا في تهدئة التوتّر إلى حدودها الدنيا وإعادة بناء العلاقات الدبلوماسيّة والاقتصاديّة وتوسيع علاقاتيهما الإستراتيجيّة والعسكريّة، بما يقطع الطريق على محاولات واشنطن.

خلاصة القول: إنّ الهند عملاقٌ آسيويٌ يخرج من بين الرماد، ليسهم في إرهاصات ولادة عالم متعدد الأقطاب بعد طول انتظار، وفي المخاضات ثمة آلام مصاحبة للولادة الجديدة.. وهذا ثمن التغير.

الحربُ العالميّةُ الثالثة..
والمجابهةُ الكبرى بين دول «البريكس» ودول المركز الرأسمالي

د. ماري ناصيف – الدبس
نائبةُ الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني والمنسّقة العامة السابقة للقاء اليساري العربي/ لبنان

يكثرُ الحديثُ، هذه الأيّام، عن «الحرب العالميّة الثالثة» التي تدور رحاها في كلّ أرجاء المعمورة، وتحديدًا، في جنوب الكرة الأرضيّة، بين مجموعة دول المركز الرأسمالي السبع الكبرى، ومجموعة «البريكس» الآخذة في التعاظم والتوسّع بقيادة الثنائي الصيني — الروسي.
والحديثُ عن تلك الحرب الثالثة يشغل الجميع، خاصّة القيادات السياسيّة والخبراء الماليين في الولايات المتّحدة الأميركيّة التي تعاني حاليًا أزمةً مزدوجة، ناتجةً عن تزايد الدين العام للدولة إلى درجةٍ لم يعد بالإمكان اللجوء فيها إلى حلولٍ ترقيعيّة، أهمّها طباعة المزيد من العملة الورقيّة أو اللعب بسعر صرف الدولار والفوائد...

خاصّةً أنّ دور قطاعات الإنتاج في تراجع مستمرّ لصالح اقتصاد الريع الذي يشكّل العاملَ الأساس في الأزمة الخانقة التي يعيشها النظام الرأسمالي العالمي ككل، التي قد تؤدّي إلى انهيار هذا النظام من الداخل، كما تنبّأ ويتنبأ العديد من علماء الاقتصاد، مستندين فيما يقولون إلى ما جرى للإمبراطوريات التي نشأت سابقًا في الغرب، وتحديدًا الإمبراطوريتين؛ الإغريقيّة والرومانيّة. وإذا ما عدنا إلى تقييم علماء تلك الأيام، فإنّ السبب الأول لتحوّل تلك الإمبراطوريات إلى ديكتاتوريات وانهيارها من ثَمّ يكمنُ في عدم تمكّن الاقتصاد من مجاراة سرعة ارتفاع معدّلات الدين العام، بما يؤدّي، كما قال أرسطو، إلى «سيطرة فئة المرابين — الدائنين الذين بفعل حصولهم على المزيد من المال، يصلون إلى تحويل الدول من النظام الديمقراطي إلى حكم الأقليّة الذي يتحوّل بدوره إلى نظامٍ وراثي؛ وهكذا تنشأ الأرستقراطيّات».

كيسنجر والحرب العالميّة والنظام العالمي الجديد:

وما يشدُّ النظرُ في هذه الأيّام هو كثرة التحليلات والتصريحات المتعلّقة بـ «الحرب العالميّة الثالثة» التي يطلقها منظّرو الحروب الإقليميّة الأميركيّة.

أوّل هؤلاء هنري كيسنجر، الذي كان له باعٌ طويلٌ في الانقلاب الدموي في التشيلي، عامَ 1973، وقبل ذلك وبعده في العدوان على فيتنام، دون أن ننسى أنه صاحب «سياسة الخطوة خطوة» التي رفضت الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.. يقول كيسنجر في المقابلة التي أجرتها معه مجلّة «الايكونوميست» البريطانيّة بمناسبة بلوغه مئة عام : «نحن اليوم في مرحلة كلاسيكيّة تشبه مرحلة ما قبل الحرب العالميّة الأولى، حيث لا يمتلك أيٌّ من المتنازعين هامشًا واسعًا للتوافق السياسي، وحيث أي إخلال بالتوازن سيؤدي إلى نتائجَ كارثيّة». ويضيفُ أن الفارق بين تلك المرحلة واليوم هو أنّ العالم كلّه في وضع سيؤدي إلى «دمار متبادل أكيد»، إلّا إذا توصّلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مع الصين الشعبيّة، خاصّةً في مسألتين أساسيتين هما تايوان والذكاء الاصطناعي.

أما ما يقترحه كيسنجر على إدارة بايدن فيتلخص، من جهة، عدم الاستمرار في التصعيد حول تايوان؛ إذ إنّ حربًا كتلك التي شنت في أوكرانيا ستؤدّي ليس فقط إلى تدمير الجزيرة، بل إلى تدمير الاقتصاد العالمي، ومن جهة ثانية تحويل الذكاء الاصطناعي تجاه الأمن العالمي، وليس تجاه تدمير الإنسانيّة.

وما يخشاه هنري كيسنجر، من منطلق ترسيخ الموقع الذي احتلّته الولايات المتّحدة في النظام العالمي ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ وهو

أمرٌ ظاهرٌ فيما قاله عن الفرق بين الصين التي «لا تريد السيطرة على العالم على الطريقة الهتلريّة، بل تتبعُ نظريّة كونفوشيوس في إظهار القوّة» وروسيا التي يجب تحجيمها عبر قرارٍ بضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، وكذلك في الاقتراح المكمل الداعي إلى خلق نظام عالميّ جديدٍ تشارك فيه الصين والهند وأوروباً الغربيّة إلى جانب الولايات المتّحدة.

أمّا ثاني محللي احتمال الحرب العالميّة الثالثة، فهو المستشار السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية جايمس ريكاردز الذي يرى حتمية سقوط الدولار في حال قرّرت دول البريكس خلق عملتها الخاصة للتداول.. والملاحظ أنّ ريكاردز، كما كيسنجر، دعا الولايات المتحدة إلى التغيير في سياساتها الخارجيّة، إنّما، هذه المرّة، من باب التخفيف من سياسة فرض العقوبات التي تعتمدها - خاصةً تلك الممارسة اليوم ضدّ روسيا - التي أدّت إلى «خوف العديد من الدول من تلك السياسة واستعجالها للخروج الكامل من نظام الدولار»؛ الأمرُ الذي سيؤدي - بحسب رأيه - إلى «موجةٍ جيوسياسيّةٍ صادمةٍ لم يستعد لها العالم» ستطال «التجارة العالميّة والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة وبورتفوليو المستثمرين بطريقةٍ دراماتيكيّةٍ وغير متوقّعة».

الثاني والعشرون من آب:

باعتقادنا أن كثرة الحديث عن الحرب ووضع الاقتصاد العالمي ارتباطًا بالدولار المهدّد من قبل المحور العالمي الجديد ناتجٌ عن اقتراب موعد قمة البريكس المزمع عقدها في 22 آب 2023، التي ستطرح مسألة العملة المشتركة، التي سبقها حدثان غير عابرين؛ الأوّل هو بدء التبادل باليوان والروبل، ليس فقط بين روسيا والصين، بل بين العديد من الدول التي أنشأت علاقات اقتصاديّة مع هاتين الدولتين، بدءًا بالإمارات العربيّة المتّحدة التي وافقت على اليوان عملةً لبيع منتجاتها البترولية وشراء المواد المصنّعة من الصين وكذلك البرازيل.. والثاني يتلخّص في تكاثر طلبات الانضمام إلى مجموعة البريكس، حيث ستبتُّ قمة 22 آب بتسعة عشر طلبًا، نذكر منها أربع دول عربيّة نفطيّة هي: المملكة العربيّة السعوديّة، والإمارات العربيّة المتّحدة، والبحرين، والجزائر، إضافةً إلى عددٍ من الدول التي كانت تدور في فلك الولايات المتحدة، التي تريد الخلاص من سياسة العقوبات وفرض الممارسة عليها، أو التي تخشى أن تصل يومًا إليها. وهو ما يخيف كيسنجر وغيره من المسؤولين السابقين؛ إذ إنّ دول البريكس تمثّل اليوم قوّةً لا يستهان بها من النواحي الاقتصاديّة والعسكريّة، خاصّةً في منطقة شمال شرقي آسيا، حيث يشكل التحالف غير المحدود بين الصين وروسيا نقطة استقطابٍ كبيرة يمكن لها أن تغيّر الصورة جذريًا، فكيف إذا ازدادت رقعة وجود المجموعة جغرافيًا وبشريًا واقتصاديًا؟

التوازن الذي فقد والتحوّلات الكبرى:

وهنا، لا بدّ من التوقّف أمام المتغيّرات الكبرى التي حصلت ما بين مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي والسيطرة الآحاديّة للولايات المتّحدة على مصير العالم، منذ تسعينات القرن العشرين الماضي، وما بين الواقع الحالي والتبؤات لمرحلة السنوات الخمس المقبلة .

تشير المعطيات إلى التراجع الكبير في حصة «مجموعة السبع» من الاقتصاد العالمي؛ إذ انخفضت من 45،8 في المائة (عام 1992) إلى 29،9 في المائة (عام 2022)، ويرجح أن تنخفض أكثر لتصل إلى 27،8 عام 2028. هذا، في وقتٍ تصاعدت فيه حصة الدول الخمسة التي تشكّل مجموعة البريكس، وفي الفترة نفسها، من 16،4 في المائة إلى 32،1 في المائة، ومن المنتظر أن تصبح هذه النسبة 33،7 في المائة عام 2028.

هذا ما تلحظه تقارير البنك الدولي التي تناست أن تتحدّث عن دور الأزمة التي انفجرت عام 2008 في بلدان المركز الرأسمالي وتأثيراتها المستمرّة على الاقتصاد العالمي عمومًا.. إلّا أنّ الكلّ يعرف موقع البنك ودوره في الترويج للسياسات الأميركيّة عالميًا. بكلّ الأحوال، نشدُّ النظر إلى هذا الواقع الجديد من باب ضرورة متابعة التغيرات المتسارعة، من جهة، ومن جهةٍ ثانية، إلى توقّع ما يمكن أن ينتج عن دخول الدول التسع عشرة الجديدة إلى مجموعة البريكس، وتحوّل هذه المجموعة إلى قوّةٍ اقتصاديّةٍ هائلةٍ لم يشهد لها العالم مثيلًا من قبل..

غير أنّه لا بدّ من القول: إنّ خروج العالم من الآحاديّة القطبيّة وسيطرة الولايات المتّحدة عليه لأكثر من ثلاثين عامًا لا يعنيان أنّ المشاكل التي تعاني منها الإنسانيّة قد حلّت، وأن الفقر والجوع والأوبئة، التقليدية والمفتعلة، ستتوقف، وكذلك الحروب الداخليّة والإقليميّة، وصولًا إلى ما بدأنا به من إشارةٍ إلى ما تلوح به بعض الأطراف من احتمال اندلاع حربٍ عالميّةٍ ثالثةٍ يمكن أن تلجأ لها الإمبريالية من المنطلق الهتلري نفسه الذي أشار إليه هنري كيسنجر في مقابلته مع مجلة الايكونوميست. إضافةً إلى أنّ خيار دول البريكس المطروح، وإن اعتمد بالأساس سياسات تؤمن قدرًا من الاستقلاليّة عن مؤسّسات المراكز الإمبرياليّة، غير أنّه غير واضح كثيرًا فيما يتعلّق باتجاهات تطور النظام العالمي لاحقًا سياسيًا عبر تطوير المشاركة والديمقراطيّة، واقتصاديًا عبر وضع الخطط الكفيلة بتطوير التنمية وبالقضاء على الفقر والجوع والمرض... إلخ. ونضيف إلى ذلك ما سبق أن قلناه في مجال تحليلنا لتجربة الصين، التي تواجه، بحسب الرأي الذي طرحناه في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني ، جملة من التناقضات والمصاعب، خاصة في التطور المتفاوت بين المدينة والريف وبين القطاعات المتوجهة للتصدير وباقي القطاعات، علما أننا نراهن على نجاح تلك التجربة، التي تأتي في سياق ما طرحته ثورة أكتوبر 1917، لما يمكن لها أن تقدمه في سبيل تحرير البشرية من التبعية وبناء مجتمعٍ إنسانيّ جديدٍ مستندٍ إلى إنهاء كل أشكال الحروب والاعتداءات والتمييز العنصري، وتثبيت أسس التعاضد بين الشعوب، وتوزيع أكثر عدالة للثروات التي تزخر بها الأرض.

من هنا، ضرورة تضافر جهود قوى اليسار والتقدم في العالم اليوم، من أجل درء خطر الحرب التي تلوح في أفق صقور الإمبرياليّة الأميركيّة على وجه التحديد، والسعي إلى بناء مجتمع الرفاهية والتقدّم والسلم.

حواشـي:

1 - عـدد الايكونوميسـت الصـادر فـي بدايـة شـهر حزيـران 2023 الحالـي.
2 - مقالة منشورة على موقع دايلي ريكونينغ.
3 — تقريـر البنـك الدولـي فـي نيسـان الحالـي 2023 بالنسـبة لتطـور اقتصـادات الـدول السـبع الرأسـمالية الكبـرى خـلال 30 عامـا.
4 - الوثيقة السياسية، 2016.

موقعا الاقتصاد والطاقة من تغيير النظام العالمي

الحرب العالميّة الثالثة هل بدأت؟

د. أدهم شقير
كاتبٌ وباحثٌ في الشأنِ الاقتصاديّ/ سورية

في هذه القراءة السريعة استعراضٌ لمجموعةٍ من المعطيات التي قد تشكّل صورةً غير مشجّعة، وهنا لا أريد التشاؤم، بل سأحاول أن أُركّب صورةً واقعيّةً وتوصيفًا منطقيًا في التنافس على قيادة العالم وتغيير منظومة حكمه ودوره في الاقتصاد والطاقة والعسكر في الحرب الجديدة. فالمراقب لما يجري حاليًا يلاحظ أن هناك جملة من الأحداث تؤكّد على وجود مرحلةٍ من الحرب الباردة تدور بين طرفين في العالم؛ أمريكا وحلفاؤها من جهة، والصين وأصدقاؤها من جهة أخرى، والحرب في أوكرانيا هي الجزءُ العسكري وهو جزءٌ مهمٌ جدًا، حيث عملية تغيير النظام العالمي قد بدأت وتتجه إلى عالم متعدد الأقطاب بدلًا من الأحادية القطبية الحالية.

إنّ الحرب العالمية الثالثة قد بدأت، لكن لها شكلها المختلف عن الحروب السابقة ولها تنوّعها من حيث أسلحتها الاقتصاديّة والعصب المحرّك لاقتصاديات العالم ألا وهو الطاقة.

اقتصاديًا:

إنّ الدولار هو العملة الدوليّة الوحيدة القويّة، حيث كل عملات العالم تقيم بالدولار ما عدا عملة الصين خارج هذا التقييم، حيث حافظت الصين على استقلالها النقدي، ولم تدخل في عضوية نظام سويفت العالمي. والصين تحاول استلام القيادة للعالم من الولايات المتّحدة، ولكن لن تستطيع ذلك، في وقتٍ سيستمرّ الصراع بين القطبين، الذي سينتهي كما انتهت كل الحروب السابقة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات والاتفاق على النتائج. نحن الآن في الوقت الضائع على طريق الوصول إلى قيادة للعالم متعددة الأطراف.

ما نقاط الخلاف الصيني الأمريكي؟

ببساطة، الخلاف على هيمنة الولايات المتحدة على الإنترنت وعلى الدولار وعلى الملكية الفكرية وعلى التجارة، حيث أصبحت الصين أكبر تاجر في العالم وتفوقت على أمريكا بحجم التجارة الدولية وأصبحت أكبر مُصنّع في العالم.

نحن أمام صراع بدأ اقتصاديًا وصناعيًا وتجاريًا وقد يتطوّر إلى احتكاك عسكري، وخير مثال أوكرانيا التي ستستمر الحرب بين معسكرين وقطبين إلى أن يضطر الطرفان إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات، والوصول إلى اتفاق على نظامٍ عالمي جديد متعدد الأقطاب.

من صفات الدول العظمى الاكتفاء الذاتي من الموارد والخامات واقتصاد قوي وعمله قوية. للعلم فقط أن الدولار حركته اليومية في العالم بصفته النقد المتداول دوليا تبلغ 5 تريليون، وهذا بشكل وسطي. إن الولايات المتحدة تملك مطابع العملة وتطبع كميات منها بلا حساب وبلا سقف وتقدر كمية النقود المطبوعة في الولايات المتحدة خلال السنتين الماضيتين ما يساوي كمية النقود التي تم طبعها خلال المئتين السنة الماضيتين رغم أن كل شيء متوقع، ولكن من غير المتوقع إفلاس أمريكا ولا خوف على مستقبل الدولار في المدى المنظور.

من يحكم العالم اليوم؟

نحن اليوم في عالم دون نظام يطبق على الجميع، وكل طرف يمارس ما يستطيع أن يمارسه بيده حيث (كل مين بايدو الو) لا نظام ولا سلطة تسيطر على المنظمات الدولية لوجود قطبين أمريكي وصيني. الأول يرى أنه يجب أن يتمسك بقيادة العالم، والثاني يحاول أن يصل إلى إزاحة القطب الأوحد. لا يوجد قيادة موحدة للعالم، ونحن مقبلون بالتأكيد على قيادة للعالم متعددة الأقطاب والأطراف.

إن الاقتصاد العالمي اليوم نتاج عوامل عدّة أهمها الثورة المعرفية، التي تنتج قفزات هائلة في مجال الاختراعات واستخدام الموارد وصناعة التكنولوجيا، وقد ظهر الذكاء الاصطناعي الذي من المتوقّع أن يحكم العالم ومقدراته. فالذكاء الاصطناعي وصل إلى حدّ خلط فيه كل الأوراق حتى بات المرء لا يميّز بين الحقيقة والخديعة.

الحكاية خطيرة ومعقّدة قد تصل إلى فناء البشرية كما يقرّ العلماء، حيث مع هذا التطوّر التقني الهائل أصبح أي خطأ يتسبّب

في كارثةٍ جسيمة، إلا إذا وضعت له ضوابط أخلاقيّة، وتم تسخيره لخدمة سعادة الإنسان ورفاهيته، حيث لكل اختراع واكتشاف علمي حسنات وسيئات، لذا يجب النضال والعمل لأجل منع هذا الإنجاز المخيف من الإساءة للإنسان والأخلاق.

المنطقة العربية، وخاصة المشرق والخليج العربي تقوم بدورٍ مهمّ في الاقتصاد العالمي، وحاجة القوى الصناعيّة الكبرى في العالم للطاقة والغاز العربيين، يطرح السؤال المهمّ هل سنشهدُ تنافسًا للسيطرة على المنطقة من قبل الأقطاب المتصارعة؟ وهل موقع المنطقة الجيو سياسي سيسمح بحسم الأمور لصالح قطبٍ معيّن؟

إنّ المنطقة العربيّة تنتج ما يعادل 37 ٪ من إنتاج النفط العالمي ولديها 50 ٪ من الاحتياطي العالمي النفطي وتحتوي جغرّافيتها على مضائق ومعابر مهمّة، مثل قناة السويس وباب المندب وهرمز. والصين دولةٌ عظمى تعتمدُ على النفط والطاقة المستوردة، فهي تستورد 72٪ من احتياجاتها للطاقة من الشرق الأوسط، وخاصة السعودية والعراق، والجزء الأكبر من هذه الاحتياجات يمر من الخليج العربي والممرات البحرية الأخرى التي بمجموعها تقع تحت رحمة البحرية والقوات الأمريكية المنتشرة حول العالم، ولذلك بدأت الصين بالاستيراد من روسيا لتخفيف المخاطر المحدقة. وللولايات المتحدة سوابق كثيرة عبر التاريخ في استخدام سلاح النفط ضد خصومها، ولنا عبره فيما فعلت مع اليابان قبيل الحرب العالمية الثانية، حيث كانت اليابان القوة الاقتصادية المهمة والمنافسة لأمريكا حيث فرضت حظرًا نفطيًا على اليابان قبل الحرب لخنق الاقتصاد الياباني.

لكن الصين تدرك جيّدًا ما تفكر به الولايات المتحدة، وتعدّه أحد أبرز الشواغل الاستراتيجية للصين، من هنا حاولت الصين ومنذ فترة بإيجاد البدائل للطرق البحريّة، وسعت إلى تمتين علاقاتها مع الدول غير الحليفة لأمريكا _ روسيا وإيران _ الغنيتين بالنفط والغاز ويمكن الاستيراد منهما برًا عبر بناء طرقٍ بديلة، هذا من جهة ومن جهة أخرى عبر مبادرة الحزام والطريق وهي مجموعة من الطرق التي تربط دول العالم بالصين لتأمين مرور الطاقة والمواد الخام من مناطق مختلفة، وخاصة الشرق الأوسط بعيدًا عن سيطرة البحريّة والقوات الأمريكيّة، ومن ثَمّ قامت بتطوير تقنيات الطاقة البديلة التي لا تعتمد على النفط أو الغاز، ونفّذت مشاريع ضخمة على هذا الصعيد توفّر من اعتمادها على الخارج وأكثر أمانًا للبيئة.

عسكريًا:

أمريكا تتحكم في جميع الممرات البحرية الاستراتيجية بالعالم عن طريق القيادة المركزية المتمركزة في مملكة البحرين ونشر 30 ألف جندي أمريكي في المنطقة للسيطرة على مصادر الطاقة والغاز ولنا خير دليلٍ على ذلك إفادة الجنرال قائد القيادة المركزيّة المسؤول عن القاعدة في البحرين، وذلك في مثوله أمام الكونغرس في 24 آذار 2023 حيث أجاب على أسئلة المتحدثين من النواب حول تحديات الأمن القومي للولايات المتّحدة قائلًا:

في حال حدوث صراع بين الصين والولايات المتحدة يمكن للقيادة المركزية بتوجيه القوات العسكرية لقطع طرق الإمدادات البترولية المتوجّهة للصين، وسنكون قادرين على التحكّم باقتصادهم وتعريضه للخطر من خلال مقر الأسطول الخامس الذي مقره مملكة البحرين. واستعرض بعد ذلك مدى الحضور العسكري الأمريكي بالمنطقة مقارنةً بخصومهم الصين وروسيا، مؤكّدًا تحالف دول المنطقة مع الولايات المتحدة، وتستضيف قواعد عسكرية على أراضيها وعديد القوات في هذه القواعد 30 ألف جندي وسيكون سلاح النفط لخنق اقتصاد الصين.

وعلى الضفة الأخرى الصين وروسيا عملتا بشكلٍ مبكّر على: تشكيل تحالفاتٍ اقتصاديّةٍ مع الدول غير المتحالفة مع أمريكا وظهرت تكتلات مثل منظّمة شنغهاي ومنظمة دول البريكس، حيث تعاونت كلٌ من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وحاولت هذه الدول كسر هيمنة الدولار وكسر الهيمنة الاقتصاديّة الأمريكيّة على العالم، وتشكيل نظام سويفت مستقل عن السويفت العالمي والتخلّص من خطر العقوبات التي تفرضها الولايات المتّحدة وإنشاء بنك التنمية الجديد ليكون بديلًا عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي من أجل فكّ ارتباط اقتصاداتها بالدولار.

والملاحظ والمثير للاهتمام أن هناك مجموعةً مهمّةً من الدول تطلب الانضمام لهذه المجموعة بعض هذه الدول لها ثقل اقتصادي وثقل مالي وبعضها الآخر له ثقل عسكري وسكاني مما يجعل توسيع عضوية هذه المنظمة يعزز مكانتها على الساحة الدولية قوةً منافسةً لمجموعة السبع الكبرى، حيث تسعى لإطلاق عملة موحّدةٍ بينها تنهي هيمنة الدولار الأمريكي وهناك توجه متنام لدى الدول النامية نحو إيجاد خيارات اقتصاديّة بديلة لهيمنة الدول الصناعية الغربية الكبرى وتحقيق عالم متعدد الأقطاب.

كما الملاحظ أن هناك إشكالية اقتصادية كبيرة، فالمؤسسات الاقتصادية العالمية التي يحركها الاقتصاد الغربي بالدرجة الأولى، وخاصة الولايات المتحدة قد ترهلت؛ إذ مر أسبوع مخاض عسير على الحكومة والاقتصاد الأمريكي وهو العجز عن سداد الدين الذي قد وصل لحد السقف الأعلى للعجز مما يهدد بانهيار مؤسسات مالية كبرى فيها وحول العالم.

خاتمة:

يجري التنافس على قيادة العالم، وسيصبح هناك أكثر من عمله دولية، وسيصبح هناك أقطاب اقتصادية متعددة، وستظهر هناك مؤسسات اقتصادية دولية جديدة؛ لأن التغيير حتمي، وهو الثابت الوحيد ولا شيء يدوم على حاله... نأمل بزمن قادم أجمل خالٍ من الاستغلال والحروب ويشعر فيه الإنسان بالفرح والسعادة.

فلسفةُ الحربِ الصهيونيّة وإرادة المقاومة

غسان سرحان
نائبُ رئيس الجمعيّة البحرينيّة لمقاومة التطبيع السابق/ البحرين

على امتداد التاريخ خاضت البشريّةُ مئات الحروب، ولم تكن أمّتُنا العربيّةُ خارجها إلا فيما ندر، وقد أخرجت هذه الحروب عشرات، إن لم نقل مئات، القادة العرب والمقاتلين الأبطال، ولكن لم تُخرج ذلك العدد الكافي من الاستراتيجيين العسكريين، بالأخصّ في صفوف قيادات الحركات الوطنيّة، أو بمعنى آخر في صفوف حركات التحرّر الوطني، فالعالمُ استخلص من الحروب الغابرة عشرات، بل مئات العبر، التي من خلالها بنى فلسفته العسكريّة التي قادت أمم العالم المتقدّمة تجاه النصر وفرض إرادتها، بيدَ أنّنا فشلنا في ذلك إلى حدٍّ ما.

ووجب التنبيه بأنّني لا أقصد هنا بالاستراتيجيين العسكريين المفكرين والقادرين على هندسة المعارك القتالية والانتصار فيها، سواء باستخدام مخزون الخبرات أو التكتيكات العسكرية، فهذه الأمور - على أهمّيتها - تفوز بالمعركة ولا تنتصر في الحرب؛ بل أقصد أولئك القادرين على الانتصار في الحرب، فالحرب في حقيقتها الأكثر بساطة: هي مجموعة من المعارك؛ يهدف منها طرفٌ بأن يفرض إرادته على الطرف الآخر، وأن ينزع منه قدرته على المقاومة أكثر، أي بمعنى أن الإخضاع التام للخصم لإرادة الطرف الآخر هو الهدف النهائي من الفعل العنيف للحرب، ولإخضاع الخصم يجب نزع أسلحته، ووسائل مقاومته كافةً.

والحقيقة أن ما يهمّني في هذا المقال، هو النظر إلى العقليّة الاستراتيجيّة لآلة الحرب الصهيونيّة في مقابل العقلية المرحليّة للمقاومة العربيّة ورأس حربتها المقاومة الفلسطينيّة، وأكرّر هنا أنّه ليس هجومًا أو محاولة للتقليل من الدور البطولي الذي تقوم به المقاومة الفلسطينية والعربية بشكلٍ عام لمواجهة مشروع شامل، بل هو محاولةٌ لسبر أغوار العقلية العسكرية الإجرامية الحاكمة للصهيونية والداعمين لها من جهة، في مقابل العقلية المقاومة العربية، وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية.

فبنظرةٍ خاطفة لتاريخ الصراع العربي الصهيوني، يمكن لنا الخلوص إلى أنّ العقليّة العسكريّة الصهيونيّة تعمل وفق فكرة أن الحرب هي إخضاع الخصم لاضطهادٍ يرسخ في العقل الفلسطيني والعربي أنّه اضطهادٌ دائمٌ لا مفرّ منه؛ ليجعل الطرف الآخر ما بين خيار تسليم أسلحته ووسائله الدفاعية أو أنه سيتم نزعها بالقوة، وتتشارك مع هذه العقلية عقلية الأنظمة العربية - فالقوم أبناء القوم، فهي ذاتها عقلية المفكر الاستعماري الأوروبي التي تمّ إنسال خلقها للأنظمة العربية بعد الاستقلالات الشكليّة التي تحصّلت عليها الأقطارُ العربيّةُ في حدودها الدنيا.

ولجني ثمار هذه الفكرة يجب ألا يكون فعل الاضطهاد عابرًا، أي بمعنى أنّه يجب ألا يحس الخصم أن هذا الاضطهاد يمكن له أن يزول، فإذا ما أحس الخصم أنه يمكن للاضطهاد أن يزول فطبيعة العقل البشري تقوده تجاه التمسك بسلاحه ووسائله، وإن كانت بحدودها الدنيا، ليحسن وضعه للأفضل بعد زوال الاضطهاد، لذلك نقول إن من رفع شعار 99٪ من أوراق اللعبة بيد أمريكا سلك طريق الهزيمة من الداخل؛ إذ إن هذه المقولة العابرة في ظاهرها تحمل في طياتها إرادة العدو، التي تتمثل في ترسيخ فكرة أن اضطهاد الاحتلال فعلٌ دائمٌ وليس فعلًا عابرًا، فإما أن تسلّم المنطقة بواقع منطق القطب الواحد، أو أن تجبر على التسليم به من قبل اللاعب الأوحد بالساحة المالك لـ99٪ من أوراق اللعبة.

وهنا يأتي دور العقل العسكري الاستراتيجي لآلة الحرب الصهيونية، فمنذ ما قبل إعلان قيام دولة الكيان وحتى اليوم، والعقل الصهيوني يمارس بشكلٍ كاملٍ فعله في ترسيخ أن اضطهاد الكيان هو فعلٌ دائمٌ غير قابلٍ للزوال، ولكيلا ننساق تجاه البحث التاريخي في الأفعال الكمية للكيان التي أدّت لتغير نوعي في عقليّة جزءٍ من الأمة العربيّة، وإن لم تكن بالاتساع اللازم،

لكنّها مؤثّرة، أي تلك التي حرّفتها أفعال الكيان الاضطهاديّة من النضال لزوال الاضطهاد تجاه النضال لتحسين شروطه، ونضرب أمثلةً قريبةً بعض الشيء، فبالنظر إلى العقد الأخير الذي تسارعت فيه خطوات التطبيع واتّسعت بشكلٍ واسع لخطوات يمكن وصفها بأنّها قفزاتٌ في التاريخ، ذلك إذا ما نظرنا لها بمعزلٍ عن حقيقتها، فإنّ الأحداث التي مرّت بالعالم العربي من حركات اعتقدنا بأنّها حقّقت نصرها الأوّل في المرحلة الثوريّة الأولى المتمثّلة في إسقاط السلطة بين يدي الشعب، إلا أن الاصطدام بحقيقة الدولة العميقة التي عادت من جديد بدعم القطب الأوحد أوصل رسالةً مفادُها التأكيد على أن 99٪ من الأوراق في يد الصهيو-أمريكية في المنطقة، وبذلك ترسخت فكرة أن الاضطهاد هو فعلٌ دائمٌ وليس مرحليًا.

خطورة هذه الفكرة تبينت في الخطوات التي تلتها بعد ما يقرب من عقد من الزمن على انطلاق حركات الربيع العربي؛ إذ نزحت الأنظمة العربية بأسرها تجاه فكرة أن العامل الخارجي هو العامل الأكثر أهمية، فمن يحظى بالدعم الصهيو-أمريكي، أو الدعم من محاور إقليمية أو عالمية أخرى يمكن أن يتوفر له هامش من النجاة في وجه أي عامل داخلي، لذلك تسارعت الخطى من الأنظمة العربية بما فيها السلطة الفلسطينية وبعض حركات المقاومة تجاه الانصهار التام مع توجهات المحاور الخارجية، لتقف تلك الأنظمة في كثيرٍ من الأحيان في مواجهةٍ شاملة مع العامل الشعبي الداخلي، والعديد من الأمثلة تؤكد ذلك أهمها أن ارتفاع منسوب الفعل المقاوم في الأراضي المحتلة نجح في رفع مستوى الدعم العربي الشعبي وإعادة القضية الفلسطينية لموقعها الدائم على سلم الأولويات، وإن لم يكن بالشكل الكامل حتى هذه اللحظة، إلا أن هذا

الفعل المقاوم على اتساع رقعته لم ينجح في دفع الموقف الرسمي العربي من جهة، والأهم الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية تجاه تغيير موقفه أو سياساته، التي ما زالت في الحلقة الأولى من مسلسل اتفاقية أوسلو، في حين وصل الشعب العربي لحلقته الأخيرة، وربّما إلى حدٍّ ما الكيان الصهيوني والداعمون له أيضًا.

مضافًا لما تقدّم يمكن القول بشيءٍ من الثقة إنّه في الحرب إذا ما أراد طرف أن يهزم عدوه يجب أن تتناسب جهوده مع قوة مقاومة الخصم، ولا يمكن أن تتحقّق هذه المعادلة إلا بمعرفة أمرين أساسيين؛ أولهم الوسائل المتوفّرة لدى الخصم للمقاومة، وثانيهم قوة الإرادة، ويمكن القول: إنّه يمكن قياس الوسائل المتوفّرة لدى الخصم بالأرقام، ولكن لا وحدة لقياس قوة الإرادة إلا حدة الأفعال العنيفة، فحدة العنف التي تمارس ما بين طرفين متقاتلين تبين الدافع من ورائها.

لذلك فإنّ العقل الاستراتيجي العسكري الذي يفكّر في الانتصار في الحرب لا في كسب المعركة يجب عليه أن يحدد القوة التي سيواجهها، عندها يمكن له تحديد الوسائل اللازم استخدامها لتحقيق رجحان في كفة الميزان لصالحه، وعندها إما أن يضطر لإضافة وسائل وأدوات جديدة في المعركة، وفي حال عدم توفر الإمكانيات لذلك يحاول الدفع بما يمتلكه من وسائل لحدها الأقصى.

ويصح القول: إنه عندما تعرف نفسك وعدوك يمكن لك الانتصار في المعركة، أما عندما تجهل نفسك وعدوك فأنت تسير تجاه الهزيمة، ونجحت العقليّة الصهيونيّة لحد ما لمعرفة ذلك، فقد دأبت هذه العقلية على ارتكاب المجازر العنيفة التي تبين بشكلٍ أكثر من كافٍ أن الدافع الذي تمتلكه هو الإبادة الكلية للشعب العربي والدافع من وراء ذلك هي العقلية الآريّة النازيّة العقائديّة التي ترى في الصهاينة بشرًا مصطفين سخر الله لهم باقي العالم لخدمتهم، والهدف الثاني هو ترسيخ أن اضطهاد الاحتلال هو اضطهاد دائم لا يمكن له الزوال، في مقابل ذلك تواجهت مع العقلية العربية التي يدفعها حب الأرض والكرامة والحق، هنالك حددت قوة الإرادة لتخلص إلى أن رجحان كفة الميزان لصالحهم لا تتمثل فقط في امتلاك وسائل العنف اللازمة للسيطرة العسكرية على الأرض، فهذه السيطرة مؤقتة لا يمكن لها أن تنزع المقاومة وتخضع العربي الفلسطيني بشكلٍ كاملٍ ونهائي وتنتزع وسائل مقاومته، لذلك نرى بالتزامن مع تطوير القدرات العسكرية للكيان سار وأعوانه في اتجاهات أخرى تتمثل في خلق أدواتٍ لخفض مخزون العداء تجاه المحتل، أي محو الدافع وراء المقاومة، وما انخفاض منسوب الفعل المقاوم العنيف على امتداد أعوام على مستوى العالم العربي بشكلٍ كاملٍ إلا مظهرٌ من مظاهر النجاح التي أتمنى أن يكون مؤقّتًا في القيام بذلك.

فبالنظر إلى العقود الماضية سعى الاحتلال وأعوانه لتفكيك العقيدة العسكرية للجيوش العربية الرئيسية التي ترى الصهيوني العدوّ الأوّل وتفكيك تلك المؤسّسات، ومن ثَمّ سعت لرفع وتيرة الاصطفاف الطائفي وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد بما عزّز الهُويّات الفرعيّة على حساب الهُويّة القوميّة الجامعة، لنصل لحرف بوصلة الصراع تجاه البعبع الإيراني، وذلك على المستوى السياسي الرسمي، في عملية شبيهة بتلك التي نتج عنها حلف الناتو، وقد روّج لإنشاء ناتو شرق أوسطي، وأعتقد أن السعي له ما زال محمومًا، ولكنه بانتظار الظروف الملائمة.

أما على المستوى الشعبي، فقوى التغيير الناعمة التي أسهمت على امتداد عقودٍ من الزمن في خفض منسوب العداء للكيان وأعوانه، سواء تلك التي تسللت عن طريق الاقتصاد أو التعليم، أو تلك الإعلاميّة التي بدأت بتغيير المصطلحات، وصولًا لكسر الحجز النفسي بقبول التعامل مع أفراد ومؤسسات الكيان وغيرها، ولسنا في وارد حصرها في هذا المقال، لكنّها بالضرورة تبيّن العقلية الاستراتيجيّة لآلة الحرب الصهيونيّة، غير أنّ هذه العقليّة الاستراتيجيّة لم تجابه بعقليّة مقاومة استراتيجية عربية، فقد بقيت العقلية العربية تنظر إلى ميزان القوى بنظرة تكتسي بشيءٍ من التسطيح لتنظر للوسائل العسكرية فقط؛ ما جعلها في موقع رد الفعل، وهنا تكمن المعضلة، فقد يمكن بتقوية الجانب العسكري كسبُ معركة، ولكن القوة والفعل العنيف وحده لا يمكن له أن يكسب الحرب، فأساس الحرب هو استخدام القوة لحدها الأقصى، ولا أقصد هنا القوة العسكرية فحسب، بل كل أنواع القوة، فهذه هي الحالة الكبرى للحرب.

أما المسألة الأخرى التي أدركها وعمل بموجبها العقلُ الاستراتيجي لآلة الحرب الصهيونية أنّه إذا ما كان أحدهم يسعى للحركة، فالآخر بالطبع يسعى للانتظار، والمقصد من هذه الفكرة أن الحرب بوصفها فعلًا عنيفًا يسعى لإخضاع الخصم لإرادة الطرف الآخر، لا يمكن أن تنتهي بتوازن القوة المرحلي، بل هي فترة توقف المعارك اللحظية حتى رجحان الكفة تجاه طرف ما، فالسبب الوحيد لإيقاف العمل العنيف هو لكسب وقت لترجيح الكفة من أجل النصر، أو إذا ما وجد توازن قوى دائم، وطبيعة هذه المعادلة تعني أنه إذا ما كان أحد الأطراف يسعى للتحرك، فإنّ ميزان القوى مائل لمصلحته، وهو بطبيعته يفرض أن يهدف الطرف الثاني لوقف الحركة؛ لأنّ ميزان القوى معاكس له. ويتمثّل ذلك بشكلٍ واضح في العقلية الصهيونيّة التي طالما سعت في لحظات الأفعال العنيفة للحركات التي ما تنفكّ تنشأ وتنكفئ، سواء في أرض فلسطين أو في أي مكانٍ في العالم للسعي للحصول على الوقت لترجيح ميزان القوى في اتجاهها، وما اتفاقية أوسلو إلا أوضح مثال ودرة تاجه التنسيق الأمني الذي أسهم إلى حد كبير في تخفيض أعمال المقاومة الفصائلية المنظمة في الضفة الغربية ومناطق سيطرة السلطة؛ لتصبح بذلك خط الدفاع الأول بما أعطى الكيان الصهيوني الوقت اللازم ليقوم بإعادة ترتيب أوراقه وتثقيل كفة الميزان تجاهه لينطلق مجدّدًا بأعماله العدائيّة تجاه الشعب الفلسطيني.

وهذه اللحظة التي نمر فيها لا تختلف كثيرًا، ففي ظل ارتفاع منسوب الفعل المقاوم على المستوى العملياتي بالأراضي الفلسطينية نرى السعي المحموم لخفضها وإكساب الكيان الوقت اللازم لتوفير الوسائل اللازمة لمنعها، ويمكن بنظرةٍ خاطفة تبيان ذلك.

ففي الفترة الماضية طُرح مشروع إعدام الأسرى، واستحدثت وزارة الاستيطان التي منحت صلاحيات واسعة في قضية بناء المستوطنات، وأقر نقل صلاحيات الإدارة المدنية للضفة الغربية لوزارة الاستيطان ليقول بذلك إنّه ضم الضفة الغربية لسيادته، ودعا بن غفير للقيام باغتيالات، بل نفذ جيش العدو عمليات اغتيالات كالتي طالت قادة بعض فصائل المقاومة في الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة، واتفق قادة الكيان على تحصين الجنود الصهاينة الذين يقومون بإعدام الفلسطينيين ميدانيًا من المحاسبة، ودعت حكومة الكيان كل قطعان المستوطنين لحمل السلاح، وحظرت التلويح بالأعلام الفلسطينية، وألغى وزير الإسكان الصهيوني وصف القدس الشرقية

من الوثائق الصهيونيّة، وتمّ الاتفاق على قانونٍ يتيح سحب الجنسيّة من فلسطيني 48، وأضيف له حقّ سحب هُويّات أسر منفذي العمليات والتهجير وهدم البيوت، ناهيكم عن إعدام من يقوم بإيصال منفذي العمليّات ومساعدتهم، وذلك كلّه في إطار ترسيخ أن الاضطهاد الصهيوني دائم ولن يزول من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإنّ جملة القوانين والاتفاقات الصهيونيّة، تطلق يد الإجرام الصهيونيّة لخلق آليّاتٍ جديدةٍ أوّلهم تهدف لرفع مستوى العنف في مواجهة الفلسطينيين، وأيضًا تهدف لمهاجمة الإرادة. فإرادة المقاومة التي ولدت مقاتلين سمو بالذئاب المنفردين، هي إرادةٌ شعبيّةٌ واستكمال المنظومة القانونيّة العنصريّة للكيان؛ هي بهدف مهاجمة هذه الإرادة، مستغلين بذلك فك عزلة الكيان في المنطقة العربيّة باتفاقيات التطبيع والذهاب في اتجاهٍ رسمي عربي دون أي حسابٍ للشعب العربي والفلسطيني، بما يؤكّد الرسالة للكيان أنّه مهما كان ما يقدّمون عليه، فالنظام الرسمي العربي قابل بمناقشة الأساسيات، ويحاول إنهاء الصراع إذا ما كان ذلك يضمن بقاءه في الكرسي، وما الوقت الذي تسعى الإدارة الصهيونية لكسبه إلا من أجل توفير الأدوات اللازمة لضرب إرادة المقاومة، التي تشكل الدافع وراء العمليات التي يقوم بها أبطال فلسطين، لذلك فالعنصر الأهم اليوم هو عدم إعطاء ذلك الوقت والسير تجاه عمليات توجع الكيان وقطعان المستوطنين من جهة بالتزامن مع تغيير عقلية العمل من مرحليّة لاستراتيجية تعمل على مراكمة القوى تجاه تمييل ميزان القوى، وتحديد وقت الأعمال العنفيّة المنظّمة باعتبارها رافعةً من أجل ليس إخضاع الكيان الصهيوني وتحرير الأرض فحسب، بل من أجل إخضاع الإرادة العالميّة لواقع أنّنا ندرك أن هذا الاضطهاد زائل، وسنتمسّك بالمقاومة حتى تحرير الأرض والقرار العربي من الاحتلال.

هذا المقال في نهايته دعوة لتعظيم الفعل المقاوم مرحليًا بالتزامن مع بناء أدوات تسير تجاه تمييل ميزان القوى تجاه العامل الداخلي الشعبي عنصرًا أكثر أهميّة من أجل ميل ميزان القوى تجاهنا؛ لننتصر في الحرب لا لنكسب معركة.

دفنُ حلِّ الدولتين

حسن شاهين
باحثٌ وكاتبٌ فلسطينيّ/ مصر

لم يكن فوزُ اليمين الصهيوني المتطرّف في انتخابات الكنيست الإسرائيلي في نوفمبر، تشرين ثاني 2022، مفاجئًا لأحد؛ لأنّه جاء منسجمًا مع ميل المجتمع الإسرائيلي المتزايد نحو اليمين منذ اغتيال إسحق رابين عام 1995، هذا الميل غير الطبيعي يصعب إيجاد ما يشبهه في الديمقراطيّات الغربيّة، فلم ينتج عنه انتخاب أحزاب اليمين وحسب، فما يطلق عليه معسكر اليسار في إسرائيل اليوم كان يعدّ يمينًا ليبراليًا في معايير الأمس القريب، في حين بات الليكود (وهو حزب يمين الوسط تقليديًا) يحمل برنامج اليمين المتشدّد، وأحزاب الصهيونيّة الدينيّة القوميّة، والحريديّة هي من تنافس الليكود لا العمل وباقي اليسار التقليدي الذي تآكل واقترب من التلاشي.

إنْ كانت هناك أسبابٌ اجتماعيّةٌ أسهمت في صعود اليمين خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنّ الأسباب السياسيّة هي الأساس، ومرتبطةٌ إلى حدٍّ بعيدٍ بمستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين بعد اتفاقيات أوسلو.

إنّ جوهر عملية أوسلو كان إيجاد كيانٍ وظيفي فلسطيني — تعبير «وظيفي» سبقَ أن استخدمه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس - يديرُ حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967. هذا هو الشقُّ المادي العملي لأوسلو، ويحظى بالأولوية بالنسبة لجميع المشتركين فيه.

فإسرائيلُ أرادت التخلّص من عبء السكّان الفلسطينيين وقضيّة اللاجئين، وقد تمكّنت من اصطياد العصفورين بحجرٍ واحد، عبر تحويل منظمة التحرير التي كانت في جوهرها منظمة اللاجئين، إلى سلطةٍ على سكان غزة والضفة. وعلى الجانب الآخر تحوّلت القيادة الفلسطينيّة تدريجيًا بعد هزيمة 1967، من هدف التحرّر الوطني إلى التحقّق الكياني، خاصّةً بعد أيلول الأسود والخروج من لبنان.

بينما مثّلت قضايا الصراع الرئيسيّة بالنسبة لمسار أوسلو شقّ العلاقات العامة، التي يجب الحديث عنها باستمرارٍ لتمرير

الشق العملي. كان الأمرُ كذلك بشكلٍ واعٍ للإسرائيليّين وربّما غير واعٍ للقيادة الفلسطينيّة، لكن في محصّلة الأمر تحقّق الشقّ العملي وأصبح واقعًا على الأرض، بينما شقّ العلاقات العامة ممثّلًا بقضايا الحلّ النهائي، مازال كذلك «علاقات عامة» بالنسبة للقيادة الفلسطينية بينما لم يعد موجودًا بالنسبة للإسرائيليين.

كان واضحًا منذ البداية لكل ذي عينين أنّ الأمور ذاهبةٌ في هذا الاتجاه، خاصةً بعد إصرار إسرائيل على ضمّ قضيّة الاستيطان إلى مفاوضات الحلّ النهائي، وهو دليلٌ قويٌّ إلى حد الفجاجة على أنّها غير جديّة بالتوصّل إلى اتّفاق على مبدأ حل الدولتين، وإلا لمهّدت لذلك بإزالة المستوطنات لتكون هناك سلطةٌ فلسطينيّةٌ حقيقيّةٌ يمكن أن تتحوّل إلى دولة فيما بعد. وعلى الجانب الفلسطيني يُقالُ إنّ ياسر عرفات أقرّ متأخّرًا بخطأ الموافقة على بحث «الاستيطان» في مفاوضات الحل النهائي. هنا يجوز التساؤل أنّه لو كانت مسألة الدولة والاستقلال الوطني لهما الأولوية في التفكير السياسي الفلسطيني؛ هل كانت القيادة الفلسطينية لتقع بمثل هذا الخطأ؟ أم إنّ هاجس الكيانيّة الذي سيطر على تفكيرها، جعلها تقبل بإقامة السلطة مع بقاء المستوطنات، رغم أنّ تفكيكها يجب أن يكون منطلق أي عمليّة سياسيّة تستند بحقّ إلى مبدأ حلّ الدولتين؟

قبل أيام تولّى وزير الماليّة وقائد حزب الصهيونيّة الدينيّة يتسلئيل سموتريتش

سلطة التخطيط في الضفة الغربيّة، أي إدارة الحياة المدنيّة في الضفة، التي كانت من اختصاص الجيش الإسرائيلي منذ احتلال 1967، فالإدارة المدنيّة الإسرائيليّة في الضفة التي كانت تتبع الجيش باتت من اختصاص الوزير سموتريتش، وهو أمرٌ كان قد اشترطه لدخول الحكومة، وجرى لتمريره تعديل القانون الأساسي داخل الحكومة للسماح بتعيين وزير ثاني داخل وزارة الدفاع، وحددت مهامه بتولي سلطات معيّنة على الحياة في الضفّة الغربيّة، وهو ما عدّته الباحثتان داليا شيندلين وياعيل باردا احتلالًا مدنيًا للضفة الغربيّة، في مقالٍ لهما في صحيفة هآرتس، بينما وصفت ثلاث منظّمات حقوقيّة إسرائيليّة هذا التغيير البيروقراطي بأنّه ضمٌّ قانونيٌّ للضفة الغربيّة إلى إسرائيل.

سبق هذا القرار تخصيص 25٪ من ميزانية وزارة المواصلات الإسرائيليّة لتطوير الطرق ومدّها في الضفة الغربية، وفقَ خطّة سبق أن قدّمتها وزيرة المواصلات الإسرائيليّة ميري لفيف (ليكود). هذه الخطّة من شأنها أن تعزّز نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في الضفة، بحسب تقرير نشره مركز مدار (أيار، مايو 2023) من إعداد الباحث وليد حبّاس، لا من حيث فصل المواصلات والطرق الفلسطينية عن الإسرائيلية وحسب، بل أيضًا بمعيار سرعة الوصول وسهولته، الأفضل بفارق كبير بالنسبة للمستوطنين. وفوق ذلك أنّ الإنفاقَ الإسرائيلي على الطرق في الضفة بما فيها تلك التي يستخدمها الفلسطينيون، وربطها بشبكة الطرق داخل إسرائيل؛ يؤكد واقع السيطرة الإسرائيلية الهيكلية على الحياة في الضفة بشكلٍ مستدامٍ يتعذّر تغييره في المستقبل.

عملت إسرائيل منذ احتلال عام 1967 على فرض وجودٍ إسرائيلي يهودي مدني في الضفة وغزة، وكان التركيزُ بشكلٍ أساسي على الضفة، نظرًا لكونها امتدادًا جغرافيًا لأراضي وسط فلسطين الطبيعية شمالها، ولأنّها أكبر بأضعاف وأقل كثافة سكانيّة من غزة، وفيها مساحاتٌ واسعةٌ من الأراضي القابلة للاستيطان. وتَوَسّع الاستيطان في الضفة تحت ستار شق العلاقات العامة من أوسلو (المفاوضات)، وكان التوسّع من حيث عدد المستوطنين والمستوطنات ومساحتها، وكذلك تطوير مقوّمات الحياة فيها وربطها بالوجود الإسرائيلي المركزي داخل الخط الأخضر. وأخيرًا وصلت إسرائيل إلى فرض السيادة على الضفة تتويجًا لمخطّط طويل، رسمته ونفّذته كلّ الحكومات الإسرائيليّة التي جاءت بعد 67 على اختلاف ألوانها الحزبيّة وتوجّهاتها الأيديولوجيّة.

إسرائيل أتمّت دفن حلّ الدولتين عمليًا، بعد أن كان ميّتًا إكلينيكيًا طوال العقدين الأخيرين، لقد أهالت عليه كل حكوماتها المتعاقبة التراب، حتى ألقت حكومة نتنياهو الرفش الأخير، وأنهت المهمة. هي تدرك أن الاعتراف الدولي بالأمر الواقع مسألة وقت، وقد بدأت مقدماته فعليًا بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإقرار الإدارة الأمريكية السابقة بالتغيير الذي حصل على الأرض ومطالبتها الفلسطينيين بقبوله، وهو موقفٌ لم تتراجع عنه الإدارةُ الجديدة بشكلٍ صريح، فقط أوقفت البروباغندا الفجّة للإدارة السابقة، ولم تخرج مواقف باقي الدول عن حدود التنديد الإعلامي دون اتّخاذ إجراءاتٍ عقابيّة ضدّ إسرائيل أو حتى التلويح بها، بما فيها الدول العربيّة المُطَبّعة.

«المشروع الصهيوني»، هو من اسمه: مشروع، أي جهد منظّم له غايات وأهداف ويجري وفق تكتيكات واستراتيجيّات، وهو فوق التباينات والصراعات السياسيّة بين الأحزاب الإسرائيليّة. يجب فهم ذلك، وعدم التعويل على الانقسام في المجتمع الإسرائيلي كثيرًا، هذا الانقسامُ على كلّ شيءٍ تقريبًا، من نمط حياة الأفراد وصولًا إلى طبيعة النظام الديمقراطي الإسرائيلي، ليس فقط على الإصلاحات القضائيّة التي ترغب حكومة نتنياهو بإجرائها، هو انقسامٌ على كل شيءٍ إلا المشروع الوطني الذي بقي طوال أكثر من 100 عام فوق الانقسام السياسي، بل فوق السياسة نفسها.

الجريمةُ .. والمجتمعُ في الداخل

أكرم عطاالله
كاتبٌ صحفيٌ فلسطينيّ/ بريطانيا

تجاوزت حالاتُ القتل والجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل حدودَ المعقول؛ فالجريمة والقتل ليست جزءًا من الثقافة الفلسطينيّة «إلا ما ندر» فهناك مجتمعٌ فلسطينيٌ في الضفة الغربيّة وفي غزّة؛ فلماذا تبدو النسبة في الداخل بشكلٍ يثيرُ التساؤلات، خصوصًا أن مجتمع الداخل يعيش في دولةٍ أمنيّةٍ بامتيازٍ تنتشر فيها أجهزةُ الأمن والكاميرات المراقبة والشرطة والمعلومات، ومع ذلك تتوسّع الجريمةُ بحدودٍ لا مثيل لها إلا في الدول المنهارة؟

الفلسطينيون هناك يقولون: إنّ إسرائيل تستطيع خلال ساعتين الوصول لمن يقتل يهوديًا إسرائيليًا، لكنّها تفشل في معرفة القاتل عندما تكون الضحيّة عربيّة...! هكذا هو الأمر، وتلك لم تعد مصادفات، خصوصًا بعد انتشارها بهذا الشكل الذي يهدّد بنية المجتمع ويمهّد لانهياره كتلةً اجتماعيّةً تغرق في مأساتها، وتفشل في حماية نفسها، وتفشل في تنظيم نفسها ومعالجة إشكاليّاتها الوطنيّة وحرف أولويّاتها نحو الأمن الشخصي وحمايته من عصابات الجريمة، فالأمنُ الشخصي كان أولوية البشر في عهد ما قبل الدولة عندما كانت البشرية تعيش عهود الغزو والتوحّش، ولكن مع عصر الدولة يفترض أن الأمر يختلف.

في اعترافاتٍ على الملأ لجنرالات من الشرطة الإسرائيلية أنّها لا تستطيع معالجة الأمر؛ لأنّ جهاز المخابرات الشاباك يتدخّل بشكلٍ معاكس، ويمنعها من ذلك؛ لأنّه تمكنّ من ربط العصابات أمنيًا ويسمح لها بحمل السلاح، بل يموّلها ويغطّيها بحمايته من السجن والعقاب، ومن ثَمّ فالمجرمون — باعتبارهم متعاونين - لديهم الحصانة اللازمة لارتكاب الجريمة، بل وتعزيزها لشيءٍ في نفس يعقوب.

تلك تبريراتٌ فنيّةٌ أو أمنيةٌ تبدو جزءًا بسيطًا من الحقيقة، ولكن الأمر أبعد من ذلك بكثير في دولة تم تصميمها لإثنيّةٍ عرقيّةٍ محدّدة، والأبعد من ذلك أنّ الكتلة العربيّة هناك هي جزءٌ من شعبٍ يعيش حالة صراع مع إسرائيل، وتحاول تلك الدولة تحطيم هذه الكتلة بكل الإمكانيات.

حين تسلم نتنياهو الحكم عام 1996، تسرب تقرير من مكتبه يعدّ الفلسطينيين داخل إسرائيل «خطرًا أمنيًا» هنا بيت القصيد الذي يمكن أن يعطي واحدًا من التفسيرات، بل وأهمّها وأكثرها وضوحًا ليس فقط لجهة البعد القومي بل لجهة أبعاد أكثر أهمية، وإذا كان قد أشير لنتنياهو باعتباره مهندس الجمهورية الثالثة في إسرائيل، ففي إطار هندسته في حكمه المتواصل الذي امتدّ على مساحة العقد ونصف الماضيين تقريبًا، كان للفلسطينيين داخل إسرائيل نصيب من تلك الهندسة في تفكير رجل عدّهم في اللحظة الأولى لوصوله «خطرًا أمنيًا» فلا يمكن للذاكرة السياسية أن تقفز عن ندائه الشهير في انتخابات 2015، الذي دعا فيه اليهود للنزول والتصويت بكثافة؛ «لأن العرب يهرعون للصناديق».

وإذا كان الفلسطينيون هناك يشكلون خطرًا أمنيًا فقد تبدّى في السنوات الأخيرة قدرتهم في لحظةٍ ما على التحكّم بالنظام السياسي الإسرائيلي من خلال قدرتهم خلال الانتخابات الماضية على تعيين رئيس الوزراء، وهو ما تمّ في انتخابات 2021، حيث تسبّب تحالف منصور عباس عن الحركة الإسلاميّة بإبعاد نتنياهو عن رئاسة الحكومة وهو ما عدّ سابقة عكست قوة العرب الذين وصلوا ذات مرة بوحدتهم إلى 15 عضو كنيست، وهو رقم ينذر تصاعده بزيادةٍ لا تحتملها الدولة التي تمّت هندستها ببعدٍ أيديولوجي إثني محدّد.

المجتمعُ السوي يفرز حركةً وطنيّةً سويةً تلك من بديهيات السياسة، وبات واضحًا

في العقود الأخيرة منذ أن شق الفلسطينيون في الداخل طريقهم السياسي الخاص منذ الانتفاضة الشعبيّة عام 1987 وشكلوا أحزابهم العربيّة بعد اصطدام القوميتين على جانبي الحدود أنهم استفادوا من تجربة المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة الإسرائيلية التي أنشئت بثقافة الإرث الأوروبي الذي نشأت به الحركة الصهيونية، وقد ظهر الخطر الأول منهم أمام اليمين حين رجح العرب تمرير اتفاق أوسلو في الكنيست، هذا كان يعني لليمين قدرتهم على الحسم في «تقسيم أرض إسرائيل».

زادت الجريمة عن الحد المعقول إلى الدرجة التي أصبحت محرجة للمؤسسة الإسرائيلية بشكلٍ فاقع وباتت المسألة مكشوفةً إلى حدّ كبير، وفي إطار الحلول يقترح نتنياهو تدخّلًا أكبر للشاباك الذي يتّهمه قادة الشرطة بالتسبب بالجريمة، ولكن الأمر أبعد كثيرًا حيث يشي بإعادة الحالة الفلسطينية هناك لستة عقود للوراء.

حين أقيمت دولة إسرائيل داخل أراضي الـ 1948 بقي في حدودها 156 ألف فلسطيني وضعتهم إسرائيل في ما يشبه المعازل وصفها بشكلٍ دقيق الروائي اللبناني إلياس خوري في روايته «أبناء آدم» عن الغيتو في اللد نموذجًا للتعامل معهم، وقامت بفرض الحكم العسكري الذي استمرّ حتى سنة 1968 خضع خلاله المجتمع كليًا لسيطرة جهاز الشاباك وبلا أحزابٍ سياسيّةٍ تحت وطأة الخوف.

ويعود نتنياهو يجترح هذا الحل من جديد لتعميق سيطرة المخابرات ما يعكس فكرةً جوهريّةً وهي إعادة السيطرة على المجتمع وعودة للحكم العسكري بصيغة محدثة تتلاءم مع تغيرات اللحظة ومع متطلبات السيطرة والقمع وإنهاك المجتمع وإضعافه، ومن ثَمّ إفقاد القوى السياسيّة هناك حاضنتها الاجتماعيّة التي تشكّل مركز قوتها الأبرز.

لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إضعاف بنية المجتمع الفلسطيني وحرمانه من الإمكانيات، ومارست التمييز في الموازنات وتعاملت معه مجتمعًا درجةً ثانية، وظلّ الاقتصاد الفلسطيني اقتصادًا على هامش المنظومة العامة مجرّد ورش تصليح في أبعد حدوده.

اللافت في استفحال الأزمة أن هناك ما لا يعفي القيادات العربية والأحزاب السياسية من المسؤولية وهم يدركون جذورها ودوافعها السياسية يطالبون الدولة الإسرائيلية بحلّها، وتلك تطرح تساؤلات على طبيعة فهم المشكلة أوّلًا، والتنصّل من مسؤوليّة الحل، فقد تبلور المجتمع الفلسطيني كتلةً سياسيّةً اجتماعيّةً لها مؤسّساتها الثقافيّة والحزبيّة وإن اتّضح أن أول ضحايا الجريمة هي الأحزاب السياسيّة وهي المستهدفة قبل كل شيء وقد تبدى انعكاس إنهاك المجتمع على نسبة التصويت التي وصلت في الانتخابات الأخيرة إلى مستويات هي الأقل منذ بدء مشاركتهم السياسيّة وأثرت على حضورهم في الدولة وجردتهم من ممكنات قوتهم التي تبدت قبل عدة دورات بوصول الكتلة إلى 15 عضو كنيست.

الأزمةُ متصاعدة، وهي ليست جديدةً وقبل أربع سنوات طلبت لجنة المتابعة العليا من الدكتور أسعد غانم الاستعانة بطواقم من المختصين لوضع حلول جذريّة تعتمد على المؤسّسات الفلسطينيّة، وقد استعان الدكتور أسعد بمائة وخمسين خبيرًا فلسطينيًا في الداخل، وقدّم هذا الجهد في كتاب عُقد على إثره مؤتمر، لكن في محادثة بيني وبينه اشتكى من أن لجنة المتابعة لم تتابع سطرًا واحدًا من الدراسة التي وضعت أمامها، فقد انتهى كل شيء مع انتهاء المؤتمر.

كيف يستطيع رئيس بلدية اللد اليهودي عقد مصالحة بين عائلتين عربيتين متناحرتين في المدينة، ولا تستطيع القوى العربية فعل ذلك؟ هذا كان السؤال المحير للمتابعين والباحثين؟ ولماذا لم تبذل القوى السياسية والأحزاب جهدًا في هذه الأزمة واكتفت بمناشدة الشرطة والحكومة بوضع حد لها وهي تدرك أن النظام السياسي برمته يقوم على التهميش والاستهداف لتلك الكتلة؟ ما الجهد الذي تقوم به في هذا الإطار؟ وما الممكن؟ وإذا كانت الكتلة العربية والمجتمع العربي في حالة استهداف دائم ألا يجب على الأحزاب السياسية أن تقوم بجهدٍ مقابل؟

إذ يبدو الاكتفاء بالمناشدات جزءًا من المأساة في غياب برنامج عمل، بل بوجود برنامج عمل أخفقت الأحزاب في تحويله إلى فعل، هكذا يقول الدكتور غانم الذي أمضى ما يكفي مع الخبراء لوضع برنامج... تلك هي الأزمة!

عن مظاهرات الاحتجاج وأزمة وجود الكيان الإسرائيلي

د. كاظم الموسوي
باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌ عراقي/ بريطانيا

أخذت مظاهراتُ الاحتجاج الواسعة موقعَها في المشهد السياسي داخل الكيان الإسرائيلي، وأثبتت من خلال تواصلها وشعاراتها ولجانها قدرةً على رسم برنامجها الاحتجاجي وتطويره، وإنتاج ما يمنع تمدّد السياسات اليمينيّة المتطرّفة، وبحكم قوّة تناقضاتها توصّل إلى صناعة أزمة وجودٍ للكيان وإدارته الاحتلاليّة الاستيطانيّة أو هكذا يتبيّن من الاستمراريّة فيها والمشاركة الواسعة وطبيعة العلاقة والصراع بين قواها والقوى الدكتاتوريّة المتنفّذة ومؤيّديها في المشهد السياسي. فمنذ فوز حكومة اليمين المتطرّف بزعامة بنيامين نتنياهو في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، وإصراره على سياساته اليمينيّة المتطرّفة، ومنها خطّة إضعاف القضاء وتقويض المحكمة العليا، التي تقدّم بها وزير القضاء ياريف ليفين ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في «الكنيست» سيمحا روتمان، اندلعت مظاهراتٌ شعبيّةٌ كبيرةٌ في أغلب المدن الفلسطينيّة تحت احتلال الكيان الإسرائيلي، وتواصلت كل أسبوع بانتظام، إضافةً إلى الحراكات اليوميّة المواجهة والمباشرة للأحداث المتعلّقة بها، ولم تتوقّف بل تتوسّع رقعتها الجغرافيّة وأعداد المحتجّين فيها، بما فيها من المؤسّسات العسكريّة، حيث شملت عشرات البلدات المحتلّة من الشمال وحتى الجنوب، من بينها مظاهراتٌ في «تل أبيب وحيفا وبئر السبع والقدس ونتانيا وأسدود وهرتسليا وروش هعين وبيت شيمش وكفار سابا وبات يام».

بالنسبة إلى حكومة نتنياهو وحلفائه؛ يهدفُ نصّ «الإصلاح» من بين أمورٍ أخرى إلى إعادة توازن السلطات من خلال تعزيز صلاحيات البرلمان على حساب المحكمة العليا التي تعدّها مسيّسة، وفرض سياساتها المتطرّفة إلّا أنّها وبعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من بَدْءِ تصاعد مظاهرات الاحتجاج، من المدنيين والعسكريين، من بداية العام، وتوجيه اتهاماتٍ للولايات المتحدة الأمريكيّة من قبل وزراء ومسؤولين في التدخل وتشجيع الاحتجاج؛ فرضت على حكومة نتنياهو تأجيل تنفيذ الإجراءات وخطة «الإصلاح القضائي»، أو تعليقها، لغاية نهاية الصيف من هذا العام 2023، في محاولة انحناءٍ أمام عاصفة الاحتجاج الواسع والحراك المدني والعسكري في الشارع والمؤسّسات العسكريّة والمعارضة السياسيّة.

صور المظاهرات المنقولة مباشرة تكشف عن

تظاهر عشرات الآلاف في المظاهرة المركزية بشارع «كابلان» بتل أبيب، وما يماثلها في المدن الأخرى، كما نقل عن قادة الاحتجاجات تحذيرهم: «أمامنا خطرٌ واضحٌ وفوري، إذا سيطرت الحكومة على لجنة تعيين القضاة فإنّها ستتفاجأ بقوّة الرد على ذلك»، مؤكّدين أن الاحتجاجات العامة فقط هي من ستمنع تعيين «قضاة محكومين»، وهم على معرفةٍ تامّةٍ بأساليب الرد والوقوف بوجه سياسات اليمين المتطرّف وخططه القمعيّة، وهو ما يقومون به في هذه المظاهرات وتصاعدها وتطوّراتها التي تعلن عنها، وتقدّم مؤشّراتٍ واضحةً على تعمّق الأزمة بين المحتجين والحكومة وقراراتها.

تتنوّع المظاهرات وتزداد متابعتها لمطالبها، فإضافةً إلى المركزية المستمرة، حدثت مثلًا في قيسارية، حيث تظاهر المئات قبالة الفندق الذي التقى فيه رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي، نتنياهو، ووزير قضائها ياريف ليفين، وسط انتشار قواتٍ معزّزةٍ من الأمن التي منعت المتظاهرين من الاقتراب من الفندق. وطالب المتظاهرون الوزير بالخروج والاستماع إليهم، كما أطلقوا هتافاتٍ من بينها «ليفين، هنا ليست بولندا». وكذلك في بئر السبع، تظاهر أكثر من ألف شخصٍ بينهم رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي الأسبق، إيهود باراك، الذي دعا إلى تصعيد الاحتجاجات والوصول إلى عصيانٍ مدني.

رغم وعود تعليق التصويت وإجراءاته إلى نهاية الصيف أعلن قادة المظاهرات، مع علمهم جيّدًا بخطط الحكومة وقيادتها اليمينيّة المتطرّفة وأهدافها، واستمرار مظاهراتهم ومطالبهم، في عموم المدن الفلسطينية المحتلّة، في (تل أبيب) وفي (نتانيا) وفي (حيفا) و(بئر السبع) وفي (رحوفوت) وفي (كفار سابا) وفي عددٍ من المراكز الأخرى، واجهتها شرطة الاحتلال «الإسرائيليّة» بإغلاق العديد من الشوارع أمام حركة السير تزامنًا مع الاحتجاجات؛ واعتقلت الشرطة عددًا من المتظاهرين بتهمة «إثارة الشغب» في الشارع الإسرائيلي!

مع استمرار التظاهر واتّساع الاحتجاج أكّد رئيس وزراء الكيان السابق (يائير لابيد) أنّ خطّة حكومة نتنياهو بشكلها الحالي بمثابة نهاية الديمقراطية وبداية عهدٍ ديكتاتوري في الكيان، ووصف الوضع القائم في الكيان الآن بأنه «انقلاب سلطة»، إثر إقصاء (نتنياهو) الكثير من القيادات السياسية من (الليكود) وخارجه، لدرجة بات العديد من القيادات السياسيّة «الإسرائيليّة» الصاعدة آنذاك معادية له ومنهم (إيهود باراك) و(إيهود أولمرت) و(أفيغدور ليبرمان) و(نفتالي بينيت) الذي خلفه لاحقًا عند إقامة حكومة مناوئة لليكود وترأسها مدة سنة ونصف بالتعاون مع (يائير لابيد) في رئاسة

الوزراء ورئيس المعارضة الحالي.

تواجه المظاهرات كل أعمال الحكومة اليمينية المتطرفة، وتتحمل إجراءات شرطة الاحتلال بحقها، فقد أصيب عدد من المتظاهرين، فيما اعتقل محتجون، خلال أعمال تفريق الشرطة بالقوة للمظاهرات التي تنظّمها الحركة الاحتجاجية في أكثر من منطقة في فلسطين المحتلة.

تهدفُ المظاهراتُ إلى التصدي لاستفراد رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في قراره بشأن وجود عضو كنيست عن المعارضة في لجنة تعيين القضاة، ونجحت المظاهرات في دفع الكنيست للتصويت ضده. إذ من المفترض انتخاب عضوين لهذه اللجنة، الذي في حال لم يُعيّن ممثّل عن المعارضة في اللجنة المذكورة، قد يؤدي ذلك إلى تفجّر المفاوضات الدائرة منذ أسابيع، بشأن ما يسميه «الإصلاح القضائي»، في مقر رئيس الكيان الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ.

خارطة الحراكات منوّعة وموزّعة ومن بينها، قاطع محتجون خطاب وزير الاقتصاد، نير بركات، أثناء مشاركته في مؤتمر اقتصادي في مستوطنة «سديروت» جنوب فلسطين المحتلة، بعدما اقتحموا قاعة المؤتمر في تظاهرةٍ نظّموها أمام المبنى. وإثر ذلك، تظاهر المحتجون أمام مركز الشرطة في المستوطنة المذكورة عقب اعتقال أحد قادة الحركة الاحتجاجيّة، أمير هاسكل، الذي يحمل رتبة عميد في الاحتياط، الذي أصيب أثناء اعتقاله ونقل للمستشفى لتلقي العلاج. وفي وقتٍ لاحق، نظّمت تظاهرة شبيهة ضدّ بركات خلال وجوده في فندق «كارلتون» في تل أبيب، وجرى اعتقال ثلاثة محتجين آخرين بتهمة «خرق النظام العام». وتظاهر محتجون آخرون ضد وزير التربية والتعليم، يوآف كيش، في مستوطنة «موديعين»، وضد وزير «الشتات»، عميحاي شيكلي، في تظاهرة نُظّمت في مستوطنة «ميغدال هعيمق» في الجليل الأسفل.

أصدر قادة احتجاجات «مناهضة الديكتاتورية» بيانًا قالوا فيه: «نشهد في الساعات الأخيرة اعتقالاتٍ تعسفيّةً وعنفًا شديدًا للشرطة الإسرائيليّة ضد مواطنين ينفّذون حقهم الديمقراطي بالاحتجاج ضد وزراء وأعضاء كنيست شركاء في محاولة الانقلاب القضائي»، مطالبين «قادة المعارضة، وخاصة رئيس حزب المعسكر الوطني، بيني غانتس، ورئيس حزب هناك مستقبل، يائير لابيد، بالوقوف إلى جانب المعتقلين». وأشار البيان إلى أنه «في هذه الأيام السوداء التي يستخدم فيها المدان بالتحريض على الإرهاب بن غفير الشرطة أداةَ قمعٍ احتجاج مدني غير عنيف، هذه أيام مخزية لدَولة إسرائيل»!

أثبتت احتجاجات الشوارع والساحات في مدن رئيسية عدّة في الكيان الإسرائيلي قدرتها على الاستمرار والحراك المدني، مثل تجمع آلاف المحتجين على الطرق الرئيسيّة في مدينة تل أبيب، رافعين الأعلام الإسرائيليّة ولافتات كُتب عليها شعارات مناهضة للتعديلات (الانقلاب القضائي) ما سبّب في اضطرابٍ كبيرٍ في حركة المرور، وكان قد شارك في تل أبيبَ وحدها نحو 120 ألف متظاهر في مركز المدينة، بجانب مقر وزارة الحرب والمكاتب الحكوميّة. وتحدث في المظاهرات المركزية في تل أبيب مفوض الشرطة السابق موشيه كرادي، والقائد الجوي السابق أمير إيشيل، والقاضية المتقاعدة هيلا جيرستل، ومدير شركة Forter ليران ديماري. ونظمت مظاهرات أخرى في مدنٍ أخرى في جميع أنحاء الكيان، شارك فيها رئيس حزب 'يسرائيل بيتينو" أفيغدور ليبرمان في مظاهرة نتانيا. كما انطلقت مظاهرات في رحوفوت وحيفا، بمشاركة أكثر من 25 ألف متظاهر، وشارك أكثر من 35 ألف متظاهر في مدينة القدس المحتلة وبئر السبع، وتزامنت المظاهرات الاحتجاجية مع إغلاق الشرطة الإسرائيليّة شوارع عدّة في تل أبيب والقدس وحيفا وبئر السبع.

أقيم يوم بعنوان 'يوم المقاومة" لمنظمي الاحتجاج، تظاهر فيه عشرات الآلاف في جميع أنحاء الكيان، وقام آلاف المتظاهرين خلال النهار بإغلاق ممرات شارع أيالون أمام حركة المرور، إضافةً إلى إغلاق الطرق المؤدّية إلى مطار بن غوريون الدولي، واعتقلت الشرطة عددًا من المتظاهرين، ومنعت آخرين من المشاركة فيها.

هذه المظاهرات وهذه الأعداد والاستمراريّة فيها خلال شهور متواصلة هي الأكبر التي شهدها الكيان الإسرائيلي على الإطلاق، ووفق ما نشرته وكالة الأخبار الفرنسية (25-04-2023) تظاهر آلاف الإسرائيليين، في تل أبيب تزامنًا مع بدء احتفالات ما يسمّونه بالذكرى الـ 75 لقيام الكيان الإسرائيلي. وأفادت الوكالة في تقريرها بتظاهر آلاف الإسرائيليين أسبوعيًا ضد إعلان «الإصلاح القضائي» الذي تريد تنفيذه حكومة بنيامين نتانياهو، الذي يعدّه منتقدوه مناهضًا للديموقراطية، وفتح الطريق أمام انحرافاتٍ استبداديّة. وأشارت الوكالة إلى أن المحتجينَ يرفعون علم الكيان الإسرائيلي ويردّدون شعارات «ديموقراطية» ويقيمون حفلات لمغنين شعبيين، كما تشهده مدن أخرى، حيث أقيمت منصات وحفلات موسيقية مفتوحة في الشوارع.

وذكرت الوكالة قيام مؤيدي «الإصلاح القانوني» التجمع أمام الكنيست (البرلمان)، بأعداد موازية وبالضد من رافضيه الذين يتظاهرون أسبوعيًا للتنديد بخطط حكومة نتنياهو، رغم قرارها «تعليق» الإصلاح لإعطاء «فرصة للحوار»، كما تدعي ويصرح نتنياهو. ووقف اشتداد الاحتجاج وبدء إضراب عام ونشوء توترات داخل الائتلاف الحاكم، من جهة وتصاعد الاحتجاج ومحاصرة بيت نتنياهو في مظاهراتٍ مستمرّة، وكذلك الكنيست من جهةٍ أخرى.

هذه الصورةُ للمشهد السياسي اليومي تكشف انقسامًا واضحًا داخل المجتمع الإسرائيلي ومؤسّساته العسكريّة والمدنيّة، وتدخّلات مختلفة في إطار العلاقات بين الإدارات الإمبرياليّة وقاعدتها العسكريّة الاستراتيجيّة في المنطقة. ورغم مواقف الدعم والحماية الكاملة للكيان، خصوصًا من الإدارتين الأمريكيّة والبريطانيّة، عسكريًا وأمنيًا وسياسيًا، علنًا وسرًا، والانحياز الكامل لكيان الاحتلال والاستيطان في كل المؤسّسات والمحافل الدوليّة، إلّا أنّ مسار الاحتجاج والحراك الواسع يشي بتدحرج أزمة وجود الكيان وطبيعة الصراع الداخلي فيه، ولا سيّما امتداد الصراع داخل المؤسسة العسكرية في موازاة المؤسسات الاخرى، النقابيّة والمدنيّة؛ الأمرُ الذي أخذ مداه في وعي قادة الرأي العام والمؤسّسات الأمنيّة في التنبيه من انهيار وجود الكيان ذاته، وجدوى مهمّاته الاستراتيجيّة في المنطقة.

في الفكر الصهيوني: الاقتصادُ سلاحٌ للسيطرة

«لماذا نقاوم التطبيع»؟

د. موسى العزب

عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبيّة الديمقراطي الأردني/ الأردن

جاء في افتتاحيّة كتاب (الشرق الأوسط الجديد) لشيمون بيريز، وفي إشارته إلى اتّفاق أوسلو: «أن النظام الأمني الإقليمي الشرق أوسطي، لا بدّ أن يُبنى حول التزامات وترتيبات أمنيّة متبادلة بين كلّ (قطرين) بصورة تردع أي عدوان محتمل، حيث تكون مهمّة الترتيبات الأمنيّة على مستوى الإقليم هي تفكيك عوامل القوّة، والعمل على نزع السلاح، والسيطرة على الأصبع المتحفّز للضغط على زناد النار».

في كتابه، يرسم بيريز معالم الاستراتيجية التي «لم تعد تركن بصورة غالبة إلى الأعمال العسكريّة لتحقيق غاياتها، بل إلى المفهوم العصري القائم على الاتفاقات السياسيّة، والاعتبارات الأمنيّة والاقتصاديّة».

ينتقد بيريز عجز المدرسة التقليديّة عن فهم المعنى الجغرافي للعمق الاستراتيجي، وطرح البديل، وهو: «إنشاء حالة تصبح فيها النزاعات أقلّ جدوى وأعلى كلفة، ويصبح المفتاح هو المحافظة على نظام إقليميّ بشروط متّفق عليها».

يبدو أن الكثيرين لم يقرؤوا ذلك، وساد الاعتقاد بين أنصار تطبيع العلاقات بين العرب و«إسرائيل»، بأنه إذا توصل الفلسطينيون والسوريون واللبنانيون إلى توقيع معاهدات سلام مع «إسرائيل»، فإن ذلك سيؤدي إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة الاقتصادي، على أساس أن تطبيع العلاقات والسير نحو التعاون، سيؤدي إلى تطورات اقتصاديّة إيجابيّة، من بينها؛ تخفيض حجم الإنفاق العسكري، وتحويل موارد اقتصاديّة مهمة لعملية الإنتاج والنمو، والتعاون الإقليمي في مجالات المياه والطاقة والمواصلات: (مثل ناقل البحرين/ والخط الحديدي إلى شبه الجزيرة العربية، واتفاقية الغاز وغيره!) وساد الوهم حول الاستفادة من دور التبادل التجاري بين البلدان العربية و«إسرائيل»، وصولاً إلى توسيع حجم السوق، والتخصص، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتحديث عمليات الإنتاج، والتخصص، مما سيشجع على مجيء الاستثمارات الأجنبية، والاندماج بالاقتصاد العالمي. مقاربة ترتكز على فهم مغلوط لحقائق الصراع، وتبنى على أساس منطق مخالف لكل معطيات الحقائق الاقتصادية على الأرض.

نشوء الصهيونيّة الاقتصاديّة:

يروج منطق التطبيع لفرضية، بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية و«إسرائيل» ستعود بفوائد اقتصادية على الطرفين، وأن الأضرار الاقتصادية الهائلة التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الهجمة الصهيونيّة، كانت بسبب حالة الصراع بين الفلسطينيين واليهود بداية، ثم بين العرب و«إسرائيل» بعد ذلك، وأن توقّف الصراع سيأتي بالفوائد للطرفين. إنّ خطأ هذه الفرضيّة، في أنّها تقرأ التاريخ بشكلٍ معكوس، أو أنّها لم تقرأه بالمطلق. فما حصل في الواقع هو أن الصراع نشأ وتطوّر نتيجةً حتميّةً للأضرار الاقتصادية التي ألحقها المشروع الصهيوني بالاقتصاد الفلسطيني.

عند إطلاق المشروع الاستيطاني في فلسطين، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لم تكن الحركة الصهيونية تمتلك بعد المقومات السياسة والعسكرية للدولة الاستعمارية حتى تتمكن من تنفيذ العملية الاستعمارية، كما أن فلسطين لم تكن أرضًا سائبةً دون تكلفة اقتصاديّة، بل وطنٌ لشعب بامتداد قومي وحضاري وثقافي عميق. افتقاد المشروع لمقوماته، إلى جانب إرهاصات الصراع السياسي والأيديولوجي المقاوم، قاد إلى فشل عمليات الاستيطان الصهيونية الأولى.

ابتدأت الموجة الأولى من عملية الاستيطان الصهيوني عام 1882، وحتى عام 1902، وكان جل أفراد هذه الموجة من يهود روسيا ورومانيا وبولونيا، استوطنوا في مستعمرات قرب مدن يافا وصفد والقدس، وأشرف على بناء تلك المستعمرات منظمة (أحباء صهيون). وقد تمت عملية الاستيطان تلك دون أن يكون عند القائمين عليها تصوّر مسبقًا للنمط الذي سيقوم عليه مشروع الاستيطان، ولم يكن عندهم معرفة كافية بحقيقة الوضع الفلسطيني، فحاولوا اقتباس أساليب الزراعة التي يمارسها الفلاح الفلسطيني، ولكن لعدم خبرتهم فيها جعلت مردود نشاطهم غير كاف لتأمين ضرورات الحياة، ولما كانت منظّمة (أحبّاء صهيون) من البرجوازيّة الصغيرة، فقد استنفذت مواردها في الهجرة وشراء الأراضي، فأصبحت غير قادرة على تأمين دعم مالي متواصل للمستوطنين.

قاد هذا الوضع المتعثّر مستوطني الموجة الأولى، إلى البحث عن مساعدات خارجية، فتمكّنوا من الحصول عليها بدايةً من البارون اليهودي الفرنسي إدموند روتشيلد. الذي لم يكتف بالدعم المالي، بل بات يشرف على إنشاء المستعمرات وإدارتها حتى أصبحت مؤسسته تهيمن على معظم النشاط الاستيطاني اليهودي، حتى عام 1900.

المقاومة العربية، وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وفق قوى العرض والطلب، أقنعت روتشيلد بعد نحو عشر سنوات، بأن

فلسطين غير ملائمة للزراعة الاستعمارية، فانسحب، فوضعت معظم المستعمرات التي كان يشرف عليها، تحت إدارة هيئة الاستعمار اليهودي، وهي مؤسّسةٌ عالميّة، أنشأها عام 1891 البارون موريس دي هيرش، التي اعتمدت سياسةً جديدة، والمعايير الاقتصاديّة للسوق، ما تسبّب في انخفاض معدلات أجور العمال اليهود حتى وصلت لمعدلات أجور العمال العرب، فتقلّص حجم العمالة اليهودية وازدادت العمالة العربية في المستعمرات، ما أدى إلى تخفيف حدة مقاومة الفلاحين العرب، وعودة بعضهم للعمل في المستعمرات اليهوديّة، وهكذا فرضت المعايير الاقتصادية بقاء عملية الاستيطان في حدود محصورة، فخف العبء على الاقتصاد الفلسطيني، وازدادت حركة هجرة اليهود المعاكسة.

تشكيل الأدوات الاستعماريّة؛ المؤسّسة الصهيونيّة، والصندوق القومي اليهودي!

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وقع حدثان خطيران تضافرا لوضع العلاقة بين الاقتصاد العربي الفلسطيني والاقتصاد الاستيطاني اليهودي على مفترق الصراع المفتوح؛ عام 1897 تشكلت المؤسسة الصهيونية العالمية، وفي عام 1901 أقر المؤتمر الصهيوني الخامس تشكيل الصندوق القومي اليهودي لتمويل شراء الأراضي في فلسطين.. وهكذا بدأت عمليات شراء الأراضي والهجرة دون أي اعتبار للوضع الاقتصادي في فلسطين وقدرته الاستيعابيّة.

عام 1903 وموجة الهجرة الثانية:

بينما كان معظم مستعمري الموجة الأولى من أفراد الطبقة المتوسّطة، يحملون معهم رأس مال، مكّنهم من العيش في المدن، كالقدس ويافا وحيف وصفد.. كان معظم أفراد الموجة الثانية من شباب الطبقة العاملة، لا يمتلكون رأس مال، ويحملون معتقدات سياسيّة تمزج بين الأفكار القومية والاشتراكية الشائعة وقتها في أوروبا الشرقية، وكان همهم إيجاد العمل لكسب العيش، فسارعت مجموعات منهم لتأسيس الأحزاب العمالية اعتبارًا من عام 1905 خاصّةً إثر فشل ثورة روسيا، رافعين شعار: «احتلال العمل» الذي كان يرتكز على ثلاثة أهداف:

الأوّل نفسي؛ يهدف إلى تكييف اليهودي مع العمل الزراعي لحل المشكلة اليهودية الشاذة بانحصارها في مهن معينة!

الثاني طبقي؛ لحماية المصالح العمالية من استغلال أصحاب المزارع والمنشآت اليهودية.

الثالث قومي؛ وهو المحصّلة للمشروع، ويهدف إلى «سلب العمل من العمال العرب وتحويله إلى أيدي اليهود»، لتحقيق الشعار العنصري «احتلال العمل»، وفرض سوق العمل اليهودي، والحصول على ميزات وأجور مرتفعة، بإيجاد سوقين للعمل؛ عربي، والآخر يهودي بأجور مرتفعة.

رغم معارضة أصحاب العمل لهذه التوجّهات لتأثيراتها على رفع كلف العمل، إلّا أنّ الأحزاب العماليّة حقّقت مبتغاها عن طريق التحالف مع المنظّمة الصهيونيّة التي كانت تملك رأس المال، وقدّمت الدعم للمنشآت اليهوديّة مقابل رفع أجرة العامل اليهودي مقارنةً بنظيره العامل الفلسطيني، وتمويل احتكار بعض الأشغال وجعلها وقفًا على العمّال اليهود. هذا التحالف تمكن في النهاية من استنباط النموذج الصهيوني للاستيطان الاستعماري، وذلك باعتماد أسلوب المستوطنات التعاونية «الكيبوتس» التي بدأ العمل بها عام 1909، عبر قيام المنظمة الصهيونية بشراء الأراضي، فتقوم الأحزاب العمالية باستيطانها، وبذلك يقوم الاستيطان اليهودي بتشويه الأسواق الاقتصادية الثلاث؛ سوق رأس المال، عبر توزيع رأس المال حسب معايير سياسية وليس تنافسية، وسوق الأرض، عبر دفع أسعار عالية بالأرض حتى لا يستطيع الاقتصاد المحلي مجاراتها، فتتحول الأرض إلى ملكية يهودية (عبر العالم)، وتسحب تمامًا من السوق المحلي، ويتم تشويه سوق العمل، عبر إخضاع عمالة الكيبوتسات لرؤية الأحزاب، وتحدد أجورهم حسب معايير سياسية.

هذا التحالف الثنائي قاد لاحقًا إلى إنشاء مؤسسات اقتصاديّة خارج نطاق الزراعة، مثل القطاعات الصناعية التي فاقمت من تشويه اقتصاد السوق والعمل وفق المعايير السياسية، وبذلك بدأت عملية إنشاء اقتصاد يهودي في فلسطين وفق آليات «الصهيونية الاقتصادية» وجوهرها الاستعماري، الذي ينمو ويتطور عبر توليد التدمير الممنهج للاقتصاد العربي الفلسطيني.

عبر هذه الوسائل المبتكرة تمكنت الحركة الصهيونية، من إقامة اقتصاد يهودي مستقل، معاكس وضار ومشوه للاقتصاد العربي، وداعم لآلة الحرب، وصولًا لإنشاء «الدولة» عام 1948.

دور استعماري بريطاني حاسم، تبعه موقف أمريكي معادٍ مطلق:

كان من المستحيل نجاح الحركة الصهيونية بمشروعها لولا الدعم الهائل الذي تلقته من بريطانيا أثناء فترة الانتداب؛ ما أحدث دفعًا نوعيًا لآليات الصهيونية الاقتصادية؛ إذ أصبحت تعمل بقوة دولة بقدرات عسكرية وسياسية واقتصادية، وظفتها في عملية الاستيطان اليهودي على حساب العرب الذين بقوا في فلسطين بعد حرب 1948 في البداية، ثم على حساب أهل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967.. وكان من المستحيل نجاح «إسرائيل» في تحقيق النقلة التي حققتها على صعيد التوسع الجغرافي والسكاني والعملياتي، لولا الدعم الأمريكي المطلق والمتصاعد، حيث وظفت هذا الدعم لضرب المقاومة، ولكن أيضًا للاستمرار في تطوير وتحديث قوتها الذاتية، وتفوقها على الاقتصاديات الضعيفة المجاورة، والعمل على تهميشها وتشويهها، لتتحول «إسرائيل» إلى قوة إقليمية تمتلك الإمكانيات العسكرية والاقتصادية، تجاوزت آليات العرض والطلب التقليدية في السوق! فأصبح التطبيع الاقتصادي بين البلاد العربية و«إسرائيل» يعني قبول العرب بآليات الصهيونية الاقتصادية في أي علاقات اقتصادية يشترك بها الطرفان.

الهـدف الثقافـي

حسين مروة.. في مواجهة قاتلي الفكر

قدّم المفكّرُ الشّهيد د. حسين مروة، من خلال كتابه الموسوعي «النزعات الماديّة في الفلسفة العربيّة الإسلاميّة»، العديدَ من الإجابات الشافية في قضايا الفكر العربي الإسلامي، وعلى رأسها قضيّةُ الوجود والماهيّة، والعلاقة بين الفكر العلمي والفكر الفلسفي، وقضيّة التصوّف وغيرها.

لقد جاء كتابُهُ نتاجَ جهودٍ امتدّتْ نصفَ قرنٍ من البحث الدّؤوب، والغوص في تاريخ الحضارة العربيّة، في ضوء المنهج العلمي الذي طالما احتاجت إليه المكتبةُ العربيّة، في خضمّ الدراسات والأبحاث العربيّة والأجنبيّة حول التراث، التي لم تفِ هذا الموضوعَ الكبيرَ حقّه، ولم تكشفْ بوضوح عن الجوانب التّقدّميّة فيما قدّمته الفلسفةُ العربيّةُ الإسلاميّةُ من إسهام كبير في إغناء الحضارة الإنسانيّة. إنّ العمل الموسوعيّ للمفكّر الشّهيد حسين مروة، يمثّلُ — في حدّ ذاته — حدثًا ثقافيًا وفكريًا كبيرَ الأهميّة على صعيد ثقافتنا العربيّة.

يذهبُ الدكتور محمود أمين العالم في كتابه «الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر» إلى أنّ جوهر العمليّة التفسيريّة التي تبنّاها «مروة» قد قامت على أسس المنهج المادي التاريخي؛ ولكن ذلك — حسب رأيه - لا يعدّ جانبَ التميّز الأهمّ لديه، فكم ممّن تبنّوا المنهجَ نفسَهُ قد استحالَ الأمرُ لديهم إلى شكلٍ ماديّ ميكانيكيّ، أو إلى مثاليّة معكوسة، أمّا مروةُ، فهو لا يقفُ الموقفَ ذاته من الظواهر الفكريّة

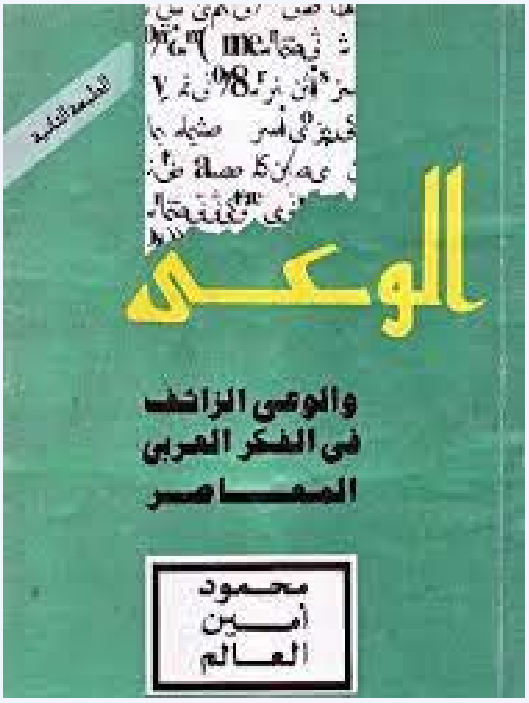

المختلفة؛ اكتفاءً بكشف العلّة، بل ينحو لتحديد العوامل المختلفة ذات الطابع التاريخي التي تداخلت في تشكيل تلك الظواهر وتخلّقها؛ منطلقًا إلى تحديد الفاعليّة والدّلالة والوظيفة الاجتماعيّة التاريخيّة لهذه الظواهر.

وحسب «العالم»، فإنّ فكرةً جوهريّةً رئيسةً أراد «مروة» من خلال كتابه أن يدحضَها دحضًا كليًا، برغم رسوخها عند الكثيرين؛ وهي أنّ جوهر الفلسفة العربيّة الإسلاميّة، هو التوفيق بين الشريعة والفلسفة، وبين العقل والنقل، ويعدُّ حسين مروة تلك الفكرةَ أسطورةً موهومةً لا أساسَ لها، يحمل على عاتقه، من خلال هذا الكتاب، تبديدَها، وجعلَها هباءً منثورًا؛ إذ يرى أنّ العلاقة بين الشريعة والفلسفة ذاتُ طابع صراعي لا توفيقي. كذلك الحال بين المعرفة الإيمانيّة والمعرفة العقليّة، بل إنّه يذهب إلى أنّ المواقف التوفيقيّة عند الفارابي وابن سينا وإخوان الصفا... وغيرهم، لم تكن في حقيقتها إلّا (تقية) أو أنّها تعزى في أحسن الأحوال إلى قصور المعرفة العلميّة.

حسين مروة... قُتل بكاتم صوت الجهل والتعصّب، وَقتلَ إعمالُ العقل؛ ويبقى السؤال: هل مات حقًا؟

الموسيقى والثقافة ومحاربة الاعتقال السياسي *

د. لوس برهوني
موسيقيٌ وأكاديميٌ وباحثٌ عالميٌ بارزٌ في الموسيقى الفلسطينيّة/ أيرلندا

«السجنُ هو فنُ استخدام الاحتمالات؛ إنّه مدرسةٌ تُدرّبك على مواجهة التحدّيات اليوميّة باستخدام أبسط الوسائل وأكثرها إبداعًا».
خالدة جرار

في 17 أبريل، أصدرت المطربة والفلكلوريّة الفلسطينيّة سناء موسى نسختها من «يا نقب كوني إرادة»، داخل معسكر اعتقال النقب عام 1987 من ألحان صالح عبد ربه، وغنّاها ثلة من النزلاء المقاومين. نشأت الأغنية في أوقات القمع الصهيوني الشديد والاحتجاجات المتزايدة المناهضة للاحتلال، ومنذ ذلك الحين أصبحت الأغنية نشيدًا للصمود والثورة، غنّاها عازف العود إبراهيم صالح أبو لبن، وعادت للظهور عام 2022 على لافتات في برلين، وغنّتها مؤخّرًا الجماهيرُ دفاعًا عن قرية (الشيخ مونّس) من التطهير العرقي العنصري. وجاء غناؤها بصنعاء مع تصاعد إضراب الشيخ خضر عدنان عن الطعام. كما في الكفاح من أجل التحرّر الأيرلندي في السبعينات والثمانينات، أصبح السجناء السياسيّون الفلسطينيّون حاملي بوصلة الحركة المناهضة للاستعمار. كما هو الحال في أيرلندا، فإنّ الموسيقى هي مقاومة، حيث تصبح الأغاني وسيلةً للنقد والمطالب والمستقبل الذي تتخيّله الجماهير الصاعدة.

في مقابلة مع السجين السياسي عاصم الكعبي في تشرين الأول (أكتوبر) 2021، توصلت إلى إدراك مدى دمج الأنشطة الثقافيّة في الروتين اليومي للسجين، وهي نفسها لا تنفصل عن التنظيم السياسي والاحتجاج داخل السجون. وكان الرفيق عاصم قد أفرج عنه في 17 مايو بعد 18 عامًا داخل زنازين الاحتلال، وأعيد سجنه إداريًا «دون تهمة» وتحرر بتاريخ 6/22 المنصرم. في نقاشنا، وصف أيامًا لنشاط السجناء، ولكل منه مخزونه الخاص من الأغاني والأنشطة الثقافية:

«في يوم الأسير نغني دائمًا «يا ظلام السجن خيم»، وعندما يطلق سراح سجين نغني «طلعنا وقهرنا السجان». كل مناسبة لها أغانيها الخاصّة. هناك أغانٍ جديدةٌ نتعلمها بعد سنوات في السجن، قادمةً عبر سجناء جدد، ونحفظها ونضيفها إلى قوائم الأغاني التي نغنيها في أيّام محدّدة».

ووصف عاصم الكعبي تجربة الانتماء السياسي المرتبطة بهذه الأنشطة بأنها «تخرج من مدرسة الثورة». وأوضح: «يدخل الكثير منا السجن دون تعليم أو فهم ثقافي، لكن طريقتنا في التنظيم تعطينا ثقافةً سياسيّةً جديدةً لفهم العالم من حولنا».

من خلال هذه النقاشات مع معتقلين سياسيين سابقين سمعت لأول مرة قصة فداء الشاعر، موسيقي سوري من الجولان المحتل، مسجون لدى السلطات الصهيونية في جلبوع. بعد أن صادر السجانون عوده، قرر فداء بناء آلته الموسيقية داخل السجن، في عملية منسّقة شارك فيها العديد من السجناء الفلسطينيين الآخرين. وأوضح رؤيته: «تخيّلت أن هذه النغمات ستصرخ بجمال ولحن، وتحطم جدران السجن حتى يسمعها الناس. صرخة من أجل الحرية والأمل... لقهر السجان». أنشطة تحررية كهذه من خلال التنظيم الجماعي، باستخدام خردة الخشب من مجموعات الشطرنج القديمة، ومقابض المكانس والملاعق الخشبية لصياغة الأجزاء المختلفة من الآلة الموسيقيّة، بينما تم العثور على تقنية لإنتاج الغراء من المنتج الثانوي للأرز المغلي. إلى حدّ بعيد، كان من الصعب الحصول على أوتار العود التي تم تهريبها إلى السجن داخل الملابس.

نظم الرفاق العملية أثناء صنع العود، حيث كان هناك سجين يحرس باب الزنزانة ويحذر فداء وفريق الإنتاج إذا تم رصد الحراس. في الفترة القصيرة التي سبقت العثور على العود من قبل الحراس، قاد فداء رفاقه المسجونين في جلسات كتابة الأغاني والغناء وقام بتأليف 13 مقطوعة خاصة به. كان أحد الرفاق ينتج أعمالًا فنية ملتزمة من تراث السجون الممتد لعقود، وعمل مع فداء على سلسلة من الأغاني.

عندما كشف السجانون أخيرًا عن العملية السرية الجارية في الزنزانة وصادروا العود، أظهر ذلك السجين المخضرم تضامنًا كبيرًا من خلال ادّعاء أن العود هو عمله الخاص مخاطرًا بمواجهة العواقب الوحشيّة لنظام السجن الانتقامي؛ اسم ذلك الأسير هو وليد دقة.

تاريخ شعر السجون في المنطقة:

يتذكر الفلسطينيون الذين نشأوا في عصور الانتفاضة وأوسلو أغاني السجون باعتبارها جزءًا مهمًا من التراث المكتسب من فعاليّات الغناء الجماعي. وبتعاونٍ مع الجالية الفلسطينيّة في القاهرة، قامت جوقة عباد الشمس (كورال عباد الشمس) في أوائل التسعينات بتعليم الأطفال الصراع المحتدم في الوطن، مستخدمة الغناء جسرًا للنضال المستمرّ في الوطن. ومن الأمثلة التي غنّاها تامر أبو غزالة وغيره من أعضاء الكورال الشباب «يا ظلام السجن خيّم»:

أيّها الحُراس عفوًا
واسمعوا منّا الكلاما
متعونا بهواءٍ منعه كانَ حرامًا
لستُ واللّه نسيًا ما تقاسيه بلادي

على الرغم من أنه تم غناؤها في القاعات المجتمعية من قبل شباب فلسطينيين يرتدون الكوفية، فقد تم كتابتها عام 1922 داخل زنزانة سجن نجيب الريس، الذي سجنه المحتلون الفرنسيون لسوريا في السنوات التي تلت اتفاقية

سايكس بيكو. في استهدافه لقطاع جماهيري أوسع لحشد القوى الإقليمية لمواجهة الإمبريالية والصهيونية، كان عمل الريس معاصرًا لكتابة الأغاني الهادفة لسيد درويش، الذي ترك وراءه الموشحات الكلاسيكية لمواجهة المحتلين لمصر والسخرية منهم من خلال الموسيقى، وقد تبع المطربون الفلسطينيون مثل نمر الناصر مسارات مماثلة في التحول من الطرب إلى الغناء السياسي.

ولدت ونشأت في مخيم البريج بغزة لأسرة نازحة من قرية القبيبة، تتذكر أم علي غناء «دروس التاريخ» في فترة سابقة من النضال الفلسطيني، عندما كانت تبلغ من العمر 10 سنوات وقت انتفاضة عام 1987، كانت تعدّ الغناء بمثابة «جسر» للانخراط للنضال في الشوارع: «يذكرني بالمقاومة الأولى. عندما بدأ إخوتي العمل مع الجبهة الشعبيّة. عندما غطّوا وجوههم وخرجوا... لقد وحّدت الانتفاضة الناس».

من بين الأغاني التي تذكرتها أم علي وآخرون أغنية من سجن عكا، التي تدور أحداثها حول فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد خليل جمجوم، الذين أعدمهم السجانون البريطانيون في عكا في 17 يونيو 1930. تعلمت أم علي الكلمات من شريط سجّلته فرقة العاشقين في سوريا:

يا ثلاث نجوم
فوق أرض بلادي بتحوم
وطلعت من عكا جنازة لثلاث
طيور تتدلى من قلب العتمة وتفرش
وطني بحزمة نور

إظهارًا لقدرة الموسيقى على نقل إرث دائم من المقاومة، يتذكر محمد عساف أيضًا تعلُّم أغاني فرقة العاشقين عندما كان طفلًا وقال لي الموسيقى متجذرة في مشاعرنا نحن الفلسطينيين. قصيدة من سجن عكا كتبها الشاعر نوح إبراهيم في أعقاب المذبحة، وانتشرت كلماتها كالنار في الهشيم أثناء المواجهات الثورية بين عامي 1936 و 1939. القصة خلدها كذلك الشاعر إبراهيم طوقان. وأفادت الأنباء أن الثلاثة قضوا ليلتهم الأخيرة وهم يغنون «يا ظلام السجن خيّم» من زنزانتهم.

استمرت الأشعار والأغاني تروي اعتقال مقاتلي الحرية الفلسطينيين حتى بعد نكبة عام 1948.

معتقلًا في سجن الرملة، أصبح حنا أبو حنا شخصية مؤثرة وأشاد بها غسان كنفاني ممثّلًا رئيسيًا لحركة المقاومة الشعرية الجديدة. في أحد الأمثلة، بعنوان «طفل من شعبي» المنشور في عمل غسان، أدب المقاومة الفلسطينية في ظل الاحتلال 1948-1968، يلقي حنا تصوّرًا شعريًا؛ نداء طفل صغير من خارج نافذة سجنه:

خلف القضبان، من الشباك يطل جبين كهلال
طفل [هلّ] عليّ وضاح الاشراق فيّ كالنعنع غض، كالريحان شذاه حنونْ
'تخفش منهم... كن شجاعًا '
من سجن 'عكا الأيرلندي"
روح الحرية تطفو في الأثير
أرواح أبطالنا تسير إلى جانبنا

• من ترنيمة المعركة لجيش المواطن الأيرلندي، تأليف: كونستانس ماركيفيتش (1913- 1914) .

في عهد «من سجن عكا»، جلب القمع البريطاني في فلسطين «الانتدابية» الدروس المستفادة من حملات مكافحة التمرد الدامية الأخيرة في احتلالاتها الاستعمارية الأخرى، ومن بين تلك كانت أقدم مستعمرة بريطانية، أيرلندا. ففي عام 1916، شهد الشعب الأيرلندي أحداثًا تنبئ بقتل حجازي والزير وجمجوم. في انتفاضة عيد الفصح في دبلن، نشأت حركة المقاومة المسلحة الأيرلندية للتخلص من الوجود الإمبريالي البريطاني، معلنةً قيام جمهورية إيرلندية في 24 أبريل. التي ووجهت بقمع شديد، حيث قتلت القوات البريطانية أكثرَ من 300 وسجنت أكثر من 3500 إيرلندي، بقيادة الاشتراكي الأيرلندي العظيم جيمس كونولي، وتم إعدام 16 من قادة الانتفاضة في سجون الاحتلال في غضون أسابيع.

بينما كان منخرطًا بشدة في نضالات الطبقة العاملة، كتب كونولي نفسه الأغاني والقصائد، وكتب في عام 1907 أنه «لا توجد حركة ثورية كاملة دون تعبيرها الشعري». أثار إعدام كونولي رميًا بالرصاص في سجن كيلمينهام جول في 12 مايو 1916 قهقهة وتصفيق من السياسيين البريطانيين في وستمنستر، بقيادة نواب حزب العمال الانتهازيين. كان ردّ فعلهم، ولا التقسيم القادم لأيرلندا، من شأنه أن يسكت أصوات الشعر الاحتجاجي الذي غنّى على شرف كونولي:

من سيرفع عاليا الراية المحترقة؟
من سيرفع عاليا الراية المحترقة؟
من غير جيمس كونولي
يمكن أن يحمل عاليًا العلم المحترق.
حملوه إلى السجن
حملوه إلى السجن

وأطلقوا عليه النار في صباح يوم مشرق من شهر مايو
وسرعان ما وضعوه في قبره

كتب هذا المثال من الأشعار باتريك جالفين بعد عقود من الحدث، حيث استمرت اتجاهات كتابة الأغاني الثورية وجمعها على النوتات الموسيقية ومن خلال النقل الشفهي لفترة طويلة بعد قمع الانتفاضة. كانت تصورات السجون الاستعمارية موضوعًا رئيسيًا. وكتب بيدار مكونا ميهي Peadar Mac Conna Midhe في «إيرين (أيرلندا) تذكر 1916»:

سبعة أيام كاملة يلعلع المدفع
تنهار البيوت
وسط الحريق يقول القائد
«نضحي لإنقاذ المدينة»

كما استمر التمرد، تم إطلاق النار على ا لشجعا ن
في ساحة السجن يكذبون
تلك البقعة المقدسة، لن تنتسى
موتاها لن يموتوا أبدًا

كما هو الحال في الحركة الثورية الفلسطينية في ثلاثينات القرن الماضي، ازدهرت الأغنية والشعر الإيرلنديان خلال هذه الفترة، واشتعلت من جديد في المعارك المستقبلية مع الإمبريالية. تجدد النضال بعد الغزو العسكري للشمال الأيرلندي عام 1969، واستخدمت أشكال الاعتقال الإداري والتعذيب من قبل المحافظين البريطانيين والحكومات العمالية لمحاولة سحق الحركة الجمهورية الأيرلندية. كان بوبي ساندز، الذي ربما يكون أشهر سجين سياسي وشهيد في أيرلندا، «شاعرًا ومقاتلًا» كما غنى في جوقة انشدت أغنية كتبها بروس سكوت. كتب ساندز أيضًا أغاني وشعرًا خلف قضبان سجون H-Block قبل وفاته مضربًا رئيسيًا عن الطعام في 5 مايو 1981. كانت الأغنية الشعبية Joe McDonnell قد كرستها فرقة Wolfe Tones لرفيق آخر لبوب ساندس Sands وسردت قصة المقاومة والاعتقال على يد المحتل البريطاني المتعنت:

وأنت تجرؤ على مناداتي بإرهابي بينما تنظر إلى أسفل بندقيتك
عندما أفكر في كل الأعمال التي قمت بها
لقد نهبتم أممًا كثيرة، وقسمتم أراضيَ كثيرة
أرهبت شعوبهم وحكمت بيد من حديد
وأحضرت عهد الرعب هذا إلى أرضي

في الوقت الذي احتدم فيه إضراب عام 1981 عن الطعام في شمال أيرلندا المحتل، كانت هناك تحركات دولية للتضامن مع نضالهم. ومن بينهم، قام عدد من السجناء الفلسطينيين في سجن نفحة بتهريب رسالة تحيي فيها بوبي

ساندز والمقاتلين الأيرلنديين.

عبقرية الشعب: ثقافات النضال في ا لسجو ن

الأمثلة الفلسطينية والأيرلندية التي نوقشت بإيجاز هنا تتحدّث عن تاريخ أوسع لنضال السجون المصاحب للحركات الثورية على الصعيد الدولي. كان الزعيم الكوبي فيدل كاسترو، الذي سُجن من قبل دكتاتوريّة باتيستا المدعومة من الولايات المتحدة عام 1953، يلقي بيانًا حماسيًا من وراء القضبان، يعلن فيه: «لا يهم أن تدينني، فسوف يبرئني التاريخ». من هو شي من إلى روزا لوكسمبورغ، ومن جورج جاكسون إلى أحمد سعدات، سعى الاستعمار والإمبريالية عبثًا إلى إسكات الأصوات الرائدة في النضال الشعبي. إن كون هذا القمع هو أيضًا منتج للثقافة المادية والسياسية الثورية هو نتيجة ديالكتيكية للمواجهة نفسها. في فلسطين، الموسيقيون والفنانون جزءًا لا يتجزأ من الجماهير لدرجة أن العديد منهم قد تعرض للاعتقال والاعتداء العنيف على حقهم في الغناء. بالنسبة لمغني المقاومة المقدسيين مصطفى الكرد وجورج قرمز في السبعينات، يمكن أن نقرأ الموسيقي الأوركسترالية لمريم عفيفي وللعضو البارز في فرقة الفنون عطا خطاب في العصر الحديث.

الموسيقى والأغنية مجرد بُعدٍ واحدٍ من الوسائل الثقافية والإبداعية التي يستخدمها السجناء السياسيون لمقاومة أوضاعهم. تشمل حملاتهم اليومية الشعر والقصة والمسرح والمذكرات والرسم والنحت والعديد من الأشكال الفنية الأخرى. قد تشير أنشطة فداء الشاعر ورفاقه في الواقع إلى نوع فرعي من النشاط الموسيقي: صناعة الآلات الموسيقية. في زنزانات أيرلندا المحتلّة، تم نحت القيثارات التقليدية من الخشب، بينما قامت مجموعة واحدة أيضًا بتهريب المعدات لتحويل زنزانتهم إلى أستوديو تسجيل سري.

في ماركسية الراحل فيدل، أشارت الخطب المتتالية إلى خلق «شعب عبقري» ولد في الكفاح من أجل الاشتراكية، هذه العبقرية الجماعية، المنفصلة تمامًا عن الدوافع الفردية للإنتاج الرأسمالي، ستؤدي إلى ظهور أشكالٍ من المعرفة الجماعيّة والثروة الشعبيّة لم يشهدها التاريخ البشري.

* ترجمة: د. عصام حجاوي

سرُّ التطبيع المُدنَّس.. علانيّةُ التغيير القادم!

وليد عبد الرحيم
كاتبٌ ومخرجٌ فلسطينيّ/ سورية

أولُ ما تجدر الإشارة إليه هو أن تطبيع كيان الإرهاب الصهيوني لا يمكن مطابقته مع الواقع والتاريخ، فمصطلح التطبيع يستخدم حصرًا لإعادة العلاقات بين «دولتين- أمتين- محورين- قبيلتين...» كانتا تعيشان حالةً عاديةً ثمّ جرى بينهما خلاف أو صراع أو حرب...، وهذا لا ينطبق على واقع الحال، فالعصابات النازيّة الصهيونيّة أنشأت كيانًا مُستحدثًا على أرضٍ لم تكنها يومًا لا اسمًا ولا مضمونًا، ولا ينتمي «مواطنوه» لشعبٍ أو أمّةٍ لا من ناحية الجغرافي ولا العرقي، بل هم خليطٌ من الأمم والشعوب من خارج الجغرافيا، ثمّة قاسمٌ مشترَكٌ وحيدٌ بين المستوطنين على أرض فلسطين وهو المصلحة النفعيّة المشفوعة بالشريعة الوثنيّة التي تُشرّع تبنى القتل والإرهاب واللصوصيّة باسم الإله الوثن وبمساندة قيم التزييف المبثوثة في كتب الشريعة التي لا تمّت للتوحيديّة بِصلة.

يُستدلُّ على نفي الانتماء للتوحيديّة ديانةً أو عقيدةً من خلال نصوص التوراة «العهد القديم» والتلمود ذاتهما، فالإله اليهودي الموصوف فيها ليس هو ذاته اللّه تعالى الخالق الكوني الواحد الأحد الذي تؤمن به ديانتا التوحيد « المسيحية والإسلام»، إن «يهوه» هذا هو في أصله وتوصيفه ذاتُ الإله المتخيّل بحسب ثقافة الخوف والتساؤل الكَونياتي الإنسانية البَدْئية المضطربة والقلقة في ذهن الكنعانية وفكرها الموغلة في القدم، ذاك الوثن الكنعاني البائد «يهوه» الذي ساد الاعتقادُ به كأحد الآلهة القديمة البائدة قبل وقت إنشاء اليهودية وعقب تلاشي حضوره تمامًا بزمن يُقدّر بأكثر من ألف وثماني مئة عام، حيثُ تمّتْ استعادة خلقه من قبل مجموعة حاخامية تشريعية قَبليّة الطموح والتشكُّل أسّستْ فقْهَ «اليهودية الأولى» ولذلك نلمس بيسر تَقاليد الشريعة الوثنية ومفرداتها حتى اليوم ونلحظها في ممارساتها البدائية وحفلاتها القبلية المتخلفة التي تدلُّ على سَحاقة قدم التقاليد الغريبة التي تمارسها حتى اليوم، وما إلصاق التوحيدية باليهودية إلا تَحديثةٌ تم إنجازها تسميةً لاحقةً مُواريةً تلعب على حَبْل السّريّة مُتنافيةً مع الحقيقة، تمّ ذلك عَقبَ سيادة المفاهيم والعقائد المسيحية ثمّ الإسلامية التوحيديتين في عقيدتهما وفلسفتهما ورؤيتهما الإيمانية.

ذاكَ الإله الأساطيري «يهوه» يتطابق مع رمز النجمة السداسية ذاتها، التي تعبر عن عقيدة تَفكّرية قديمة بدورها للفلسطينيين القدماء تَرمُز إلى الأعلى والأسفل «الألوهية والبشرية» لتخلط بين مصلحة القبيلة التبادلية مع الآلهة المتخيّلة.

يُعد ما سبق إلهامًا حقيقيًا لمن أراد الاستقراءَ العلمي لتلك الشريعة التي لا تمّت للأنبياء التوحيديين بصلة، فلا هي ديانة النبي موسى ولا تمتُّ بصلة لأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، فالأمرُ مُشابه للنزعة القبلية التي تَدّعي أصولَها الفخمة، كأنْ يقول ويدعي رجلٌ أو عائلة ما الانتماء لقبيلة عريقة كبني تميم أو الطائي أو غسان وعدنان فقط لتحقيق أصالة النسب!

من هنا تبدو أسس فَهْم «صرعة» الإبراهيمية الجديدة التي نشأت بعد فشل تطبيع الكيان الإرهابي سياسيًا وتاريخيًا وقانونيًا، وجاء بعد انكشاف استحالة التطبيع الثقافي والسياسي ومحاولة تجميل القتل والاحتلال، ورسوخ الهُويّة الفلسطينيّة، فكان لا بدّ من استنباط الإبراهيميّة لتتْويه العقيدة الإسلاميّة تمامًا كما جرى مع خلق البروتستانتيّة في أوروبا من قِبل حاخامات يهود لاختراق المسيحيّة، وتبرئة القبيلة اليهوديّة من دم السيد المسيح.

لا تعترف العقيدة - الشريعة اليهوديّة بالديانتين التوحيديتين، في الأحاديث

السرية يُعدُّ المسيحُ فلسطينيًّا ثائرًا بلطجيًّا لا غير، يبحث في وسيلة لتدمير العقائد القائمة حينها التي تتفع وتتسجم مع السلطة الرومانيّة التي يتحكّم بها اقتصاديًّا حاخامات المال والسلطة التشريعية المستشرية، وما النبي محمد عليهما الصلاة والسلام في فكر اليهودية سوى بدوي ذكي أراد صناعة مجد قبلي والاستيلاء على سلطة القبائل منطلقًا من جزيرة العرب، فكلاهما وديانتها تشكلان حالة عداء بل نَسْف للعقيدة اليهوديّة، وبما أنّ تدمير هاتين العقيدتين وانتشارهما عالميًّا كان لا بُدَّ — بالنسبة للمُجمّع السّري اليهودي- من تدميرهما من الداخل، فجرى في القرون الوسطى إنشاء البروتستانتيّة في أوروبا لتهويد المسيحيّة؛ بهدف اختراق الثقافة العَدائية لليهوديّة التي تستند إلى تحميل اليهود مسؤولية تعذيب السيد المسيح وصلبه.

يجري اليوم جهد مدعوم عالميًّا لتهويد الإسلام وأتباعه عبر ما يعرف بالإبراهيميّة المُستحدثة التي تسعى للاستيلاء على مكّة التي بناها أبو الأنبياء، ذلك بمساعدة أنظمة عبيد كيان الاحتلال وبتدبير مباشر استخباراتي يقوده جهاز الموساد للالتفاف على العداء للجرائم الصهيونيّة، الذي يكنّه العرب والمسلمون للاحتلال الصهيوني وكيان الإرهاب النازي.

كيف تم تجنيد المطبعين لذلك؟

لدينا كل أرقام حساباتكم السرية في سويسرا وغيرها، صور وفيديوهات أثناء ممارساتكم الجنسيّة غير الشرعية، مكالمات فضائحيّة مسجلّة، قضايا إجراميّة يمكن في أية لحظة فتح ملفاتها، اعترافات تجار مخدرات وتجار أعضاء بشرية بالعلاقات التبادلية التّشارُكيّة معكم، هذه تُهم مُخاطبة الحكام الفاسدين كما وثّقتْها أجهزةُ الموساد، هي تُشابه خطط تجنيد العملاء الصغار الذين يراقبون الثوار والمناضلين في فلسطين وخارجها، بل ويسهمون في مساعدة الإرهابيين الصهاينة على تنفيذ عمليات الاغتيال والاعتقال، هذا ما جري قبلَ زمن، وقبل تطبيع الكيان عربيًّا بسنوات، مع فارق أنّ الصفقة مع العملاء الصغار تتمّ بالإضافة إلى ذلك منحهم مصاريف جيب، أما الحكام العرب فالثمنُ هو أن يبقى الحكام العبيد على كرسي الذل والتبعية، وذلك مع التذكير والتلميح أو التصريح بالإزاحة عن هذا الكرسي، المُبطّن السريّ والعلني، وهكذا بدأت العمالة السرية التي يُطلب من عبيدها الحكام بممارسات التضييق والتنكيل ضد الفلسطينيين مع بث خطابات التضليل السياسي علنيًّا ومساعدة مخطّطات الصهيونيّة والغرب سريًّا عبر مشاريع التسوية والمؤتمرات الشكلانيّة والوعود المساندة للقضيّة المشروعة التي تُفضي إلى مبادراتٍ وهميّةٍ ومشاريع تسوية مُخادعة.

بعضَ رؤوس هذه الأنظمة سجّلتْ محادثات مع قادة عرب شرفاء أثناء اجتماعات القمم العربية بتكليف من الموساد، ليتخيّل المرءُ أنّ حكامًا مَنحوا في داخل قصورهم غرفًا للموساد للتنصّت، هذا لم يحدث في التاريخ حتى في ظلال انحطاط أمراء الأندلس، ولا خلال الصراعات كافةً على الكراسي خلال الدولة العباسيّة والمملوكية.

بدأ الأمر مع بث « ثقافة السلام» بين العرب و»إسرائيل» قبل إنشاء كيان العصابات ذاته من خلال الاحتلال البريطاني الذي رتّب وأنشأ بتفويض ودعم دولي الكيانَ الإرهابي والنظامَ المشيخاتي العربي في آن واحد، بل في آن معًا مع التباكي على المأساة، ثم وبالتدريج لم يعد هناك ذكر لنصف شعب لاجئ طرد قسريًّا من بيوته وأراضيه ووطنه وتقوم الأنظمة المتباكية ذاتها بالتضييق عليه وقتله وحصاره وتشريده الدائم وبث الشائعات المسيئة لأخلاقيّاته لتلميع جرائم الكيان، كما وبالمقابل المبالغة بقوة الكيان البطشية العسكرية للتخويف مع تسخيف الإمكانات الفلسطينية وأدوات وجدوى الكفاح المسلح بدل دعمه لوجستيًّا وذلك بالاستعاضة عن المساندة بالخطاب الرنان المفتَعل حتى صار منهجًا لمرضى متلازمة كرسي الحُكم الهزيل.

مع تجربة قرن خلا، تدريجيًّا انكشفت العمالة ورموزها، وكان قد تم تأسيس تيارات إسلاموية للزعم بأن الصهاينة توحيديون وأبناء عم، وأن قتالهم مُحرّم باعتبارهم من أهل الكتاب مع تقديم كل الدعم لهذه القوى المتأسلمة، وفتح مراكز في لندن وفي أقطار أنظمة الرجعية في المنطقة للهيمنة على عقول المؤمنين البسطاء، اليوم تتم طباعة نسخ من القرآن الكريم محذوفٌ منها ما يتناول تكفير وثنية عقيدة اليهود وفضحها، الذين نقرأ إدانتهم في القرآن الكريم وقتلهم للأنبياء في مختلف السور والآيات، وسيقرأ آلاف المسلمين قريبًا نسخًا مطبوعة برعاية وتمويلٍ من حكام الإمارات المحتلة وبمباركةً مشايخ التضليل والعمالة، آملين واهمين بأن الزمن سوف يمحو نُسخَ القرآن الكريم الأصل ويستشري منتشرًا بنسخته المزورة المستحدثة، وهذا برأينا لن يكون.

الهيمنة الصهيونية على مفاصل أمنية مهمة في دولة الإمارات المحتلة بلغت ذروة لم تصلها في أي بلد في العالم، فكل مواطن إماراتي صار هناك سجلٌ لدى المخابرات الصهيونية وتم ربط أجهزة المعلومات التقنية الإلكترونية بمكاتب للموساد، حتى أن الفنادق والشقق وكما تسرب وصرح به من قبل مواطنين خليجيين نزلوا في فنادق في الإمارات - باستثناء إمارة الشارقة - فاكتشفوا بأعينهم كاميرات وأجهزة تنصّت زُرعتْ في آلاف غرف الفنادق لابتزاز المواطنين العرب وتشغيلهم عملاء، خاصةً أولئك الذين يمارسون الدعارة في تلك الفنادق والشقق التي جُهّزتْ بنسائها وقواديها لاستجرار البسطاء، وهو ما دفع السعوديين والكويتيين للاحتجاج وبعضهم ظهرَ مبيّنًا ذلك في فيديوهات موثّقة صوتًا وصورةً على وسائل التواصل، حيث أغضب هذا الأمر السعودية، وكان هذا أحد أسرار تراجع علاقة السعودية مع الإمارات، إضافةً إلى دور حكام الإمارات في اليمن والسودان، وما تبين من أطماع صهيونيّة في نجد والحجاز والادعاء بأنهما مُلك لليهود كفلسطين تمهيدًا للهيمنة على الثروات والأرض والمكانة الدينية، حيث تُروج الدوائر الصهيونيّة الإبراهيميّة لمُلكيّتها للكعبة الشريفة ذاتها — كما القدس.

الحاضر يشي بفهم عربيّ ثقافيّ وسياسيّ أكثر وضوحًا بالنسبة للشّعوب، وما فشلَ

مسلسل «أم هارون» الذريع، وما قيام الجندي المصري الشهيد محمد صلاح، بعمليته إلا تعبير عما يجول في نفس الشارع المصري والعربي، وهو بدوره ما صعق حكام الكراسي والصهاينة الذين أدركوا فشل تطبيع الشعوب كافة، لذلك ظهرت منذ سنوات قليلة مقولات وقحة وعلى فضائيات التطبيع العربي وعلى لسان شخصيّات صهيونيّة من نوع «لا نريد علاقة مع الشعوب»!

الإرهابي «إيدي كوهين» قال بوضوح على إحدى الفضائيات حرفيًا أثناء حوار مباشر «طز بالشعوب، يكفينا الحكام» وهذا تعبير عن واقع مهزوم يعيشه الكيان الذي أدرك بوضوح بأنه لا مكان له ولا مستقبل في كل أرض فلسطين ولا فضاء عربيًا لتشريع وجود مستوطنيه، باتَ يُدرك بأن تطبيعه مع الحكام ممكن لكن مع الشعوب لا، بخاصة أن ما خاضته بعض البلدان من علاقات واتفاقات سياسية كمصر والأردن وقطر والآن الإمارات والمغرب لم يقنع الشعوب التي بثت أنظمتها إشاعات الحلول الاقتصادية والأمن والسلام، لقد نَتجَ عن ذلك زيادةٌ في الأزمات والفقر والجهل ونقصًا حادًا في الكرامة، وما طلب رئيس الموساد من حكام الإمارات جَلْبَ المثقفين والفنانين عبر وهم «الإقامة الذهبية» والإغراء المالي المباشر والمبطن إلا لإسكات صوت الفن والثقافة الرافض للكيان، وقد سقط في هذا الشّرك عديدٌ لا بأس به من الكتاب والمثقفين والفنانين الذين فرحوا بدايةً بالإغراءات والإقامة الذهبية التي ثبت لهم بالتجربة بأنها من معدن صدئ لا من ذهب وها هم هائمون في دبي إلا من ارتضى العمالة للصهيونية وعضاريطها.

تبدو هجمة التطبيع والإبراهيمية في نهايات مراحل فشلها، إنها الطلقة الأخيرة في جعبة الكيان الإرهابي النازي لتحقيق معجزة البقاء، فالمدُّ الثقافي والعروبي وثباتُ الشعب الفلسطيني يوضّح للعالم هذه الحقيقة، بما فيها الدول الغربيّة التي أزيلت الكثير من الغشاوة عن أعين شعوبها بفعل النضال الواعي السلمي من قبل المغتربين الفلسطينيين، فأدركت ماهية التاريخ والهُويّة الحقيقيّة والجرائم، أوروبا وأميركا بدورهما ستكونان قريبًا شعوبًا مناصرة للحق والتاريخ والقانون وحكامًا مرتبطين بالقتلة، نعم فالعالم يتغيّر الآن وعلى الفلسطينيين المُتابعة.

تحت كلّ فضيحةٍ فضيحةٌ

عبد النور الهنداوي
شاعرٌ وكاتب/ سورية

أمامَ أمريكا.. لا تستطيعُ إلّا أن تكون أمريكيًا؛ لأنّ الذي يملك القوّة، يعرف كيف التعاطي مع الجزء المتبقّي من العالم. هل أصبحنا كائنات مجفّفة، واختزلنا تلك الصوَر المرعبة التي جعلتنا نتقن فنّ النوم العميق، والغيبوبة العميقة، والسقوط العميق، وغير المبالاة العميقة؟!
نحن الذين كنّا نوظّف قلوبنا في خدمة القمر، أصبحت قلوبنا تتقن فنّ التورّط في العذاب. منذ وقتٍ طويل، ونحن نحمل الصدى فوق ظهورنا، ونمشي وراء آهات كثيرة، وكأنّ الأمكنة صارت أكثر كثافةً من أن تختزلها القصائد، والمقامات، وروايات ما بعد منتصف الليل، وحتى الفرح الذي هو ضرورةٌ مهمّةٌ لإعادة تشكيل عيون البلاد، والقصائد، والليالي الملاح.

أمامَ أمريكا.. أصبحنا كائناتٍ بارعةً في إنتاج الليل، هي نفسها الكائنات التي صنعت رحيلًا خارقًا، وسعالًا طاعنًا في السن، حين بدأنا نحاور بعضنا في عبثيّة الأفق. وإنّنا بانتمائنا الخجول، وزّعنا أصابعنا الصاخبة، بين جنون المكان الذي نحن فيه، وعبقريّة الكاوبوي الذي دلّنا على الأشياء الفذّة التي عثرنا عليها، وما أصابها واعتراها في غير الوعي، من ارتطام عيوننا بالأشياء الجديدة التي قتلت أيامنا. هل حقًا إنّه يُفترض أن تكون بربريًا، لتكون عربيًا؟

لاحظوا كيف أمريكا رجمت الحكّام العرب بالذهب، وجرّدتهم من كل قطرة ماءٍ في وجوههم. فالهذيان الذي له وجهه الآخر، لم يبق أمامه، ولا حجر على حجر أبدًا، وكأنّ الخلاص، مهنة أو صفة رديئة جدًا.. ورائعة جدًا، أن يبحث العربي عن الخلاص!

لا أظن أن النصّ التوراتي يمنعنا من الذهاب إلى الحياة أو أنّنا نوعٌ من الكائنات التي لا تأخذ بالأسباب، أو التساؤل، وما إذا نستحق أن نكون ذلك النوع البشريّ وأننا نذهب إلى قبورنا على نفقتنا الخاصة.

بمعنى:

بدلًا من أن ندخل في الحياة، أو في الفناء. صارت أمريكا تتدخّل في أنسنتنا، وفي شفاه نسائنا، وقصائدنا، وكلّ ما

نمتلك من خطوات. كل الأمكنة العربية تحت ثيابها، بل في الهاوية؛ ولأنّنا نغتسل ببعضنا البعض، يجب أن تظلّ خطيئتنا تتقيّأ نفسها؛ كي تصبح مستودعاتٍ بائسةً لمفرداتهم الفاسدة.

هل حدث تصدّع في الأنين العربي الذي لم ولن يتوقّف إلى الأبد؟ أم إن الخيال الذي يلتصق به هذا الأنين، صار بحاجةٍ إلى أحذية؛ كيلا يخوّض في العيون المرمّدة، أو في المسافات، أو في قصائدنا التي تحوّلت إلى صفيح؟!

نحن جثث تتمتّع بكامل سلطاتها - يقول الغرب طبعًا - وتكون اللحظات قد تحوّلت إلى كرنفال بهيّ وغير نهائي من الهياكل العظمية.. وقد تستعين بنصوصٍ فائقةٍ من التوراة لتغطية الأحذية التي رفضت التعاطي حتى مع آهاتنا.

ثمّة دفء نادر في أحاسيسنا الميتة، هل نستعدّ مثلًا لخوض الحروب ضدّ نسياننا؟ أقصد هل نحن «ولدنا» لخوض هذه الحرب، لنشعر، أنّنا وأحزاننا وإرثنا، في صناديق القمامة؟

المشهد العربي، انفجرت في وجهه القبضات؛ لأنّه حاول جاهدًا أن يكون ضدّ الرهان، أو أن الماضي ما زال يثير دهشته، ودهشة الأشياء التي في داخله.

حاخام أمريكي يقول: من الضروري شنّ حربٍ ضدّ أي عربي.. لكي يبقى لدينا زمن، ومن ثَمّ لكي تبقى البشرية. ولولا العرب لوصلت البشرية إلى المدينة الفاضلة!

أمام هذا الكلام، هل نبحث عن العربي الذي يريده هذا اليهودي في المريخ، أم في الأدغال، أم في الكهوف؟!

يقول في مكان آخر: ابحثوا عن العرب في صدام الحضارات وتعقّبوا العربي كيلا يتكاثر أوّلًا، وثانيًا، كيلا تكون الكرة الأرضية تعاني - من - جدلية الأقدام.

في منطق أمريكا، ليس لدينا قواسم مشاركة تقول: إنّ لدينا حضارة، أو سمات خاصة لوجودنا.. وقيل أيضًا، إنّه يوجد لدينا فقط مستودعات لا توصف من الأفكار الهزيلة، ويعود بعضها أو كلّها إلى عهد قابيل وهابيل، فيما ينتمي بعضها الآخر، إلى الأيام الأولى العبثية.. مرورًا بمعرفة الرماد وثقافة الرماد.

يعني، أنّنا نعيش في أزمة بنيويّة مزمنة وخانقة، وهذا ما نراه عيانًا بيانًا، إنّنا «ننتهي » بأيدينا.

كل هذه الإنسانية التي نحملها.. ونردّد نحن خير أمة أخرجت للناس.

من منّا لم يسمع أو يقرأ عن ورثة الليل؟ والدم العربي الذي شاخ وترهّل وتفاعل مع المستنقعات، بدل أن يتفاعل مع التاريخ؟

يبدو أنّ لدينا تقنيات خاصة «بعدم» سقوط ورقة التوت، ورؤية المناطق الحسّاسة جدًا التي تكوّنت بها إمكاناتنا البليدة، ونعرف أنها تعرف مدى الهلع الذي جعلنا من ذوي «أكَلَة الهواء»، أو من الذين يمتلكون خيالًا صالحًا للقتل.

قلت مرّة: إنّ أجسادنا ما تزال طازجة، ونضرة، ومزدهرة، وقادرة على استعمال ثيابها بشكلٍ يليق بكلّ خطيئة؛ لأنّها نسيت كيف أصابعنا قد عادت إلى سحرها، لتوثيق كيف انكسرت عيوننا إلى الأبد!

المسألة لدينا لا تحتاج إلّا لبعض التعاويذ المراد حفظها وتلاوتها، لنرَ كيف امتلأنا بقدرة قادر بكمياتٍ هائلةٍ من القبلية الأولى التي دلتّنا على الأيديولوجيا وهي تأكل بعضها بعضًا، لرؤية سلالات لا يمكن إبادتها، إلّا بذلك الاهتزاز الذي لو انفجر لكنّا من صنف آكلي لحوم البشر.

لنقلب الصورة الرمادية، ونتناول الصورة الزاهية للحلم الأمريكي الذي يثير شهيّة الملائكة.. طبعًا دون أن ينكر أحد القادة العرب بقوله: لولا أمريكا لأكل العالم. هنا أذكر ردًا رائعًا للكاتب الأمريكي الأسود المناهض جيمس بالدوين يقول: إنني أحمل في داخلي صراخًا عظيمًا بالتأكيد هو صراخ الرماد.. يا إلهي إنّني أعاني بل أعيش الآن صدمة الخوف!

بعض قادة العرب الأشاوس يتذكرون فقط الأيام الجميلة مع أمريكا، يتجاهلون الإيقاع الدموي الذي أربكهم خفية واستبسلت جلودهم إكرامًا لسيدة العالم.

_ عرّفونا على السقوط، وإن تحت كل فضيحة

فضيحة.

_ أصابعنا من القشّ، لنكتب بها ضياعنا الضائع.

_ متّهمون أننا أقل من أن نكون بشرًا، وأكثر شعوب الأرض اقتتالًا لتناول الطعام الطيب من وجوهنا.

_ حتى الأنين لا يتوقّف عند حدود معيّنة؛ لأنّ جثثنا

تتمتّع بكل السلطات التي يمكن أن يتصورها الخيال

_ أصابع العربي من المخمل، لتحريك الدم؛ لأن ثمّة من

يغرز السكين في خاصرة الثلج.

حدث أن حاولت أن أغسل بأصابعي الهواء، وأحيانًا الأماكن الفارغة، لكنني فوجئت من يقف هناك ليغسل وجه الخطيئة.

هزائمنا مجرّدة.. لتذهب حيث يذهب اللّه

يا أمريكا

يا نعشنا الجميل!

الرّواية الأهمّ.. والأفخم!

د. حسن حميد
كاتبٌ قصصيٌّ وباحثٌ روائيٌّ فلسطيني/ سورية

يكتبُ إليّ أديبٌ عربي، صاحب تجربة روائيّة مبهرة لما فيها من جمال عاشق لما هو سرّاني، وبعيد في أعماقه، وأحلامه النافرة من لوثة السطحية والهشاشة والرضا الكذوب. يسألني: قل لي ماذا تقرأ في هذه الأيام؟ وما الرواية التي تقلّب صفحاتها الآن؟ فكتبتُ إليه:

منذ وقت بعيد، وهو وقتٌ أسطوري لا يفارقني، أقلّب رواية دانية مني، لكأنّ عقلي وقلبي يكتبانها، أو لكأنّ نظري ودمعي يتشاركان في تحبير سطورها، أو لكأنّ النهارات، في طلوعها البهي، تبدي صورها الطافحة بالدهشة والذهول، أو لكأنّ الليالي الطوال بصبرها تُضاءُ بقولاتها، أو لكأنّ الحياة تستند إلى معانيها كيما لا تسقط أو تميل.

روايةٌ لم أفارق صفحاتها؛ فهي تتحدّث عن أريحا، المدينة الفلسطينية التي بنى بيوتها التاريخ/ الجد، وأثّثها بالناس، و محبة القرى، وألفة الاجتماع، المدينة الفلسطينية التي يحاصرها عدوّنا الإسرائيلي الهرم الذي يجري بحقده، في دروبنا التي شقّها الأجداد، كي يطاردنا ويحاصرنا ويقتلنا، ويمنع طلوع النهارات على قرانا وبيوتنا وحقولنا وملاعب أطفالنا؛ كي يمنع الدفء الروحي من أن يقرع أبوابنا، أقلّب الصفحات التي يكتبها أهل أريحا الذين تحاصرهم المصفّحات والطائرات وسيارات الجيب والبلدوزرات الإسرائيلية، وأقف عند صفحة طويلة تكاد لا تنتهي سطورها، تتحدّث عن مخيم /عقبة جبر/ وتفتيش البيوت منزلًا منزلًا، وحاكورة حاكورة، والسؤال عن أحمد، ورحيم، وجبّارة، وإلياس، وإيلي، وتوهان، وناصر، وفرحان.. المتهمين بكراهيتهم للاحتلال، وعدم الرضا عن براعته في القتل والمطاردة وسرعة القبض على المطلوبين وشتائمه التي تطال المقدّسات والمعاني العوالي والأمهات والتاريخ والمستقبل والكتب؛ أقرأ في سطور صفحة مخيّم /عقبة جبر/ ما يفعله الإسرائيلي بخارقيّةٍ فذّة؛ كي يمنع الشمس من دخول البيوت، وكي يحول دون مرور الهواء في حارات المخيّم؛ لأنّه قرّر حرمان المخيم من الهواء أيضًا، وليس عدم التجوّل والخروج فحسب.

وأقلّبُ الصفحات، فأقرأ عن سيرة طفل فلسطيني عمره ست سنوات اسمه شاهين، اعتقله الإسرائيلي من غرفة صفّه، ومن مقعده المدرسي صباحًا، أخذه عنوةً من بين رفاقه، ومن بين يدي معلمته، ليخبرهم أين ذهب أخوه الكبير /شمدين/ وأين يختبئ؟ وفي باحة المدرسة، وقد خرج طلابها جميعًا، وأحاطوا به، وبالجنود المدجّجين بما يليق بهم ليصبحوا وحوشًا، قطع شاهين، ابن السنوات الست، بكاءه، لا لكي يتنفّس، أو يمسح ندى أنفه، بل ليقول لكبير الجنود، إنّه يعرف تمامًا، أين ذهب أخوه شمدين، وأين يختبئ، فصرخ كبير الجند: قل، أين؟ قال: رأيته يطير، مثل حمام العم قسومة، من سطح بيت إلى سطح بيت، وعندما انتهت سطوح البيوت رأيته يطير إلى الأعلى، مثل حمام العم قسومة، ليدخل في غيمٍ كثيف ويختبئ هناك!

أقلّبُ الصفحات، وقد أغرقتني بالذهول، لأرى صورة لأسير ابتلعت زنزانته أكثر من سبع وثلاثين سنة من عمره، اسمه وليد دقة، حفظ خلالها كلّ الرسوم والكتابات التي خطّها سابقوه إليها، على جدرانها وفوق أرضيتها، وزرع داخل لبابات خبزه بذور الزيتون التي آنسته بخضرة، كلما داسها سجّانوه، عاد ليستنبتها من جديد، إنه أسير يشكو ألف ألم، ولا يصرّح بأنّه مريض، إنه يشكو من السرطان الذي أفقده وزنه كلّه أو يكاد، لا يطلب شيئًا سوى أن يُكمل قراءة كتاب فرانز فانون للمرّة الثلاثين، أمّا قلبه فيدق طبول الفرح حين سيرة ابنته (ميلاد) التي كانت نطفةً مهرّبةً من زنزانته إلى زوجته التي تزوجته وهو داخل المعتقل، لم يقيما عرسًا، ولم يعرفا رجل دين ليكتب عقد زواجهما، ولم يعرفا (جاهة من هنا أو جاهة من هناك)، ولا صالة فرح، ولا كاتو أو نقطة الفرح، لقد زارته (سناء سلامة) بعد أن قرأت كتبه التي ألّفها داخل الزنزانة، فأحبته... واقفةً أمام شبك الحديد، فبهرتها صورته، لذلك لم تغادره إلا وقد صارا زوجين، قالت له على عجل: اقبلني زوجة لك! قال: عندي سرطان! قالت، وهي تبتسم: اقبلني زوجة لك! قال: أنا محكوم بالمؤبد! قالت: اقبلني زوجة لك! قال: قبلتُ بك زوجة! فقالت وهي تشبك أصابعها بأصابعه: وأنا قبلتُ بك زوجًا.

أقلّبُ الصفحات، فأقرأ عن سيدة في السبعين من عمرها في مخيّم جنين، اسمها سعدية أم درويش، هي اليوم عروس، بلا زوج، لأنّ الإسرائيلي قتل زوجها على باب البيت بشفرة البلدوزر، لقد ظنّ الزوج أنّه سيمنع البلدوزر من هدم البيت وتخريبه إن وقف أمامه، لكن البلدوزر المتوحش جعله وجدران البيت والسقف والأواني والفرش عجينة من دم؛ سعدية أم درويش، سبعينية العمر، أراها بين السطور واقفة أمام دالية البيت التي بقيت، رغم ارتطامها بالأرض، ومغادرتها لعريشها، تقول لها ها قد غدونا وحيدتين نحرس الجذور.

وأقلّبُ الصفحات، فأقرأ عن بهلول مخيّم بلاطة، توحة، الذي يحبّ أكل النابلسية في الصّباح الباكر، وكيف قتله الإسرائيلي فجر هذا اليوم، حين واجه /الجيبات/ الإسرائيلية المسوّرة بأقفاص الشبك الحديدي، وصرخ بالجنود: ارجعوا، ارجعوا، أهل المخيّم نيام، والمدارس لم تفتح أبوابها بعد، حتى فرن الخبز لم يفتح بعد، لقد قتلوا توحة في عتمة مطبقة تشبه العتمة التي يعشش فيها العالم المتحضّر اليوم، ولم تسمع صرخته، وقد سحّ دمُه تحته، سوى طيور الحمام التي راحت تهدل وتهدل كيما يقترب الفجر أكثر فأكثر!

بلى، يا صديقي الأديب العزيز، هذه هي الرواية الأهم، والأفخم التي أقرأ صفحاتها.. اليوم!

الضفّةُ هي الهدفُ الإسرائيلي المباشر

بقلم: طلال عوكل
كاتب ومحلل سياسـي / فلسطين

تحت أعين الاحتلال، وأجهزته الأمنيّة، والتكنولوجيّة، وعملائه المحلّيين ومستعربيه؛ تشهد الأوضاعُ في الضفّة الغربيّة تطوّرًا وتصاعدًا ملموسًا لأشكال وسائل التصدي للسياسة الإجرامية الصهيونية. بعد فترةٍ من العمليّات الفرديّة التي استخدمت وسائل بسيطة، من السكين، والطعن، والدهس، شكّل نشوء ما يعرف اليوم بكتيبة جنين، البداية الأولى العلنية والمتحدّية، لمقاومةٍ جماعيّةٍ منظّمة، تحصنت في بيئةٍ اجتماعيّةٍ محيطة، قدّمت للمقاومين دروعًا من الحماية.

لم يكن في وارد الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، أن ظاهرة الكتيبة ستشكل بداية، لتطور العمل العسكري المقاوم في الضفة، وأن كتائب بمسميات أخرى، ستولد في الضفة، فأصبحت نابلس، وطولكرم، وعقبة جبر، مرابط للمقاومين، على طريق توسع النضال المسلح، الذي يشير إلى إمكانية اندلاع انتفاضة مسلحة على غرار انتفاضة الأقصى عام 2000.

انتشار مجموعات المقاومة في الضفة، جرى ويجري بموازاة تصاعد الهجمة الصهيونية العنصرية الفاشية، التي تستهدف مصادرة الأقصى، وبسط السيادة الاحتلالية على أجزاء كبيرة من الضفة، ولذلك كان لا بد لهذا الفعل أن يقابل برد فعل قوي من قبل الشعب الفلسطيني.

عشرات الاقتحامات شنتها القوات الإسرائيلية على جنين ونابلس، فشلت جميعها باجتثاث المقاومة، رغم مئات الشهداء وآلاف الأسرى وأعداد كبيرة من المصابين، وبالرغم من تدمير منازل المقاومين. خلال هذه الفترة طوّرت إسرائيل من حملاتها، لكنها فوجئت بأن المقاومين طوروا من وسائلهم القتالية وتكتيكاتهم، وأصبحوا قادرين على تكبيد العدو خسائر مادية وبشرية لا تستطيع إسرائيل التستّر عليها.

لقد وضعت الحملة الأخيرة على جنين يوم التاسع عشر من حزيران، مستويات القرار الإسرائيلي أمام خيارات محدودة قد يكون أقربها إلى الواقع شنّ عمليّةٍ عسكريّةٍ واسعةٍ على شمال الضفة، قبل أن تصبح الضفة كلها جنين، هذا يعني أن إسرائيل وضعت الضفة على رأس جدول أعمالها الحربية، خاصةً وأنّها تسعى لتحقيق أهدافٍ مركزيّةٍ استراتيجيّةٍ في الضفة والقدس.

نسبي إليكم أيها المستفزون وليس من مستفز عصرنا في إلا الكرامة

أكورديون الكرامة العربية

مروان عبد العال

روائيّ وكاتبٌ وعضو المكتب السياسيّ للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين / لبنان

في قصة كتبها غسان كنفاني في أوائل الستينات بعنوان "لا شيء". تبدأ بالعبارة التالية: "نقلت الأنباء أن جندياً على الحدود صبّ فجأة رصاص رشاشه على الأرض المحتلة فاقتيد إلى مستشفى الأمراض العصبية!".

تحضرنا هذه القصة كلما قام جندي عربي من حرس الحدود بتأكيد نبوءة غسان، ويرسل رسالة إلى سائر الجيوش الشقيقة والمدججة بالسلاح ومستودعات الذخيرة والأوسمة والرتب والنياشين والمحللين العسكريين والخبراء الاستراتيجيين، أن جندياً عربياً لم يعد قادراً على كتمان غيظه ولم يحتمل السكوت، فانفجر؛ فعلها بالأمس واليوم وسيفعلها غداً، سواء كان على حدود شرقية أو غربية أو شمالية، ليخترق فيها جبهات الصمت على طريقته.

كان سلوكاً طبيعياً من ابن الكنانة، أراد يستل بندقيته من ذاكرة مؤرقة ومغلقة وليكتب على رمال سيناء درساً في الطهر من أجل ذكريات آتية؛ مدركاً أنها اللغة الصائبة وأن "السيف أصدق أنباء من الكتب".

ربما سمع أو شاهد أفلام وثائقية، ومقابلات صحفية مع جنرالات وجنود في جيش الاحتلال خدموا في حرب عام ١٩٥٦، أكدوا فيها أن إعدام أسرى الحرب كان أمراً مألوفاً بالنسبة للعسكرية الإسرائيلية. وقرأ الذي كتبه الصحفي "يوسي ميلمان" عن مجزرة مروّعة راح ضحيتها ما لا يقل عن ٢٠ جندياً مصرياً في حرب عام ١٩٦٧، وكيف "أُحرقوا أحياء ودفنهم الجيش الإسرائيلي في مقبرة جماعية دون علامات قرب القدس".
نفذ الجندي الصالح محمد صلاح وصيّة جمال عبد الناصر "ارفع رأسك عالياً يا أخي العربي"؛ فرفع قاماتنا ومقاماتنا عالياً. لذا، حقه علينا ألا ننكر دمه واسمه وميلاده ومسقط رأسه ورقمه العسكري ووحدته وكتيبته وجيشه وكرامته. لا شيء فعله ولا ذنب اقترفه، سوى أن أطاع وطنه بإخلاص، وكان خير من انتصر لشرفه الحربي...

في تلك الساعة من ليل الصحراء كان مباحاً له أن يتخطى طاعة السادة من أولي الأمر! وذنبه أنه أزاح الستار عن الوجوه المحنّطة، وكان أكثر فصاحة من كل ماكينات الردح الإعلامي والمبرمجة، زغردت طلقاته على أبواب جنين وفي حارات نابلس القديمة وعند باب العامود في القدس وتنفست غزة الصعداء، ووصل شهيقها وزفيرها الى آخر زاروب في مخيماتنا.

وبعد أيام على الذي حدث، تكررت "لا شيء" فصارت كل شيء، أنها اختصار المسافة من معبر العوجا على الحدود المصرية الفلسطينية إلى كفر شوبا على الحدود اللبنانية الفلسطينية. هناك وقف الفلاح إسماعيل ناصر ابن كفر شوبا في العرقوب اللبناني الشموس أمام جرافة العدو، ومنعها من تدنيس طهارة التراب الوطني، جسد النموذج الحي للإنسان العربي الشريف، الذي يعتبر أن السيادة ليست تساؤلاً ثقافياً، أو بحثاً أكاديمي ولا ماركة تجارية مسجلة للبيع والشراء.

وخلف جهتي الحدود في جنوب فلسطين كما في شمالها يكمن النقيض الثقافي للكيان الصهيوني، والخلاصة أنه كلما ارتفعت بورصة الدم ترتفع معها بورصة الحق، والمقاومة، وتختصر الجبهات في حركة آلة "الأكورديون" الموسيقية لتعزف نشيد الكرامة العربية، من معبر العوجا إلى كفر شوبا، ولم تعد المقاومة حالة وجدانية، إنّما معادلة رياضية ووطنية وقومية.